تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية 2021

التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)

تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية 2021

التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)

© يونيو 2021 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف: +90–312–468 6172

الموقع الإلكتروني: www.sesric.org

البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-08-1

تصميم الغلاف: دائرة النشر، سيسرك.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org

جدول المحتويات

المختصرات I

توطئة III

شكر وتقدير V

ملخص 1

1. مقدمة 5

2. الوضع المتعلق بالنهوض بالمرأة 7

2.1.المشاركة في صنع القرار 9

2.2.التعليم 14

2.3.الصحة 18

2.4.التمكين الاقتصادي 22

2.5.الحماية الاجتماعية 26

2.6.حماية المرأة من العنف 30

2.7.المرأة في حالات الأزمات 35

2.8.ملاحظات ختامية 38

3. التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW) 40

3.1.حالة تنفيذ أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 41

3.1.1. الهدف رقم 1 - مشاركة المرأة في صنع القرار: 42

3.1.2. الهدف رقم 2 - تعليم المرأة 44

3.1.3. الهدف رقم 3 - صحة المرأة 45
3.1.4. الهدف رقم 4 - التمكين الاقتصادي للمرأة 47
3.1.5. الهدف رقم 5 - الحماية الاجتماعية للمرأة 51
3.1.6. الهدف رقم 6 - حماية المرأة من العنف 53
3.1.7. الهدف رقم 7 - المرأة في حالات الأزمات 57
3.2. التحديات الرئيسية أمام تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 60
3.3. أفضل الممارسات الوطنية التي تساهم في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 62

4. مسار النهوض بالمرأة 67

الملحق 73

المراجع 76

المختصرات

ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
CEO	رئيس الجهاز التنفيذي
COMCEC	لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
COVID-19	مرض فيروس كورونا الذي ظهر في 2019
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
ESALA	شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FGM	تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية
GDI	مؤشر التنمية الجنسانية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GS	الأمانة العامة
GPI	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
HDI	مؤشر التنمية البشرية
ICCIA	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
ICCIABIN	شبكة المعلومات الخاصة بسيدات الأعمال التابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
ICDT	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICYF	منتدى شباب التعاون الإسلامي
IDPs	الأشخاص النازحون داخليا
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ISAS	نظام معلومات خدمات المساعدة الاجتماعية المتكامل
IRCICA	مركز البحوث للتاريخ والفن والثقافة الإسلامية
ILO	منظمة العمل الدولية
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
LEB	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
LFPR	معدل المشاركة في القوى العاملة
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MMR	معدل الوفيات النفاسية
MoSA	وزارة الشؤون الاجتماعية

NGOs	منظمات غير حكومية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OPAAW	خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SMEs	المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
TYPO	برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي
UDB	قاعدة بيانات موحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHLP	الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
VET	التعليم والتدريب المهني
WB	البنك الدولي
WBL	المرأة والأعمال والقانون
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WEFI	مبادرة تمويل النساء صاحبات المشاريع
WHO	منظمة الصحة العالمية

توطئة

تعد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي موطنا لما يناهز 940 مليون أنثى، أي ما يمثل نسبة 49.3% من إجمالي سكان هذه البلدان. لكن دور المرأة ومشاركتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها يبقى دون المستوى المطلوب في العديد من بلدان المنظمة. وهذا راجع لعدد من العوامل المتعلقة بالأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعيق مشاركة المرأة في المجتمع وبالتالي تحجب احتياجاتها عن الأنظار. لذلك لا بد من إيلاء أهمية قصوى لمسألة تناول احتياجات المرأة وضمان تمثيلها العادل في المجتمع لتحقيق طموح البلدان الأعضاء في المنظمة المتمثل في القضاء على الفوارق بين الجنسين وتعزيز مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقصى حد ممكن في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW).

وهذا الإصدار الجديد من تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية (2021) يقيس التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في المنظمة على مستوى النهوض بوضع المرأة في سبعة أبعاد اجتماعية واقتصادية مهمة (صنع القرار، والتعليم، والصحة، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والحماية من العنف، والمرأة في حالة الأزمات). وما يميز إصدار 2021 هو استخدام البيانات الأولية والثانوية في آن واحد. ويعتمد التقرير على مجموعات البيانات المستمدة من مصادر دولية فضلا عن نتائج الردود الواردة من 27 دولة عضو في المنظمة على الاستبيان المتعلق بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة الذي عممه سيسرك.

والنتائج التي يخلص إليها هذا التقرير تجسيد للتقدم الملحوظ الذي حققته العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة على صعيد اعتماد سياسات وبرامج للنهوض بالمرأة. فعلى سبيل المثال، تحسن أداء 36 بلد عضو في المنظمة على مؤشر التنمية الجنسانية، إذ أنها سجلت تراجعا في مستويات الفوارق بين الجنسين في التعليم والصحة والدخل بين عامي 2010 و 2018. وعلى مدى العقد الماضي من الزمن، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الإناث من 66.9% إلى 72.8% وتراجع معدل الوفيات النفاسية بنسبة 16% في بلدان المنظمة. وتشير كذلك الردود الواردة على الاستبيان الخاص بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة إلى إحراز تقدم كبير في مجال صحة المرأة، إذ نفذت 77% من البلدان الأعضاء تدابير بشأن المؤشرات الصحية ذات الصلة المنصوص عليها في خطة العمل. كما تم تسجيل تقدم في مجالات التعليم (75%) وصنع القرار (72%) والحماية الاجتماعية (69%) والحماية من العنف (69%) والتمكين الاقتصادي (63%) وأيضا وضع المرأة في حالة الأزمات (60%). ومن الواضح أن التوصيات الواردة في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة ساهمت بشكل كبير في تحسين أداء الدول الأعضاء في المنظمة، لا سيما في المجالات المتعلقة بإذكاء الوعي بخصوص التحديات التي تواجهها المرأة وتيسير سبل التعاون المتعدد الأطراف بين مختلف الجهات الفاعالة لإطلاق مبادرات تخص النهوض بوضع المرأة.

لكن بالرغم من كل التقدم المسجل على نطاق واسع، تبقى العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيق تمكين المرأة قائمة في البلدان الأعضاء في المنظمة. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة النساء غير المشاركات في القوى العاملة 58% عام 2019 كما بلغ معدل البطالة في صفوف النساء 11.1% في بلدان المنظمة مقارنة بمعدل 5.6% كمتوسط عالمي. ولا تزال كذلك نسبة تمثيلية المرأة في عمليات صنع القرار والمجالات ذات الصلة بتطوير السياسات العامة متدنية. ولم يتعدى متوسط نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في برلمانات بلدان المنظمة عتبة 18.4% في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، تعامي ملايين النساء من شتى أشكال العنف والتمييز في المنزل وخارجه. كما أن المرأة في غالب الأحيان لا تتمتع بإمكانية الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية أو أنظمة الدعم المؤسسي على نحو جيد. والأكثر أهمية هو أن ثمة تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة ومختلف مناطقها الجغرافية على مستوى شدة هذه التحديات ونطاق التدخلات التي تهدف إلى معالجتها. وحسب ما تشير إليه الردود الواردة على الاستبيان، هناك حاجة إلى النهوض بالقدرات الإحصائية وتخصيص مزيد من الموارد المالية لرصد وتحسين وضع المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أحسن وجه.

وتكشف أيضا نتائج هذا التقرير أن جائحة كوفيد-19 قد ساهمت في تفاقم عدم المساواة التي تعاني منها النساء والفتيات في العديد من القطاعات مثل الصحة والاقتصاد وصنع القرار والحماية الاجتماعية. وهذا الوضع يستدعي تدخلات عاجلة على مستوى السياسات العامة للتخفيف من تداعيات كوفيد-19 على النساء والفتيات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وصون المكتسبات التي تحققت في مجال محاربة أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

ولهذا الغرض يمكن تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة والاستفادة من البرامج التي تطلقها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما في ذلك سيسرك. فمن شأن هذه البرامج تيسير عملية تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء في المنظمة، وهذا ما يمكن أن يساهم بشكل كبير في تجاوز العوائق التي تحول دون النهوض بوضع المرأة في مثل هذه الأوقات الصعبة. وكلي يقين بأن نتائج هذا التقرير ستوفر دليلا للقارئ الكريم ولصناع القرار في سبيل تحقيق المبتغى.

نبيل دبور

المدير العام

سيسرك

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين العاملين في سيسرك، وضم السيد جام تينتين والسيدة تازين قرشي. وسهر السيد مزهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، على تنسيق عملية إنجاز البحث التي كانت تحت إشراف سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسيسرك.

وقد كانت مساهمة المؤلفين في إعداد هذا التقرير كالآتي: أعد السيد جام تينتين المقدمة والفصل الثاني المتعلق بوضع المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فيما أعدت السيدة تازين قرشي الفصل الثالث المتعلق بالتقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW). واشتغل المؤلفين بشكل مشترك على إعداد الفصل الرابع المتعلق بمسار النهوض بالمرأة.

ويتقدم فريق الأبحاث في سيسرك بالشكر لجهات الاتصال من بلدان المنظمة التي استكملت الاستبيان المتعلق بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة على الجهد الذي بذلته والوقت الذي خصصته لهذا الغرض. والشكر أيضا موصول للأمانة العامة للمنظمة على جهود التنسيق والتعاون التي بذلتها في إطار تنفيذ الاستبيان.

ملخص

لا شك أن التحديات التي تعيشها المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على مستوى رفاهيتها وتحول دون تمكنها من إبراز كامل إمكانياتها وتقلص من فرص مساهمتها في التنمية، وكل هذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين. ويسلط هذا التقرير الضوء على دور المرأة في تنمية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويستعرض التفاوتات القائمة بين الجنسين في سبعة من قطاعات المجتمع: صنع القرار، والتعليم، والصحة، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وحماية المرأة من العنف، ووضع المرأة في حالة الأزمات. كما يقيس التقرير أيضا أداء بلدان المنظمة من حيث تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW) ويقيم جهودها الرامية إلى معالجة القضايا المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات تم جمعها من مصادر دولية متنوعة إلى جانت نتائج الاستبيان الخاص بخطة العمل الذي تم تعميمه عام 2019. وفي الأخير يحدد التقرير أبرز التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في المنظمة ويقترح توصيات علقة بالسياسات للتغلب على هذه التحديات.

الوضع المتعلق بالنهوض بالمرأة

يمثل عدد النستء في العالم ما يقارب نصف إجمالي عدد سكان العالم وبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهذا يعني بالضرورة أنه يستحيل أن تحقق المجتمعات أهدافها التنموية إذا تجاهلت الدور المحوري للمرأة أو لم تولي عناية خاصة لمعالجة التحديات التي تواجهها. وتشير نتائج هذا التقرير إلى أن بلدان المنظمة قد تمكنت بفعالية من تجاوز بعض التحديات التي تعيق النهوض بالمرأة في مجموعة مهمة من القطاعات. فعلى سبيل المثال، تشير الأرقام الخاصة بمؤشر التنمية الجنسانية (GDI) الذي يقيس الفوارق بين الجنسين في الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، إلى أن 36 دولة عضوا في المنظمة تمكنت من التقليص من مستوى عدم المساواة بين الجنسين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018.

وعلى صعيد مشاركة المرأة في صنع القرار، تمكنت بلدان المنظمة من رفع عدد النساء في البرلمانات بنسبة 4.6 نقطة مئوية بين عامي 2010 و 2019. وفي مجال التعليم، أحرزت مجموعة بلدان المنظمة تقدما ملموسا خلال العقد الماضي من الزمن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الإناث، إذ ارتفع من 66.9% إلى 72.8%. لكن هذا المعدل لا يزال متدنيا للغاية (46.9%) في بعض المناطق الفرعية للمنظمة مثل أفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما يعني وجود تحديات مستعصية تواجهها المرأة في استفادتها من التعليم سواء الرسمي أو غير الرسمي.

وسجلت أيضا بلدان المنظمة تحسنا على مستوى ولوج المرأة لأنظمة الصحة، وهذا ما اعكس إيجابا على صحة المرأة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث في مجموعة بلدان المنظمة من معدل 68.1 سنة المسجل عام 2010 إلى 70.7 سنة في 2018. كما أتت جهود العديد من بلدان المنظمة أكلها من حيث

التقليص من معدل الوفيات النفاسية، إذ تراجعت في المتوسط من 304 حالة وفاة في 2010 إلى 254 عام 2017 (لكل مائة ألف ولادة حية)، وهذا ما يشير إلى تراجع بنسبة 16% خلال هذه الفترة الزمنية. لكن بالرغم من هذا التقدم المحرز، كان متوقعا أن تعيش النساء في بلدان المنظمة عمرا أقل بما يقارب 4.2 سنوات كمتوسط مقارنة بالمتوسط العالمي في 2018.

وتعد التفاوتات بين الجنسين في قطاعي الاقتصاد وريادة الأعمال من أبرز الشواغل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ورغم كون بلدان المنظمة قد سجلت زيادة طفيفة في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، من 41.6% المسجل عام 2010 إلى 42.3% في 2019، تبقى فرص مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة بسبب مجموعة من المعوقات. وبخصوص التخفيف من معدلات البطالة في صفوف الإناث، فإن بلدان المنظمة لم تنجح في إحراز تقدم ملموس. وهذا راجع جزئيا لاستمرار العوائق المتمثلة في الصورة النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية وضعف آليات الحماية الاجتماعية، وهذه كلها عوامل تؤثر على المرأة بمستويات متفاوتة.

إن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والفعالة من العناصر الأساسية لدعم المرأة في سعيها لتحسين جودة حياتها وحياة أسرتها. لذلك يعد ارتفاع عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تمنح 14 أسبوعا كإجازة أمومة مدفوعة الأجر مؤشرا على وجود إرادة لدى هذه البلدان لدعم الأمهات الجدد في هذا الصدد. وتساهم العوامل المتمثلة في غياب أنظمة الدعم إلى جانب بعض الأعراف الاجتماعية وضعف التشريعات والمواقف المتحيزة في تفاقم العنف ضد المرأة. ففي عام 2019 تعرضت 36% من النساء في بلدان المنظمة لشكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس في حياتهن، بينما بلغ متوسط هذه النسبة 29% على المستوى العالمي. وعلى نفس المنوال، بلغ معدل انتشار زواج الأطفال في بلدان المنظمة (16.6%) مستويات أكبر مقارنة بالمتوسط العالمي (11.8%) في 2019.

وغياب الآليات القانونية الملائمة من الأمور التي تضر بشكل كبير بالنساء من الفئات المهمشة مثل النازحين داخليا واللاجئين. وبسبب بعض النزاعات والأزمات المتواصل في مختلف مناطق بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ارتفعت نسبة النازحين داخليا من إجمالي السكان من 0.9% المسجلة عام 2010 إلى 1.5% في عام 2019، ونصفهم من الإناث وهذا ما يعني تسجيل ارتفاع كبير في عدد النساء اللواتي يعشن في ظروف صعبة في ظل الأزمات واللواتي هن بحاجة إلى المساعدة والحماية.

وجدير بالذكر أيضا أن تفشي جائحة كوفيد-19 بدوره خلف تداعيات كبيرة على وضع المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فالعديد من النساء فقدن دخلهن أو وظائفهن ويعانين من حالات عنف منزلي متزايدة، إلى جانب تزايد ضغط المسؤوليات المنزلية عليهن والقيود المفروضة على التنقل في إطار تدابير احتواء الجائحة. ومثل هذه العوامل تساهم في تفاقم حالة عدم المساواة القائمة بين الجنسين في العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة، وهذا ما يستدعي اتخاذ تدابير إضافية لحماية النساء أثناء فترة تفشي الجائحة. فقد أبرزت مجموعة من المبادرات الفعالة في العديد من بلدان المنظمة (مثل أنظمة الحماية الاجتماعية المركزية في إندونيسيا وتركيا) مدى أهمية التوفر على أنظمة دعم للاستجابة بكل فعالية للصدمات المماثلة لجائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة

سهر سيسرك بين شهري أكتوبر 2019 ويونيو 2020 على تعميم وإدارة كل ما يتعلق بالاستبيان الخاص بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. وقد أجري الاستبيان بموجب القرار رقم W-7/7 الصادر عن المؤتمر الوزاري السابع حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في 2018. وصمم الاستبيان في المقام الأول بهدف جمع المعلومات بخصوص تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في سبعة مجالات رئيسية: مشاركة المرأة في صنع القرار، ووضع المرأة في التعليم، وصحة المرأة، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وحماية المرأة من العنف، ووضع المرأة في حالة الأزمات. ولحدود شهر يونيو 2020 قدمت 27 دولة عضو في المنظمة (47% من الدول الأعضاء) ردها على الاستبيان.

وبخصوص النهوض بوضع المرأة في جميع قطاعات المجتمع، أفادت البلدان المجيبة على الاستبيان بأنها تنفذ عددا مهما من التدابير المتنوعة من حيث طبيعتها ونطاقها. ومنها ما يخص تدخلات محددة في مجال التنمية البشرية، وتعزيز القدرات المؤسسية والقوانين الوصفية واللوائح والاستراتيجيات والأطر الوطنية للتعاون الوطني والإقليمي والدولي والمتعدد القطاعات وبناء مجتمعات شاملة ومنصفة للجميع. وباستعراض نتائج الاستبيان يتبين أن البلدان المجيبة قد نفذت أكثر التدابير شمولا في مجال الصحة، ويليه مجال الحماية من العنف والحماية الاجتماعية والمشاركة في صنع القرار والنساء في حالة الأزمات والتعليم والتمكين الاقتصادي للمرأة. وكل هذه التدابير تتماشى كذلك مع الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة حسب كل مجال.

وفيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته البلدان المجيبة على الاستبيان في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، يتبين من خلال تحليل الردود أن مستوى التقدم مرتفع في مجال صحة المرأة، وبعده مجالات التعليم، والمشاركة في صنع القرار، والحماية الاجتماعية، والحماية من العنف، والتمكين الاقتصادي، ثم وضع المرأة في حالة الأزمات. وتعد بعض الاستراتيجيات والقوانين العامة ومبادرات تركز على إصلاح وتعزيز المؤسسات والجهود المبذولة للنهوض بالقدرات البشرية من البرامج والسياسات التي ساهمت في هذا التقدم المحرز.

وبخصوص التحديات الرئيسية، أدرجت البلدان المجيبة على الاستبيان العوامل التالية ضمن خانة "يشكل تحديا في الغالب" و "يشكل تحديا كبيرا" في إطار تنفيذها لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: ضعف القدرات الإحصائية للرصد والتنفيذ على المستوى الوطني (41%)، وضعف التمويل لنجاح عمليات التنفيذ على المستوى الوطني (41%)، محدودية الانخراط في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها (19%)، ومحدودية الإرادة والزعامة السياسية على المستوى الوطني (11%)، وضعف مستوى الوعي في صفوف السلطات العمومية على المستوى الوطني (7%). كما أشارت إلى "الحاجة الملحة" للدعم و/ أو المساعدة في تحقيق أهداف خطة العمل في المجالات التالية: التمكين الاقتصادي (48%) والحماية من العنف (44%) والصحة (41%) والنساء في حالة الأزمات (37%) والحماية الاجتماعية (33%) والتعليم (33%) والمشاركة في صنع القرار (22%).

وبخصوص الاحتياجات في مجال بناء القدرات، اختار عدد من البلدان المجيبة على الاستبيان (41%) "برامج سيسرك لبناء القدرات والتدريب" كآلية رئيسية يمكن لهذه البلدان من خلالها تسهيل عملية تنفيذ خطة العمل. وأفادت 22% من البلدان المجيبة بأن من شأن صناديق البنك الإسلامي للتنمية أن تسهل عملية تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. إلا أن 19% و 15% فقط منها هي التي أشارت إلى استفادتها من برامج سيسرك لبناء القدرات والتدريب وصناديق البنك الإسلامي للتنمية، على التوالي. وأفادت أكثر من 60% من البلدان المجيبة على الاستبيان أنها تتوفر على ممارسات فضلى على الصعيد الوطني تسهل عملية تحقيق أهداف خطة العمل للنهوض بمستوى مشاركة المرأة في صنع القرار. كما أن لأكثر من نصف البلدان المجيبة على الاستبيان ممارسات فضلى وهي على استعداد لمشاركتها في مجالات التعليم والتمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية والحماية من العنف. ولدى البلدان المجيبة على الاستبيان ممارسات فضلى مماثلة على مستوى مجالي الصحة (44%) والنساء في حالة الأزمات (37%). وعلى نفس منوال التدابير التي نفذتها البلدان المجيبة لتحقيق أهداف خطة العمل والتقدم الذي أحرزته في تنفيذها، تباينت أيضا الممارسات الفضلى لهذه البلدان سواء من حيث عدد التدخلات الاستراتيجية أو الجهود المنصبة على تحسين جودة حياة المرأة.

مسار النهوض بالمرأة

تشير نتائج هذا التقرير إلى أن مسار النهوض بالمرأة يستلزم مراعاة التنمية المستدامة للمجتمعات، أي جعل المجتمعات أكثر مراعاة لقضايا النوع الاجتماعي والتقليص من مستويات عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الشمولية. وفي هذا السياق، تتخذ البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء. واعتماد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة ما هو إلا تجل من تجليات الالتزام والإرادة التي تبديها البلدان الأعضاء في المنظمة في إطار تطوير خطة عمل مشتركة للنهوض بالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في مجتمعها. لكن رغم ذلك يبقى هناك مجال لمزيد من العمل حتى يسهل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعلى مستوى السياسات العامة، فإن العوامل المتمثلة في الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، ومراجعة التشريعات على أساس منظور النوع الاجتماعي، والاستثمار في البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والتصدي للأفكار النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومعالجة العوائق التي تفرضها الأعراف الاجتماعية والثقافية، وإشراك المجتمع المدني في حوار السياسات، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تمكين المرأة في بلدان المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا لتيسير التعاون بين بلدان المنظمة من خلال تبادل الخبرات والمعارف والمهارات والموارد أن يخول إمكانية خلق مسارات أمام هذه البلدان لاستنساخ التجارب الناجحة في مجال تمكين المرأة.

1. مقدمة

منذ ظهور فكرة أن المرأة "مستفيد سلبي من التنمية" في سبعينيات القرن الماضي، أخذت تتطور حتى باتت غطاء لمجموعة متنوعة من الخطابات حول المساواة بين الجنسين، والعلاقات الاجتماعية، والمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في مجتمعها، وإدراج مسألة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمؤسسات، وغيرها من القضايا (Boserup, 1970). وبفضل الخطابات من هذا الصنف، باتت الحكومات والمؤسسات اليوم أكثر جاهزية لاستيعاب وفهم التحديات المتعلقة بصورة خاصة بمشاركة المرأة في المجتمع. كما أنها أصبحت مدركة تمام الإدراك لحقيقة أن تحقيق النمو المستدام وبناء مجتمعات يعمها السلام أمر شبه مستحيل بدون إسهام المرأة. وبهذا تصبح الدول قادرة على اعتماد سياسات وبرامج توجيهية تؤدي إلى النهوض بمستوى مشاركة المرأة من خلال تمكينها بطرق متميزة.

لكن في خضم هذه الخطابات تبرز الحاجة المستمرة إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين التي تعيق جهود التنمية المستدامة وتضعف التماسك الاجتماعي. وهذه التفاوتات منتشرة بصورة أوضح في البلدان النامية، بما في ذلك العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بسبب عدد من العوامل التي تؤثر سلبا على مشاركة المرأة وتمكينها. وهذه العوامل المتراوحة بين ضعف الدعم المؤسسي والأعراف الاجتماعية المقيدة لحرية المرأة، تلعب دورا كبيرا في تحديد ما إذا كان بوسع المرأة الاستفادة من الفرص أو الوصول إليها وإبراز كامل إمكاناتها في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة والاقتصاد. وهذا أيضا من الأسباب التي يجعل مسألة القضاء على الفوارق بين الجنسين لتمكين المرأة من المسائل الرئيسية التي تغطيها مختلف الأجندة العالمية للتنمية. فعلى سبيل المثال، يسعى إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) إلى تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في كل جوانب المجتمع وتقديم إسهاماتها التي لا تقدر بثمن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، وتروم أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وعلى نفس المنوال، يهدف المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة إلى التخفيف من مستوى الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الأعضاء في المنظمة وذلك بما يتماشى مع الركيزة 13 لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 بشأن تمكين المرأة وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW). وتعد خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة، التي تم اعتمادها في 2008 وأدخلت عليها تعديلات في 2016، وثيقة استراتيجية شاملة تتضمن أهدافا مركزة بشأن المجالات ذات الصلة بمشاركة المرأة في صنع القرار والتعليم والصحة والتمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية والحماية من العنف والمرأة في حالة الأزمات. وقد اتخذت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة منذ اعتماد خطة العمل مجموعة من التدابير وأطلقت مبادرات في إطار تنفيذها.

وعلى هذا الاساس، يهدف الإصدار الثاني لتقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية إلى تقديم تحليل مقارن لوضع المرأة في البلدان الأعضاء في المنظمة في المجالات السبعة الواردة في خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة (الفصل 2) وأداء الدول الأعضاء في المنظمة في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل (الفصل 3). وهذا التقييم للأداء قائم على ردود الدول الأعضاء على "الاستبيان المتعلق بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 2019". وتسلط سلسلة من قصص النجاح وأفضل الممارسات الواردة في مختلف فصول التقرير الضوء على تجارب بعض البلدان الأعضاء في المنظمة على مستوى السياسات. ويختتم التقرير بعرض مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات بشأن سبل تجاوز التحديات القائمة التي تعيق النهوض بالمرأة والتنفيذ الفعال لخطة عمل المنظمة بهذا الخصوص في كل مجال على حدة، فضلا عن تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة لمعالجة قضايا متعلقة بتمكين المرأة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

الإطار 1.1: لمحة سريعة عن أبرز إنجازات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية

أ. مؤتمر قطاعي حول المرأة: نظمت لحد الآن سبع دورات للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ب. اعتماد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW): اعتمدت هذه الوثيقة في عام 2008. وتم إعداد واعتماد النسخة المعدلة في 2016 لمواءمتها مع الخطة الإنمائية للأمم المتحدة وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

ج. اعتماد المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد التقارير المرحلية الوطنية بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: اعتمدت المبادئ التوجيهية خلال الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري حول المرأة، ونظم سيسرك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي دورة تدريبية في 2019 بخصوص استخدام المبادئ التوجيهية وإعداد التقارير الوطنية لصالح مجموعة من المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تمكين المرأة.

د. إحداث منظمة تنمية المرأة في الدول الإسلامية: يتمثل هدفها في أن تكون بمثابة جهاز متخصص في منظومة منظمة التعاون الإسلامي يعنى بتنمية المرأة والنهوض بوضعها في مجتمعات بلدان المنظمة، ومقرها في جمهورية مصر العربية. وبعد اعتماد نظامها الأساسي، بذلت الأمانة العامة للمنظمة جهودا حثيثة لضمان مصادقة البلدان الأعضاء عليه ومزاولة المنظمة لمهامها وفقا لذلك.

هـ. إطلاق جائزة منظمة التعاون الإسلامي لإنجازات المرأة: نظمت النسخة الأولى خلال الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري المعني بقضايا المرأة التي عقدت في بوركينا فاسو. وبدأت الأمانة العامة للمنظمة استعداداتها لتنظيم النسخة الثانية خلال فعاليات الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري المعني بقضايا المرأة التي من المزمع عقدها في جمهورية مصر العربية.

و. إحداث إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة في منظمة التعاون الإسلامي: المجلس بمثابة آلية تشاورية ويقدم توصيات في مجال تمكين المرأة.

2. الوضع المتعلق بالنهوض بالمرأة

يتناول هذا الفصل بالتحليل مسألة تنمية المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال اعتماد نهج شامل يجمع بين الأدبيات الخاصة بالسياسات العامة ومجموعات البيانات الإحصائية. والفصل مقسم إلى سبعة أقسام وفقا للمجالات التي تغطيها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: المشاركة في صنع القرار، والتعليم، والصحة، والوضع الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وحماية المرأة من العنف، والمرأة في حالة الأزمات. وتم توظيف مجموعة من الأرقام القياسية والمؤشرات لإجراء تقييم مقارن لوضع المرأة والمساواة بين الجنسين في البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة والعالم ككل. والهدف من ذلك هو تحديد المجالات التي تسترعي مزيدا من الاهتمام من طرف صانعي السياسات، وإطلاع صانعي السياسات على التحديات التي تواجهها المرأة في البلدان الأعضاء، فضلا عن توجيه جهودهم لتصميم سياسات جديدة وفعالة لتجاوز هذه التحديات.

تهيئة المجال

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019) إلى أن من شأن فهم المصادر والأسباب الكامنة وراء الفجوة القائمة بين الجنسين في التنمية البشرية أن يسهم على نحو أفضل في تطوير الأدوات المتعلقة بالسياسات المناسبة لسد هذه الفجوة. ويعد مؤشر التنمية الجنسانية (GDI) من الأدوات التي تعزز فهم سبب تخلف المرأة عن نظيرها الرجل على مستوى التنمية البشرية، وحدة التفاوت بين الجنسين الذي يستلزم حلا في مجالات الصحة والمعرفة والمستوى المعيشي. وتسجيل معدل عال على المؤشر يدل على انخفاض مستويات عدم المساواة بين الجنسين. ومن خلال تحليل مستوى التغير في المعدلات على هذا المؤشر مع مرور الوقت التحقق من مدى نجاح بلدان المنظمة في التقليص من مستوى عدم المساواة بين الجنسين. ويبرز الشكل 1.2 أنه في ثمانية من أصل 51 دولة عضو في المنظمة، التي تتوفر حولها البيانات، ظلت المعدلات على المؤشر مستقرة دون تسجيل أي تغيير في 2018 مقارنة بعام 2010. لكن سبع دول

الشكل 1.2: التغير في معدلات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مؤشر التنمية الجنسانية، 2010-2018 (عدد البلدان)

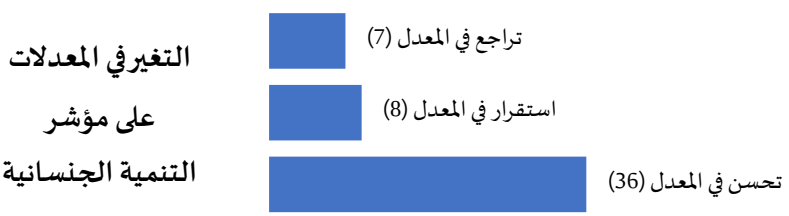

المصدر: مجموعة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مؤشر التنمية الجنسانية.

أعضاء في المنظمة سجلت تراجعا في المعدلات على المؤشر. وقد سجلت اليمن على وجه الخصوص أعلى مستويات التراجع قدر بنحو 0.21 نقطة، وذلك راجع نوعا ما للصراع القائم في البلد.

وعلى الجانب الإيجابي، سجلت 36 دولة عضو في المنظمة تحسنا في معدلاتها على مؤشر التنمية الجنسانية خلال نفس الفترة. وما كان هذا ليتحقق لولا الجهود المبذولة في إطار المساعي الرامية للقضاء على الفوارق بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة والدخل. وبصورة عامة، سجلت أكثر من 70% من بلدان المنظمة (التي تتوفر حولها البيانات) من مناطق جغرافية مختلفة تقدما ملحوظا في وضع المرأة في مجتمعاتها خلال فترة 2010-2018. فعلى سبيل المثال، تربعت دولة قطر من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لى قائمة البلدان التي سجلت أعلى معدلات التحسن، وتلتها بنين من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ثم بنغلاديش من منطقة شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت ذاته، تحسن المتوسط العالمي كذلك بشكل طفيف (0.01 نقطة) خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018.

ويمكن أن يُعزى هذا التحسن في معدلات مؤشر التنمية الجنسانية وتراجع مستويات التفاوت بين الجنسين في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى السياسات الاستباقية المعتمدة على المستوى الوطني والمبادرات الإقليمية مثل اعتماد وتنفيذ خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة، فضلا عن الجهود الدولية لمختلف الجهات الفاعلة في المجال. لكن رغم ذلك يبقى المجال قائما لمزيد من التحسن في بلدان المنظمة، وذلك بالنظر إلى أن متوسطها من حيث المعدلات على المؤشر (0.87) لا يرقى للمتوسط العالمي (0.94) ومتوسط مجموعات البلدان الأخرى (الشكل 2.2).

الشكل 2.2: المعدلات المسجلة على مؤشر التنمية الجنسانية في 2018

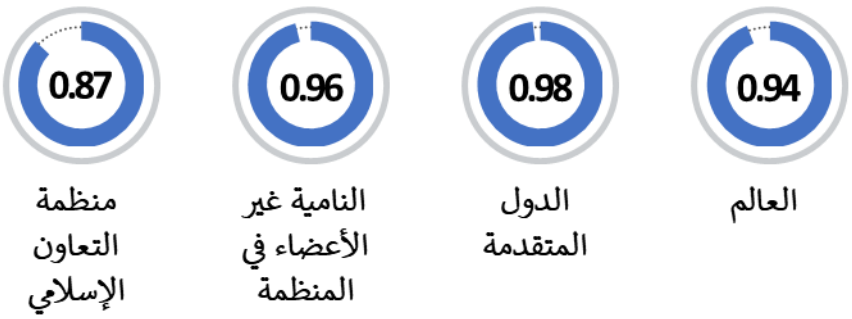

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مؤشر التنمية الجنسانية.
ملاحظة: قيم مؤشر التنمية الجنسانية تتراوح بين 0 و 1 بحيث أن 1 يدل على قيمة.

وهذا الوضع يستدعي بذل بلدان المنظمة لمزيد من الجهود لتسجيل معدلات أفضل على مؤشر التنمية الجنسانية. ومن الأساليب الممكنة لتحقيق ذلك الحرص على تنفيذ مجموعة كبيرة من الإجراءات المنصوص عليها في خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة والتي تعد محورية في إطار اعتماد سياسات وممارسات تراعي النوع الاجتماعي في البلدان الأعضاء في المنظمة. كما من شأن البرامج والفعاليات التي تنظمها منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ذات الصلة أن تعزز من مستوى تبادل المعرفة والخبرات والمهارات والموارد بين البلدان الأعضاء بشأن السبل الممكنة لتجاوز الفوارق القائمة بين الجنسين والنهوض بمستوى رفاهية المرأة في مجتمعها.

2.1. المشاركة في صنع القرار

من المعلوم أن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار شرط أساسي من شروط تمكين المرأة. فهي حين تنخرط في مختلف الأنشطة التي تخص مجتمعها، تكون بذلك قادرة على المساهمة في تنمية أسرتها ومجتمعها. ويمكن لهذا الأمر كذلك أن ينهض بالتنمية البشرية والمجتمعية ويعزز الحوكمة الرشيدة ومساءلة الحكومات. كما أن إشراك المرأة في عمليات صنع القرار يفضي أيضا إلى تطوير سياسات ومؤسسات تراعي الفوارق بين الجنسين وبناء السلام وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (SESRIC, 2018). لذلك لا شك أن لمشاركة المرأة في صنع القرار آثار إيجابية على تعزيز المساواة بين الجنسين، والعكس صحيح.

الإطار1.2: المساواة بين الجنسين في أعقاب جائحة كوفيد-19

إن آثار الأزمات لا تطال جنسا دون آخر وجائحة كوفيد-19 ليست استثناء في ذلك. وفي ظل الجائحة، واليوم تعد حالة النساء اللواتي يعشن في ظروف صعبة من أبرز دواعي القلق العام في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الإضافية الناجمة عن التغير الجذري في نمط الحياة الاعتيادي. وبينما تسجل الوفيات مستويات أعلى في صفوف الرجال، فإن النساء والفتيات على وجه الخصوص أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وحسب دراسة تحليلية أجرتها كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه بحلول عام 2021 ما يقارب 435 مليون امرأة وفتاة سيعشن على أقل من 1.90 دولار في اليوم، بما في ذلك 47 مليون سيقعن في براثن الفقر بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. والآثار ليست اقتصادية فقط في طبيعتها. فتحويل الموارد المالية لبرامج الاستجابة للجائحة يعيق استفادة المرأة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ومع الإجراءات التي تفرض البقاء في المنزل في مختلف أنحاء العالم زادت حالات العنف ضد المرأة، إذ تجد العديد من النساء أنفسهن مجبرات على العيش مع المعتدين عليهن في نفس السكن، وغالبا ما يفضي ذلك لعواقب وخيمة. وبصورة عامة، يمكن لهذه الجائحة أن تقوض المكتسبات في إطار جهود القضاء على مظاهر عدم المساواة بين الجنسين التي تحققت على مدى العقد الماضي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (a2020) وسيسرك (2020)

ونظرا لكون النساء يمثلن ما يقرب من نصف إجمالي السكان في العالم، فمن الضروري إشراكهن في عمليات صنع القرار في المجالين العام والخاص على حد سواء، بما في ذلك شؤون المنزل والعمل والسياسة والأعمال والمجتمع المدني. وإقرارا لذلك، حددت العديد من الاستراتيجيات الإنمائية الدوليةأهدافا وغايات في إطار تمكين المرأة والنهوض بمستوى إدماجها في عمليات صنع القرار. فعلى سبيل المثال، يوصي القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام 1990 باعتماد غايات محددة لزيادة نسبة النساء في المناصب القيادية: 30% بحلول عام 1995 و 50% بحلول عام 2000 (UN ECOSOC, 1990). ومن الأمثلة البارزة الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف 3)، وأهداف

التنمية المستدامة (الهدف 5، لا سيما المقصد 5.5)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 7) وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (الهدف الفرعي 1) (OIC, 2016). وبالإضافة إلى ذلك، وتشير تقارير المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين عام 1995 إلى أنه لم يتحقق الشيء الكثير على مستوى تحقيق غايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واعتمد منهاج العمل (UN, 1995)، الذي جعل عنصر "النساء في السلطة وصنع القرار" من بين المجالات الـ12 البالغة الأهمية والهدف الاستراتيجي المتمثل في اتخاذ تدابير لضمان وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى هياكل السلطة وصنع القرار ومشاركتها الكاملة فيها".

وبشكل عام، تبقى مشاركة المرأة في صنع القرار رهينة بمدى تحقيق العديد من العناصر الأساسية، ويمكن تحديدها في المجالات المتداخلة التالية (Ilesanmi, 2018):

- المشاركة السياسية: تطوير أجندات سياسية والتخطيط التشغيلي، وتفصيل الأنشطة مثل النقاشات والمداولات وكسب التأييد والنشاط الذي من شأنه أن يولد مشاركة متساوية للمرأة في عالم السياسة؛
- التمثيل العددي: استخدام الحصص الخاصة بنوع الجنس لتمثيل المرأة في صنع القرار بناء على مجموعة متنوعة من الأبعاد؛
- القيادة السياسية: مشاركة المرأة وتمثيلها في القيادة الحزبية التعيينية والانتخابية؛
- المساءلة السياسية والالتزام بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التنفيذ الواضح لكل ما يخص قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المنصوص عليها بشكل صريح في البيانات الرسمية للأحزاب السياسية؛
- المشاركة في صنع القرار الاقتصادي: مشاركة المرأة في عملية صنع القرار المالي على المستوى المحلي أو على مستوى المؤسسات؛
- **المشاركة في صنع القرار التنظيمي:** مشاركة المرأة في صياغة وتنفيذ القرارات التي تخص المنظمات.

وينبغي لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال صنع القرار أن تتضمن تطوير "جدول أعمال سياسي وتخطيط تنفيذي وتصميم وتنفيذ أنشطة للنهوض بمستوى مشاركتها [المرأة] في العمل السياسي" (Stokes, 2005). ويمكن أن تتخذ هذه الأنشطة شكل مناقشات ومداولات وحشد التأييد وأنشطة نضالية (Stokes, 2005). فمن شأن مساهمة المرأة في المجالين الخاص والعام التأثير على مسار الأولويات السياسية والإنمائية التي تؤثر على المجتمعات والمنتظم الدولي ككل. فعلى سبيل المثال، عادة ما تكون المرأة الممارسة للسياسة أكثر حساسية تجاه الاهتمامات الحقيقية للمواطنين وتولي اهتماما أكبر للرعاية الاجتماعية والحماية القانونية، وتعمل على تعزيز الثقة بين مختلف أطياف المجتمع (Miranda, 2005). كما أنها تلعب دورا مهما في تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال التأثير على الهيئات التشريعية مثل البرلمانات الوطنية.

وتشير أحدث البيانات إلى أن مستوى مشاركة المرأة في العمل السياسي الوطني قد سجل ارتفاعا بين عامي 2010 و 2019. وارتفع المتوسط العالمي لنسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية من 19.2% عام 2010 إلى 24.6% عام 2019. وحتى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، شأنها شأن البلدان المتقدمة وباقي البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، سجلت تحسنا على مستوى مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، حيث ارتفعت النسبة من 13.8% إلى 18.4% خلال الفترة ذاتها. لكن بالرغم من هذا التحسن، يبقى متوسط بلدان المنظمة دون متوسط باقي مجموعات البلدان (الشكل 3.2).

الشكل 3.2: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات بارلين للاتحاد البرلماني الدولي.

وثمة تفاوتات قائمة على الصعيدين القطري والإقليمي. فعلى سبيل المثال، سجلت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أعلى معدل (21.3%) من حيث نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجموعة بلدان المنظمة الإسلامي. بينما سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى المعدلات (16.2%) بهذا الخصوص. وتتمثل إحدى الأسباب وراء هذا التفاوت الصارخ في مستويات التعليم ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المرتفعة نسبيا في بلدان المنظمة الواقعة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. ونفس الأمر على المستوى القطري، إذ أن هناك تباينات كبيرة بين مختلف بلدان المنظمة. وتشير بيانات عام 2019 إلى أن نسبة تمثيلية المرأة في البرلمانات الوطنية في ثلاثة من بلدان المنظمة تعدت عتبة 40%، وهذه البلدان هي الإمارات العربية المتحدة (50%) والسنغال (41.8%) وموزمبيق (41.2%). وبالمقابل، بلغت هذه النسبة في ست بلدان أعضاء في المنظمة معدلا دون 5%، وهذه البلدان هي اليمن (0.3%) وعمان (2.3%) ونيجيريا (3.4%) والمالديف (4.6%) والكويت (4.6%) ولبنان (4.7%) (الشكل 4.2). ويمكن أن يعزى التدني النسبي لحصة النساء من مقاعد البرلمانات في بعض البلدان والمناطق إلى مجموعة من الأعراف والممارسات المحلية والإقليمية المتعلقة بمشاركة المرأة في العمل السياسي (SESRIC, 2018). فعلى سبيل المثال، يشير سالسيدو لافينا و مورارجي (Salcedo La Vina and Morarji 2016) إلى أن بعض القطاعات في العديد من البلدان مثل السياسة والدفاع عادة ما تعد قطاعات خاصة بالرجال وهذا ما يعيق مشاركة المرأة في هذه القطاعات.

الشكل 4.2: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)، 2019

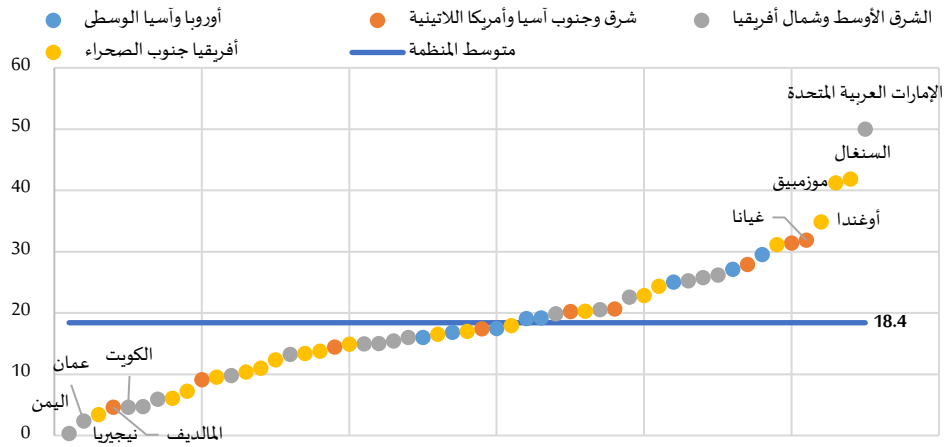

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات بارلين

لا تزال العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بعيدة عن تحقيق الغاية الأولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المتمثل في شغل النساء لنسبة 30% من مناصب صنع القرار. والواقع أن سبع بلدان أعضاء فقط هي التي بلغت نسبة 30% في الوقت الراهن، وهذه البلدان هي الإمارات العربية المتحدة والسنغال وموزمبيق وأوغندا وغيانا وسورينام والكاميرون. ونجحت هذه البلدان في تحقيق الغاية من خلال اعتماد مجموعة من السياسات الاستباقية والإيجابية مثل تحديد حصص الجنسين وتنظيم حملات لتشجيع المرأة على المشاركة السياسية. وكثير من هذه السياسات والبرامج يتماشى مع أهداف خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة. لكن بما أن أمام 50 بلد عضو في المنظمة مسارا طويلا لتحقيق غاية الـ30%، من المهم تكثيف الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في عالم السياسة والهيئات التشريعية.

وإلى جانب مشاركة المرأة في السياسة، من شأن تمكين المرأة لتصبح فاعلة قانونية واقتصادية واجتماعية أن يساهم في جعل المؤسسات أكثر تمثيلا. وقد باتت المرأة مؤخرا في جميع أنحاء العالم أكثر نشاطا وبصورة متزايدة في مناصب صنع القرار الرفيعة المستوى في القطاع الخاص. فالقيادات النسائية تتمتع بإمكانات هائلة تخول لها التأثير على طريقة عمل الشركات، من خلال تشجيع الممارسات الإدارية المنصفة، والترويج للسياسات الداعمة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الخاصة، والتقليص من الفوارق بين الجنسين في مكان العمل.

زادت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب كبار المسؤولين الإداريين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 10.8% المسجلة خلال فترة 2007-2016 إلى 12.1% خلال فترة 2017-2019 (الشكل 5.2). وخلال الفترة ذاتها، سجل المتوسط العالمي زيادة بسيطة من 18.3% إلى 18.4%. وفاقت متوسطي البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة نسبة 19% خلال فترة 2017-2019. وتعد كل من قيرغيزستان وكازاخستان وماليزيا وبنين البلدان

الوحيدة في المنظمة التي تخضع فيها أكثر من 25% من الشركات لإدارة رؤساء تنفيذيين من الإناث. وفي كل من فلسطين (0.9%) واليمن (1.6%) وأذربيجان (2.6%)، أفضت مجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية إلى محدودية تمثيل المرأة في المستويات الإدارية العليا للشركات خلال فترة 2017-2019.

الشكل 5.2: الشركات التي تضم إناثا ضمن كبار المسؤولين الإداريين فيها (% من الشركات)

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي.

وعلى مدى العقد الماضي من الزمن، نفذت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدابير تروم تعزيز تمثيلية المرأة من مختلف طبقات المجتمع في عالم السياسة والأعمال. ونتيجة لذلك، تحسن متوسط حصة المرأة من المقاعد في البرلمانات الوطنية ومناصب الإدارة العليا في الشركات. لكن رغم هذا الاتجاه الإيجابي، يبقى مستوى تمثيلية المرأة في مجال صنع القرار دون المستوى المرجو، لاسيما في المناصب السياسية والإدارية. لهذا السبب يتعين على بلدان المنظمة اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق تمثيلية متكافئة بين الرجل والمرأة على مستوى مناصب السلطة والقيادة، سواء في مجالس إدارة الشركات أو البرلمانات الوطنية.

وينبغي أن تراعي هذه التدابير العلاقة بين مستوى تعليم المرأة ومشاركتها في صنع القرار. وعموما، تمكنت المرأة المثقفة والمتعلمة من تجاوز التحديات القائمة وباتت حاضرة بقوة في مختلف عمليات صنع القرار في مجتمعها (Jan, 2008; Nampedo, 2017). ومن ثم فإن تشجيع المرأة على الانخراط في التعليم هي المقاربة الأكثر شمولية للنهوض بمستوى مشاركتها في صنع القرار، مع ضرورة العمل في الآن ذاته على معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم حضور المرأة القوي في دوائر صنع القرار. ومن المهم أن تعتمد بلدان المنظمة سياسات وممارسات تتعدى مجرد وضع خطط للحصص أو الحوافز، ووقد يكون تنفيذ خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة من السبل الممكنة لتحقيق ذلك.

تحدد خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة خمسة إجراءات محورية يتعين تنفيذها لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في البلدان الأعضاء في المنظمة. وتتراوح هذه الإجراءات بين ما هو متعلق بتعزيز مشاركة المرأة، وإذكاء الوعي بشأن مزايا ذلك، ومراجعة التشريعات ذات الصلة. وفي هذا السياق، يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من عملية تنفيذ خطة العمل في جهودها الرامية لتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار. ويمكن لتجارب البلدان

الأعضاء التي نفذت فعليا خطة العمل أن تكون من العوامل المسهمة في وضع سياسات مستنيرة وخوض تجربة ناجحة في هذا المجال في باقي بلدان المنظمة. ويبرز الإطار 2.2 مثلا قصة نجاح في السنغال بخصوص تطور النصوص التشريعية التي تهدف للنهوض بمستوى مشاركة المرأة في صنع القرار.

الإطار 2.2: المشاركة السياسية للمرأة السنغالية في تزايد

خطت السنغال خطوات مهمة في مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال اعتماد قانون التكافؤ بين الجنسين (2010). ونتيجة لهذا القانون، الذي ينص على التكافؤ في القوائم الانتخابية، ارتفعت بشكل ملحوظ حصة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان من 22.7% المسجلة عام 2010 إلى 41.8% عام 2019. وهذا ما يجسد خطوة كبيرة إلى الأمام في النضال المستمر من أجل المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة، وهذا الوضع في السنغال يجعل منه بلدا رائدا في القارة الأفريقية من حيث المشاركة السياسية للمرأة.

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (b2020).

2.2. التعليم

يعتبر التعليم من أبرز المؤشرات لقياس مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلد معين (UNDP, 2019). وهذا الطرح يلقى تأييدا في عدد كبير من الأدبيات التي تتناول مسألة علاقة تعليم المرأة بالتنمية. فعلى سبيل المثال، كشف تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2017) أن البلدان التي تمكنت من تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى التعليم تنعم بمستويات جيدة في الخدمات الصحية والمساواة وفرص الشغل. ويشير تقرير (Equal Measures Hub 2020) إلى أن من شأن سنة دراسية واحدة إضافية أن تزيد من دخل المرأة بنسبة 10% إلى 20%، وكل عام إضافي في مستوى التعليم الثانوي يقلل من احتمالية زواج الطالبة وهي طفلة بمقدار خمس نقاط مئوية أو أكثر، والطفل الذي تتمتع والدته بالقدرة على القراءة يحظى بفرصة أكبر للبقاء على قيد الحياة وتجاوز سن الخامسة وذلك بمعدل 50%. فالمرأة التي تتلقى تعليما ذا جودة عالية تصبح جزءا من العناصر المفضية إلى تحقيق التنمية، لأن من شأن تسلحها بمجموعة من المهارات المتينة أن يجعلها أكثر قابلية للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة وبيئة العمل المتغيرة.

وعلى الصعيد العالمي، تقر العديد من أطر العمل التنموية البارزة بمزايا تعليم المرأة وتشجع على التعليم الشامل للجميع. فالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، يرمي إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع". ويعتمد هذا الهدف منظورا يراعي النوع الاجتماعي في استيعاب العلاقة القائمة بين تعليم الفتيات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر. وتعليم الإناث مفيد بشكل خاص للمجتمعات قيد النمو، كبعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لذلك فإن إدراك العلاقة القائمة بين التعليم والتنمية من زاوية نظر تراعي النوع الاجتماعي بدوره أمر مهم للغاية بالنسبة

لبلدان المنظمة. وفي هذا الصدد، تولي خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة، كما هو شأن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، عناية فائقة لمسألة تعليم المرأة، ويركز الهدف 2 من خطة العمل على "توفير فرص متكافئة لجميع النساء والفتيات في الاستفادة من تعليم جيد على جميع المستويات، بالإضافة إلى التدريب المهني وصقل المهارات، فضلا عن برامج محو الأمية" (OIC, 2016).

وضمان إلمام الفتيات والنساء بالقراءة والكتابة له تأثير إيجابي على جميع مؤشرات التنمية مثل صحة الطفل والأم، والاعتماد على الذات اقتصاديا، والتخفيف من حدة الفقر، والمشاركة المدنية والسياسية (SESRIC, 2018). ويستخدم معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، كمؤشر عالمي بخصوص مخرجات التعليم، لقياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في مجال التعليم (UNDP, 2019). ووفقا لمجموعات بيانات حديثة، تحسنت بين عامي 2010 و 2018 المعدلات العالمية لإلمام الذكور والإناث بالقراءة والكتابة. ففي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الذكور من 80.8% المسجل عام 2010 ليبلغ 82.1% عام 2018، فيما تحسن المعدل أيضا في صفوف الإناث من 66.9% إلى 72.8% خلال ذات الفترة (الشكل 6.2).

الشكل 6.2: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف البالغين في العالم (%)

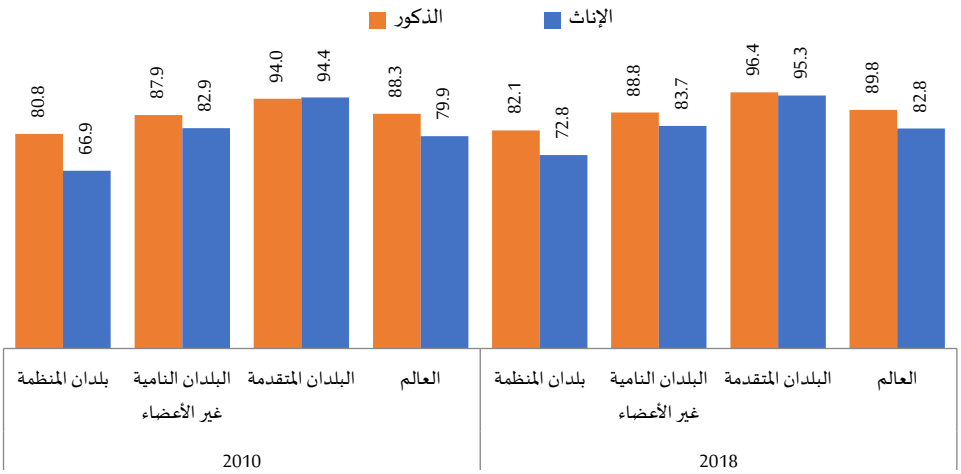

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وبتعبير آخر، تراجع مستوى التفاوت في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث في بلدان المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018 من 13.9 إلى 9.3 نقطة مئوية. وخلال الفترة نفسها، تراجع أيضا على المستوى العالمي حجم الفجوة بين الجنسين بخصوص معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 8.5 إلى 7.1 نقطة مئوية. لكن رغم تسجيل اتجاه إيجابي بشكل عام بخصوص الإلمام بالقراءة والكتابة، تبقى الفجوة بين الذكور والإناث على هذا المستوى قائمة في كل مجموعات البلدان وهذا يدل على عدم تمتع النساء بنفس القدر من فرص الولوج إلى التعليم الأساسي في جميع أنحاء العالم. وهذا البعد من أبعاد عدم المساواة بين الجنسين بلغ أعلى المستويات في مجموعة بلدان المنظمة في 2010 أو 2018 على حد سواء.

وزيادة على ذلك، حققت العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة مستويات جديرة بالثناء من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف النساء، لكن رغم ذلك تبقى التفاوتات قائمة على المستويين القطري والإقليمي. فعلى سبيل المثال، سجلت البلدان الأعضاء الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (46.9%) متوسطا هو الأدنى من حيث معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة عام 2018. وهذا دلالة على وجود تحديات مستعصية تعيق استفادة الفتيات والنساء من التعليم في هذه المنطقة. وخلال نفس العام سجلت كل من تشاد ومالي معدلا جد منخفض بلغ 14.0% و 25.7% على التوالي (الشكل 7.2). وحتى أفغانستان، المحسوبة على منطقة شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، سجلت معدلا متدنيا نسبيا من حيث إلمام الإناث بالقراءة والكتابة (29.8%) في 2018. وبالمقابل، سجلت كل من أوزبكستان (100%) وكازاخستان (99.7%) وأذربيجان (99.7%) وطاجيكستان (99.7%) وتركمانستان (99.6%)، الواقعة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، أعلى المعدلات من بين جميع البلدان الأعضاء في المنظمة من حيث إلمام الإناث البالغات بالقراءة والكتابة.

الشكل 7.2: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الإناث البالغات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)، 2018

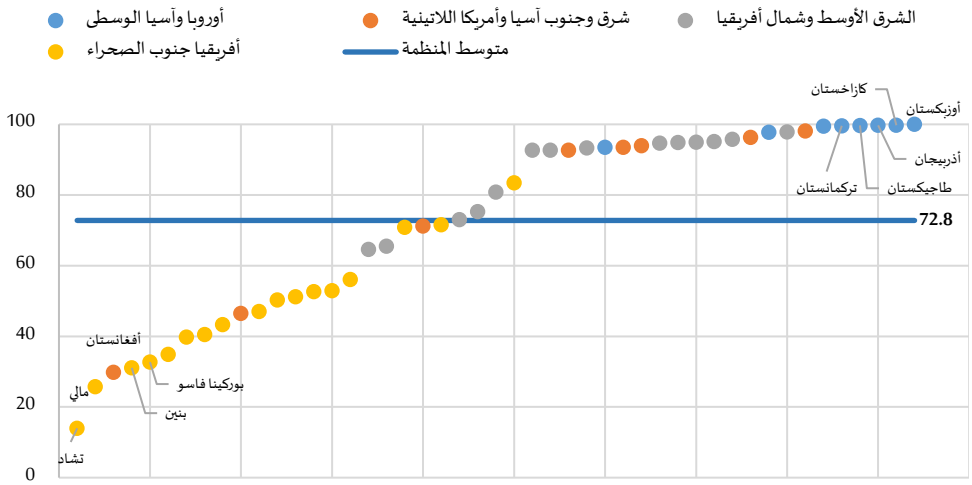

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وبخصوص مستوى تعليم الشباب، سجلت البلدان النامية، بما في ذلك العديد من بلدان المنظمة، فوارق جلية بين الجنسين من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. والبلدان المتقدمة لوحدها هي التي تمكنت من القضاء على الفوارق بين الجنسين على مستوى تعليم الشباب، وسجلت معدل 1 على مؤشر التكافؤ بين الجنسين (الشكل 8.2). وبين عامي 2010 و 2018، ارتفع المتوسط العالمي على هذا المؤشر من 0.95 إلى 0.97، بينما ارتفع متوسط بلدان المنظمة من 0.91 إلى 0.94. وهذا راجع نسبيا للزيادة المسجلة في معدلات التحاق الفتيات بالمدارس. لكن القيد في المرحلة الابتدائية لا يعني بالضرورة إكمال الدراسة، لاسيما بالنسبة للفتيات. لذلك يعد ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة في صفوف الفتيات من أبرز العوامل المساهمة في ارتفاع مستوى عدم المساواة بين الجنسين في التعليم.

وترتبط النسبة المرتفعة لانقطاع الفتيات عن الدراسة بارتفاع معدلات الأمية في البلدان النامية، بما في ذلك العديد من بلدان المنظمة، التي يعود سببها في المقام الأول لمزيج من العوامل الاقتصادية وضعف البنية التحتية وسطوة بعض الأعراف والتقاليد الاجتماعية التقييدية (SESRIC, 2018).

أحرزت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2010 تقدما ملموسا في التقليص من الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال التعليم، لكنها لم تتمكن من القضاء نهائيا على الفوارق بين الجنسين في هذا المجال لأسباب عدة. وكما هو منصوص عليه في خطة المنظمة للنهوض بالمرأة، يمكن للبلدان الأعضاء معالجة هذه الفجوة من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج والممارسات التي تمكن الفتيات والنساء من الاستفادة من التعليم والدورات التدريبية المهنية بتكلفة معقولة. وفي هذا السياق، تعرض خطة العمل قائمة بتسع سياسات تتراوح بين ضمان المساواة في استفادة المرأة من خدمات التعليم ووضع خطط (وطنية) للقضاء على الأمية في أوساط النساء.

الشكل 8.2: مؤشر التكافؤ بين الجنسين بخصوص معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (السكان الشباب، الأعمار 15-24)

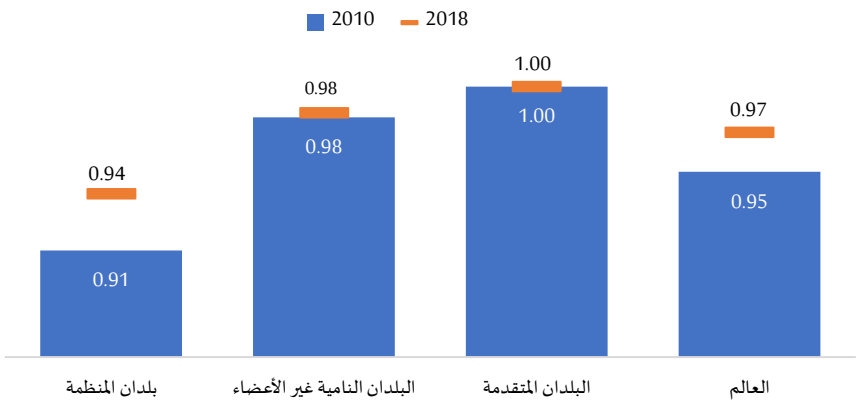

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي. تشير الدرجة الأعلى إلى مستوى أعلى من المساواة بين الجنسين.

وجدير بالذكر أن جائحة كوفيد-19 والتدابير الرامية لاحتوائها شكلت مجموعة غير مسبوقة من الحواجز على مستوى وصول المرأة إلى التعليم خاصة في البلدان النامية (UN Women, 2020a). وللتخفيف من هذه العقبات، يتعين على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اتخاذ تدابير خاصة مثل توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت للأسر الفقيرة وتحويلات نقدية (مشروطة) (SESRIC, 2020). كما أن تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة من خلال تمكين نقل المعرفة وتبادل الخبرات فيما بينها من بين الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة التي يمكن من خلالها تحسين مخرجات التعليم في صفوف الفتيات والنساء. وكما هو مبين في الإطار 3.2، تزخر بلدان المنظمة بمستويات عالية من الممارسات الجيدة وقصص النجاح على الصعيد الوطني.

الإطار 3.2: برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة في المغرب

خطى المغرب خطوات كبيرة في مجال النهوض بقطاع التعليم خلال العقد الماضي من الزمن. فقد تحققت شبه المساواة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي. لكن الأمور ليست مثالية بما يكفي، خاصة مع ارتفاع مستويات انقطاع الفتيات عن الدراسة في التعليم الثانوي. وفي عام 2008 قررت الحكومة المغربية إطلاق برنامج التحويلات المالية (تيسير) لتشجيع الأسر الفقيرة على إبقاء أولادهم الإناث والذكور في صفوف الدراسة. وبفضل نجاح المرحلة التجريبية للبرنامج حيث تم تسجيل تراجع مهم في معدل الانقطاع عن الدراسة، وسعت الحكومة المغربية النطاق الجغرافي الذي يغطيه البرنامج وأدرجت مستويات إضافية. وفي الوقت الحاضر يغطي البرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر 690 ألف طالب في 434 مجتمع قروي. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد الرؤية الاستراتيجية لفترة 2015-2030 للإصلاح في المغرب على أهمية برنامج "تيسير". فقد ساعد البرنامج العديد من الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية على مواصلة دراستهن، وهذا ما ساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

المصدر: البنك الدولي (a2020).

2.3. الصحة

يساهم الأشخاص الأصحاء، بغض النظر عن نوع جنسهم، بصورة كبيرة في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية ذلك لأنهم عادة ما يعيشون لفترة أطول ويحافظون على قدراتهم الإنتاجية لمدة طويلة. ويتمتع الرجال والنساء بحق متساوٍ في أن يعيشوا حياة صحية، لكن احتياجات كل منهما من الرعاية الصحية مختلفة عن الآخر. والوضع الصحي للمرأة بالخصوص له آثار على التنمية الاجتماعية، لأن النساء السليمات صحيا يكن أكثر إنتاجية، والمأة المتعلمة تكون أكثر دراية باحتياجاتها من الرعاية الصحية والتدخلات ذات الصلة، والأمهات اللواتي يتمتعن بصحة جيدة عادة ما يكن أكثر قابلية لتنشأة أطفال وأسر تتمتع بصحة جيدة (Bloom et al., 2014). لكن في العالم النامي كثيرا ما تكون الظروف الاجتماعية والأعراف الثقافية من العوامل المعيقة لاستفادة المرأة من خدمات الرعاية الصحية وسهولة تنقلها. كما أن قلة الموارد المالية وضعف البنية التحتية وعدم كفاية عدد المهنيين العاملين في قطاع الصحة أيضا من بين أبرز العوامل التي تؤثر على النتائج الصحية في العديد من البلدان النامية (SESRIC, 2019). ويعد انتشار العنف على أساس نوع الجنس مثل العنف المنزلي من بين المحددات الأخرى للوضع الصحي للمرأة في البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، لا تزال العديد من البلدان تفتقر للقوانين الخاصة بحماية المرأة من العنف في المنزل وخارجه أو لا تنفذ كما ينبغي إن وجدت.

إن مسألة تحسين مستوى استفادة المرأة من خدمات الرعاية الصحية والنهوض بجودتها من المسائل التي تغطيها العديد من خطط العمل التنموية. فالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، يركز على تقليص معدل الوفيات النفاسية وتحسين إمكانية وصول المرأة لخدمات الرعاية الصحية الإنجابية. ويتضمن برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة 2014-2023 (OIC-SHPA) عددا من المجالات المواضيعية التي

تهم النهوض بصحة المرأة. وعلى نفس المنوال، تغطي خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة موضوع الصحة ضمن أهدافها الرئيسية التسعة، وتحدد مجموعة من الأهداف لبناء نظم صحية أكثر شمولا وتعزيز القدرات الصحية.

ولتقييم الوضع الراهن لاستفادة الإناث من الرعاية الصحية في البلدان الأعضاء في المنظمة وتحليل أدائها، تعد بعض المؤشرات مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الوفيات النفاسية من الأدوات الناجعة لتحقيق ذلك. فمؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الرئيسية التي تسلط الضوء على الوضع المتعلق بالتنمية الاجتماعية والبشرية في بلد معين. هذا لأن مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتدخل لتحديد هذا المتوسط مثل الفقر ونقص التغذية والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي وتوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية ومستوى تغطية برامج التحصين في بلد معين. وهذا القياس يعطي تقديرا بخصوص عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها النساء والرجال وهم ينعمون بصحة جيدة من خلال مراعاة السنوات الضائعة بسبب العنف أو المرض أو سوء التغذية أو عوامل أخرى ذات صلة.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 68.4 سنة في 2010 إلى 70.4 سنة في 2018 بالنسبة للرجال، ومن 72.8 سنة في 2010 إلى 74.9 سنة في 2018 بالنسبة للنساء (الشكل 9.2). ونفس الأمر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حيث ارتفع المتوسط في صفوف الرجال من 64.4 سنة في 2010 إلى 66.9 سنة في 2018، كما ارتفع المتوسط بالنسبة للنساء من 68.1 سنة في 2010 إلى 70.7 سنة في 2018.

الشكل 9.2: متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)

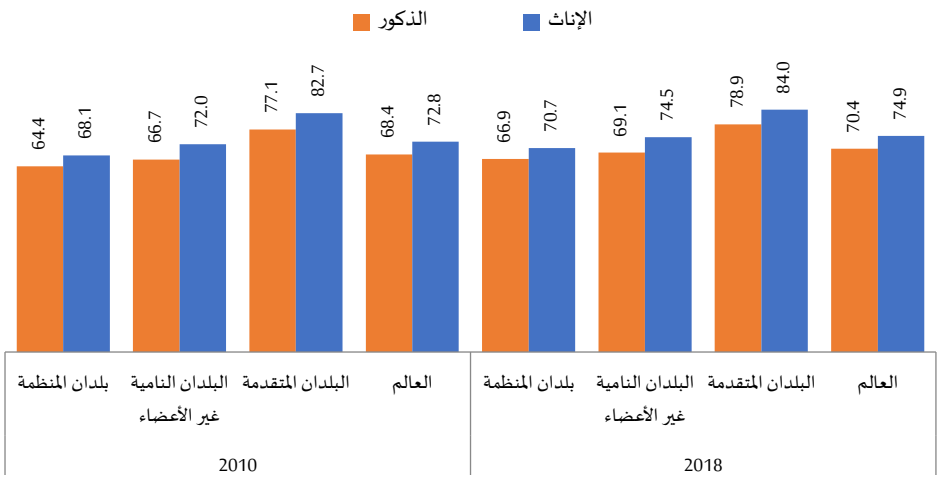

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

لكن رغم هذا التحسن المسجل في بلدان المنظمة، ظل متوسط العمر المتوقع للمرأة من هذه البلدان أقل بمعدل 4.2 سنوات عن المتوسط العالمي في عام 2018. وهذا الوضع يستدعي أن توسع بلدان المنظمة نطاق وكثافة الجهود والاستثمارات في مجال صحة المرأة، كما يتعين عليها النهوض بمستوى استفادة المرأة من المرافق والخدمات الصحية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

وكما هو شأن الاتجاهات العالمية، تسجل بلدان المنظمة تفاوتات فيما بينها من حيث متوسط العمر المتوقع عند الولادة في صفوف الإناث. فلحدود عام 2018، سجلت قطر أعلى المعدلات على مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث (81.9 سنة)، بينما سجلت سيراليون أدنى المعدلات (55.1 سنة). وعلى مستوى المناطق الفرعية للمنظمة، سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أدنى معدل على المؤشر (62 سنة).

وتبقى المضاعفات المرتبطة بالحمل والولادة من الأسباب الرئيسة للوفيات وحالات الإعاقة في صفوف النساء في عمر الإنجاب (15-49 سنة) في البلدان النامية. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية (2019)، شهد عام 2017 وفاة ما يقارب 295 ألف امرأة أثناء مرحلة الحمل أو بعد الولادة، و 94% من جميع هذه الوفيات النفاسية سجلت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهذا دلالة على أن معدل الوفيات النفاسية لا يزال مرتفعا لحد كبير، لا سيما في البلدان النامية، على الرغم من التحسن الذي تحقق في السنوات الأخيرة. فقد تراجع المعدل العالمي للوفيات النفاسية من 248 (لكل مائة ألف ولادة حية) المسجل عام 2010 إلى 211 في 2017، وذلك بفضل مختلف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية (الشكل 10.2). وفي البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تراجع المعدل من 192 إلى 159 حالة وفاة، بينما انخفض بشكل كبير من 304 إلى 254 حالة وفاة نفاسية (انخفاض بنسبة 16%) في البلدان الأعضاء في المنظمة خلا نفس الفترة.

الشكل 10.2: معدل الوفيات النفاسية في العالم (لكل مائة ألف ولادة حية)

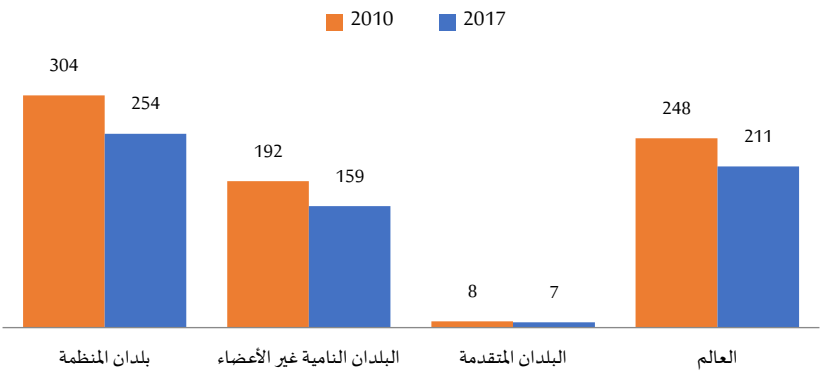

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وبناء على هذه الأرقام، يبدو أن ثمة هوة شاسعة بين بلدان المنظمة والبلدان المتقدمة من حيث معدل الوفيات النفاسية. فلحدود عام 2017، بلغ متوسط حالات الوفيات في صفوف الأمهات في بلدان المنظمة 254 حالة (لكل مائة ألف ولادة حية) إما أثناء الحمل أو بعد الولادة. وبالمقابل توفيت 7 نساء فقط لنفس الأسباب في البلدان المتقدمة. وهذا الوضع السيئ في بلدان المنظمة يستدعي منها بذل مزيد من الجهود لتوفير تغطية شاملة لخدمات الصحة الإنجابية.

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت الإمارات العربية المتحدة (3) وتركمانستان (7) أدنى المعدلات من حيث الوفيات النفاسية عام 2017. بينما عانت البلدان الأعضاء الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أعلى معدلات الوفيات النفاسية بمتوسط بلغ 559 حالة وفاة. والواقع أن هذا المعدل تعدى عتبة 1000 حالة وفاة في تشاد وسيراليون عام 2017 (الشكل 11.2). وتبرز هذه الإحصاءات وجود تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة سواء على المستوى الإقليمي أو القطري.

الشكل 11.2: معدل الوفيات النفاسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (لكل مائة ألف ولادة حية)

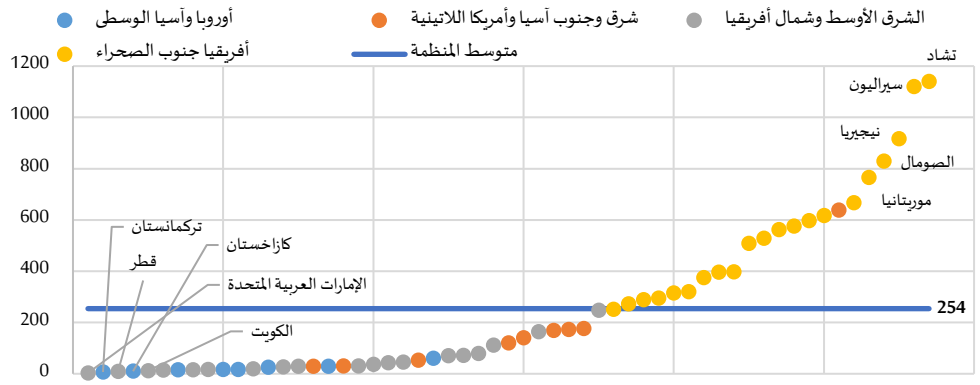

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وبصورة عامة، أحرزت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملموسا على مستوى صحة المرأة خلال العقد الماضي من الزمن، وإن كان هذا التقدم ليس بنفس الوتيرة والقدر والاتساق على صعيد كل البلدان. وتشير المعطيات والإحصاءات إلى أن عددا من بلدان المنظمة تقطع أشواطا على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة المتعلقة بمجال الصحة. فقد خطت هذه البلدان خطوات كبيرة للتقليص من مستوى عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية وتحسين مستوى رفاهية المرأة. وبالمقابل، يشير الأداء النسبي للعديد من البلدان الأعضاء الأخرى إلى وجود تحديات مستعصية لم يتم بعد العمل على تجاوزها. ولتجاوز هذه التحديات، من المهم للغاية تسخير جهود كبيرة مثل الاستثمار في الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة وتدريب المزيد من المهنيين العاملين في قطاع الصحة وتعزيز الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية (SESRIC, 2019). ويتعين أن ينصب تركيز الاستثمارات في قطاع الصحة على تحسين الخدمات كما ونوعا.

ومن المهم كذلك أن تخصص بلدان المنظمة جهودا على مستوى تبادل أفضل الممارسات والمعارف والخبرات والمهارات والموارد في مجال صحة المرأة. فعلى سبيل المثال، من شأن تجربتي بنغلاديش (راجع: SESRIC, 2018) وجزر المالديف (راجع الإطار 4.2) في مجال التقليص من المعدلات المرتفعة للوفيات النفاسية أن تقدم إضافة على مستوى توجيه السياسات ذات الصلة في باقي البلدان الأعضاء التي تحاول تجاوز هذه المشكلة. ومن المهم للغاية أن تستهدي بلدان المنظمة بالوثائق الاستراتيجية المتوفرة في الوقت الراهن، بما في ذلك برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون

الإسلامي في مجال الصحة 2014-2023 وخطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة. وتعرض خطة العمل على وجه الخصوص خمسة إجراءات رئيسية للنهوض بالوضع الصحي للمرأة من خلال تدخلات تشمل تقديم خدمات التثقيف الصحي في فترة ما حول الولادة وإذكاء الوعي بأهمية صحة الأمهات وحديثي الولادة.

الإطار 4.2: نجاح المالديف في التقليص من معدل الوفيات النفاسية

تواجه المالديف صعوبات كبيرة في تقديم الرعاية الصحية للأمهات من سكانها الموزعين على 187 جزيرة. وأربع جزر فقط هي التي تضم أكثر من 5000 نسمة. لذلك عملت وزارة الصحة المالديفية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تصميم سلسلة من برامج التدخل للتقليص من معدل الوفيات النفاسية. وفي هذا الصدد، أطلقت الوزارة حملة لإجراء استعراضات متعمقة لجميع الوفيات النفاسية، وذلك بهدف مساعدة العاملين في قطاع الصحة على فهم الاسباب الكامنة وراء وفاة النساء. واستفاد مهنيو قطاع الصحة من دورات تدريبية إضافية وتم توزيعهم على مختلف الجزر للقيام بزيارات منزلية. وقد أثبتت المتابعة عن كثب نجاعتها، خاصة بالنسبة للنساء ذوات الحمل المعرض لخطر شديد، حيث تم توفير غرف تدخل متخصصة في المراكز الصحية في 12 جزيرة وتقديم خدمات متخصصة في أربعة مستشفيات إقليمية. وبذلت الوزارة جهدا كبيرا في إطار تثقيف النساء بأهمية الرعاية الصحية الإنجابية. ونتيجة لهذه الجهود، انخفض معدل الوفيات النفاسية بين عامي 2006 و 2017 بنسبة 34 في المائة، أي من 71 إلى 53 حالة وفاة من بين كل مائة ألف ولادة حية.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016) وإحصاءات البنك الدولي حول النوع الاجتماعي (2020)

2.4. التمكين الاقتصادي

يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز النمو الاقتصادي والتقليص من حدة الفقر وتضييق الفجوة المتعلقة بعدم المساواة في الدخل وتعزيز الرفاهية المجتمعية وتحقيق التوازن في معدلات الخصوبة والرفع من مستوى أداء الأعمال التجارية والابتكار فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة (OECD, 2008). فالتمكين الاقتصادي للمرأة يحقق الرخاء ليس لها فحسب، بل أيضا لأسرتها ومجتمعها. هذا لأن المرأة عادة ما تلجأ لاستثمار دخلها لصالح أسرتها المعيشية أكثر من الرجل، وبالتالي يزيد الإنفاق على تعليم الأطفال وصحتهم من خلال مشاركتها في الحياة الاقتصادية (SESRIC, 2018). وطالما كانت مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة من المسائل الرئيسة التي تحظى باهتمام خاص على أجندة عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، يتضمن جدول أعمال التنمية المستدامة للأمم المتحدة مقاصد بشأن تمكين المرأة ضمن الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى نفس النحو، تنص خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة خمسة عشر هدفا فرعيا تحت الهدف 4 المتعلق بـ "التمكين الاقتصادي للمرأة".

رغم أن عامل عدم المساواة بين الجنسين من الأمور المسلم بكونها من أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، إلا أنه لا يزال قائما على الصعيد العالمي كمعيق للمشاركة الاقتصادية للمرأة. فمجموعة من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس تشير إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة سجل ارتفاعا طفيفا من نسبة 41.6% المسجلة عام 2010 إلى 42.3% في 2019 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 12.2). ومع احتساب التراجع في معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة خلال نفس الفترة، تراجع مستوى التفاوت بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة من 32.1 إلى 30.6 نقطة مئوية. وبصورة عامة، سجلت بلدان المنظمة خلال العقد الماضي من الزمن تقدما نسبيا على مستوى النهوض بمشاركة المرأة في القوى العاملة والتقليص من حجم الفوارق بين الجنسين في سوق العمل.

الشكل 12.2: اتجاهات معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة (%) في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حسب نوع الجنس.

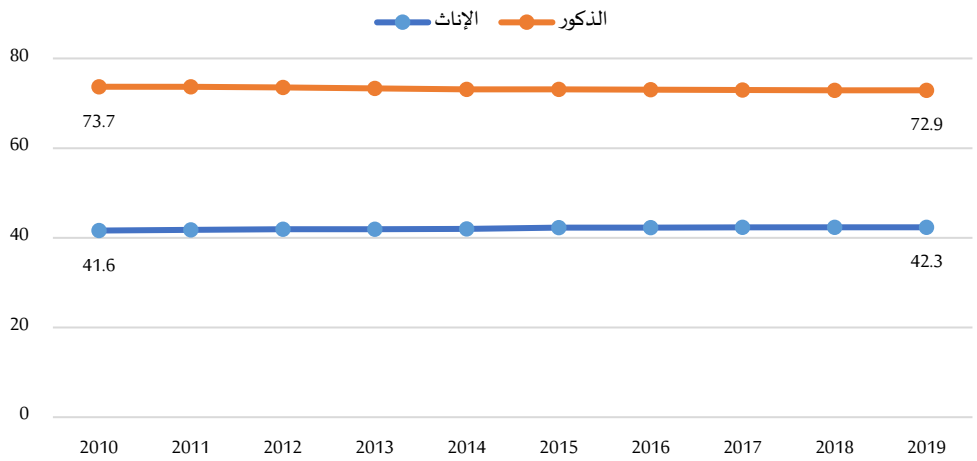

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي حول الإحصاءات الجنسانية وتقديرات منظمة العمل الدولية.

وبمقارنة متوسط بلدان المنظمة (42.3%) بالمتوسط العالمي (47.2% في 2019) من حيث معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإن مجموعة بلدان المنظمة لا تزال متخلفة. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص متوسطا جد منخفض من حيث متوسط معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث بلغ 27.8% بسبب مجموعة من العوامل الخاصة بالمنطقة وبعض الأعراف الاجتماعية مثل انتشار شبكات لحفظ الأمن الاجتماعي للأسر. وعلى مستوى فرادى البلدان، سجلت موزمبيق (77.3%) أعلى المعدلات بهذا الخصوص، وتلتها توغو (76.3%)، بينما سجلت اليمن (5.8%) أدنى المعدلات (الشكل 13.2).

الشكل 13.2: معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة (%) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2019.

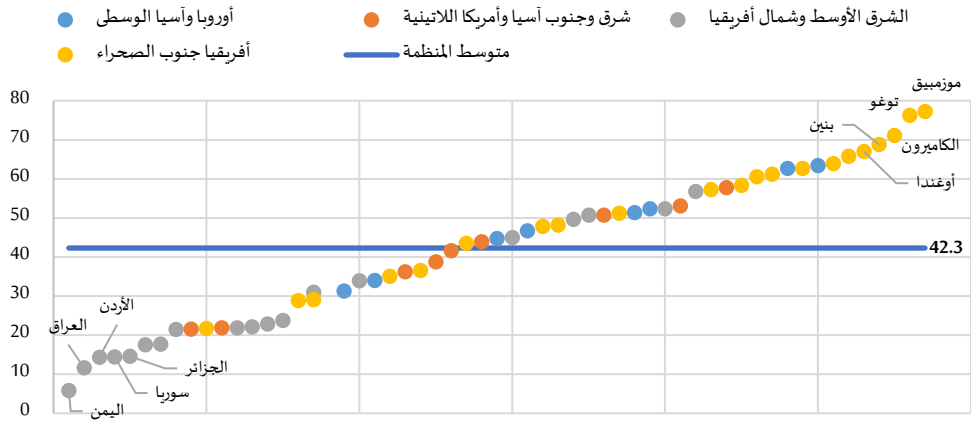

المصدر: إحصاءات البنك الدولي حول قضايا الجنسانية وتقديرات منظمة العمل الدولية.

وتبقى إمكانية مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة بالمقارنة مع الرجل، وهذا راجع لقلة الفرص المتاحة أمامها. وحتى عند مشاركتها فإنها تكون أكثر عرضة لفقدان عملها بسبب الأفكار النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبعض الأعراف الاجتماعية وضعف آليات الحماية الاجتماعية (UNHLP, 2016). وهذا الواقع هو ما يفسر الفوارق القائمة بين الجنسين من حيث معدلات البطالة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2019،ظلت معدلات البطالة في صفوف الإناث في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى بالمقارنة مع المعدلات في صفوف الذكور. فقد ارتفع متوسط معدل البطالة في صفوف الإناث في بلدان المنظمة من نسبة 10.2% المسجلة عام 2010 إلى 11.1% في 2019 (الشكل 14.2). وخلال الفترة ذاتها، ارتفع نسبيا متوسط معدل البطالة في صفوف الذكور من 6.5% إلى 6.6% في بلدان المنظمة.

الشكل 14.2: معدلات البطالة (%)، حسب نوع الجنس

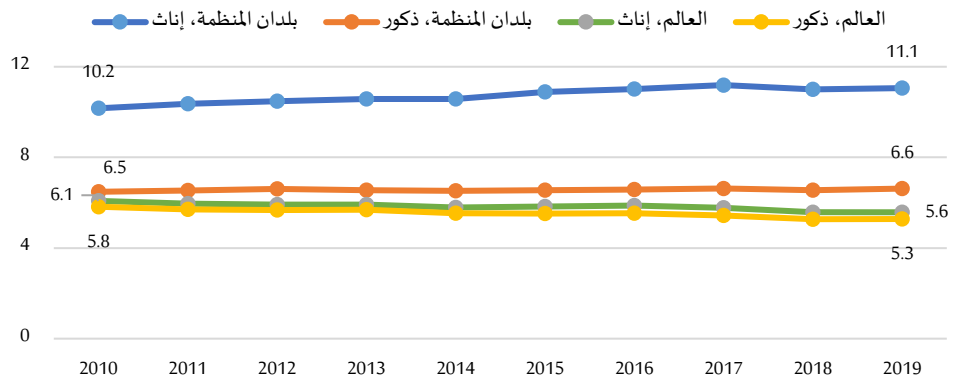

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي حول الإحصاءات الجنسانية وبيانات منظمة العمل الدولية.

إضافة غلى ذلك، من شأن جائحة كوفيد-19 أن تساهم في توسيع الفارق بين الجنسين في سوق العمل الذي يضر بالمرأة العاملة والنساء صاحبات المشاريع في جميع أنحاء العالم. وهذا راجع لكون النساء غالبا ما يزاولن عملهن في القطاعات الاقتصادية الأكثر عرض لتداعيات الجائحة بسبب طابعها غير الرسمي والافتقار للقوانين التنظيمية والشبكات الاجتماعية... إلخ (ILO, 2020؛ راجع الإطار 5.2). وفي هذا السياق، يتعين على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اتخاذ تدابير خاصة لتجنب التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 والتخفيف من حدة وقعها على المرأة والأسر المعيشية من خلال وضع سياسات شاملة تروم النهوض بالوضع الاقتصادي للمرأة.

إن تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد وريادة الأعمال ليست بالمهمة اليسيرة، فهي تستلزم تدخلات متعددة الأبعاد على مستوى السياسات العامة من خلال تعاون جميع الأطراف المعنية من مختلف المجالات، على سبيل المثال لا الحصر، التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والحماية من العنف. لكن حتى يتسنى لصناع القرار صياغة وتنفيذ سياسات من هذا النوع بكل نجاح، يتعين على البلدان الأعضاء في المنظمة متابعة اتجاهات سوق العمل عن كثب، ومن ذلك الوضع المتعلق بتوظيف فئة النساء. وكما هو مبين في الشكل 15.2، ارتفعت نسبة النساء العاملات مقابل أجر وراتب من 45.5% المسجلة عام 2010 إلى 49% في 2019، بينما تراجعت نسبة العاملات المساهمات من الأسرة من 23.4% إلى 18.9% خلال نفس الفترة. ولم يُسجَّل سوى تحسن طفيف على مستوى نسبة النساء العاملات لحسابهن الخاص ونسبة ربات العمل. وبتعبير آخر، أخذ عدد الإناث المزاولات للوظائف ذات أجر وراتب التي توفر لهن فرصا أفضل وحماية اجتماعية (الضمان الاجتماعي) يتزايد في البلدان الأعضاء في المنظمة.

الشكل 15.2: الوضع المتعلق بالبطالة في صفوف الإناث في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، (% من العمالة النسوية)

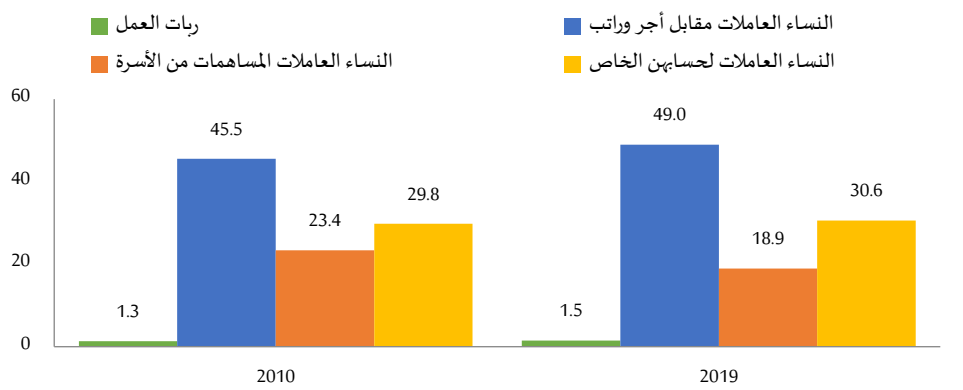

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي حول الإحصاءات الجنسانية وبيانات منظمة العمل الدولية.

وحسب ما هو منصوص عليه في خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة، يتعين على بلدان المنظمة مراجعة سياساتها المتعلقة بسوق العمل لخلق بيئة أكثر تمكينا لربات العمل والعاملات، وذلك هو السبيل نحو تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتعد الحوافز الضريبية ومخططات الحصص، على وجه الخصوص، من العناصر الأساسية

لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة. وزيادة على ذلك، تخول برامج الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان للمرأة العاملة أن تكون أكثر نشاطا وإنتاجية من الناحية الاقتصادية. لذلك من الضروري مراجعة التشريعات والقوانين التنظيمية للقضاء على العقبات القانونية القائمة التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة. كما يمكن للبلدان الأعضاء تيسير عملية تمكين رائدات الأعمال وتشجيع النساء على الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال من خلال خلق بيئة مواتية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تسهيلات لاستفادة رائدات الأعمال من اعتمادات الائتمان.

الإطار 5.2: أزمة كوفيد-19 والنساء صاحبات المشاريع

تعد ريادة الأعمال من العناصر الأساسية المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة، لا سيما في الاقتصادات النامية. فالكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء تأثرت بصورة كبيرة جراء التقلبات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 ونتج عن ذلك أيضا فقدان العديد من النساء لوظائفهن. ووفقا لأرقام البنك الدولي، تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء على مستوى العالم أكثر عرضة للإغلاق بسبب الجائحة بنسبة 6 نقاط مئوية مقارنة بالمشاريع التي يملكها الرجال. ففي العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى فقدت ما يقارب 60% من المشاريع الصغيرة التي تملكها النساء مصادر دخلها، أي بمعدل يفوق عدد المشاريع التي يملكها الرجال بثلاثة أضعاف. وفي أوغندا، تعد 61% من المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء غير قادرة على توليد الدخل خلال فترة تفشي الجائحة، مقارنة بنسبة 22% من المشاريع التي يديرها الرجال. لذلك تعد بعض المكتسبات المحرزة على امتداد العقد الماضي من الزمن في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة في دائرة الخطر.

المصدر: مبادرة تمويل النساء صاحبات المشاريع (2020).

2.5. الحماية الاجتماعية

إن الحماية الاجتماعية الشاملة والفعالة من اللبنات الأساسية لمعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين والنهوض بمستوى رفاه المرأة. فنظم الحماية الاجتماعية تخفف من حدة المخاطر التي قد تعترض طريق الأفراد في حياتهم وتوفر الدعم اللازم للأفراد والأسر الفقيرة التي تعاني من الفقر أو الهشاشة أو التهميش أو الأزمات. والتكافؤ في فرص الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين يلعب دورا محوريا في تمكين المرأة وتعزيز فرصها (SPIAC-B, 2019). ونظم الحماية الاجتماعية التي لا تراعي منظور النوع الاجتماعي قد تسهم في تفاقم مجموع العوامل المتداخلة التي تحول دون تقدم المرأة وتمكينها.

وحسب مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية (2019)، تساهم بصورة استباقية نظم الحماية الاجتماعية المصممة بعناية فائقة في معالجة التحديات التي تواجهها المرأة في مختلف مراحل حياتها والمخاطر المرتبطة بشتى أشكال التمييز بين الجنسين في المنزل والعمل. فعلى سبيل المثال، قد تواجه الفتيات في مقتبل عمرهن عوائق تحرمهن من التعليم بسبب مسؤوليات المنزل الملقاة على عاتقهن، والكثير من المراهقات قد يكن ضحية زواج

مبكر وحمل وهن قاصرات وارتفاع معدلات الانقطاع عن المدرسة الثانوية في صفوفهن، والنساء أكثر عرضة للتمييز والعنف في العمل غير الرسمي أو غير المهيكل والمعاناة من مختلف مظاهر عدم المساواة في الأجور أو العمل غير المأجور وفرض قيود على تنقلها أو اتخاذ القرار. لذلك من شأن نظم الحماية الاجتماعية المعدلة حسب مراحل معينة من عمر الإناث أن توفر حماية للمرأة على مستوى المخاطر والتهديدات المتنوعة والمتعددة الأبعاد التي قد تعترضها طوال فترة حياتها.

ويمكن لنظم الحماية الاجتماعية في الآن ذاته تحسين مستوى استفادة المرأة من الخدمات الأساسية التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي يمتد لمجالات أخرى في حياتها. فعلى سبيل المثال، من شأن استفادتها بشكل جيد من خدمات المياه والصرف الصحي المساهمة بقدر كبير في النهوض بمستواها التعليمي والصحي. والأهم من ذلك هو أن نظم الحماية الاجتماعية المراعية لقضايا النوع الاجتماعي قادرة على النهوض بالدور الفعال للمرأة وتمثيليتها، وذلك من خلال منحها القدرة على التحكم في مواردها (الدخل والأصول والصحة والتعليم... إلخ). ويمكن لمثل هذا الأمر أن يفضي إلى تحسن في مستوى مشاركته وإبراز دورها المهم في المنزل والاقتصاد والمجتمع والسياسة (SPIAC-B, 2019).

لكن تقديرات منظمة العمل الدولية (2019) تشير إلى أن 73% من سكان العالم لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية على نحو كاف. وحتى في حالة وجود حماية اجتماعية، فإن بعض فئات المجتمع مثل سكان الأرياف والنساء غالبا ما لا تستفيد منها بسبب نقص الوعي بإجراءات التقدم بطلب الاستفادة والقيود المتعلقة بالتنقل من مكان لآخر ونقص سلطة اتخاذ القرار في الأسرة... إلخ. وهذا ما يستدعي بدوره ضرورة تطوير أطر تراعي قضايا النوع الاجتماعي وتأخذ بعين الاعتبار العقبات التي تعترض طريق المرأة في سعيها للاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية.

وبالنظر لأهمية الحماية الاجتماعية، فإن خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة تنص عليها في مجموعة من المقاصد الإنمائية: المقصد 3.1 (أسس الحماية الاجتماعية)، والمقصد 8.3 (التغطية الصحية)، والمقصد 5.8 (نظم الحماية الاجتماعية)، والمقصد 4.10 (عدم المساواة). ويتناول المقصد 4.5 على وجه الخصوص مسألة الحماية الاجتماعية من زاوية آثارها على المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز. وكما هو شأن خطة التنمية المستدامة، تنص خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة على قضية "الحماية الاجتماعية للمرأة" باعتبارها من بين أهدافها الرئيسية التسعة، وتدرج ثمانية أهداف فرعية للبلدان الأعضاء في المنظمة تحت هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، كان تفشي جائحة كوفيد-19 بمثابة تنبيه صريح للعالم بمدى خطورة إهمال مسألة العمل على إحداث نظم قوية للحماية الاجتماعية يستفيد منها الرجال والنساء على حد سواء. وفي إطار الاستجابة لتداعيات أزمة هذه الجائحة، نجحت أكثر من 151 دولة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على وجه السرعة في تطوير برامج لتحويل الأموال أو شبكات أمان جديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن الجائحة التي طالت الفئات الهشة بمن فيهم العاطلين عن العمل والأسر المعيشية الفقيرة والنساء المحرومات (Gentilini, 2020).

ومع ذلك، يشير سيسرك (2020) إلى أن العديد من بلدان المنظمة لا تتوفر في الوقت الراهن على أي تدابير تهدف لحماية الفئات المحرومة والهشة من السكان، ومن ذلك ملايين النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل الشباب من الإناث خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب ما يقارب 35% في البلدان الأعضاء في المنظمة خلال فترة 2010-2019، وهو معدل أعلى من معدلات باقي مجموعات البلدان (الشكل 16.2). وفئة كبيرة من هؤلاء الشابات أو أسرهن بحاجة ماسة لآليات حماية اجتماعية للعيش بقدر محترم من الكرامة. وغياب شبكات الأمان يثني الفتيات عن متابعة التعليم وبرامج التدريب المهني. وهذا بدوره يساهم في ارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والعديد من القطاعات الاقتصادية. لذلك يعد الافتقار إلى نظم للحماية الاجتماعية أو محدودية نجاعتها من أسباب دخول الفتيات والنساء في حلقة مفرغة من التهميش والحرمان.

الشكل 16.2: حصة الشباب الإناث خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب، (% من السكان الشباب الإناث)

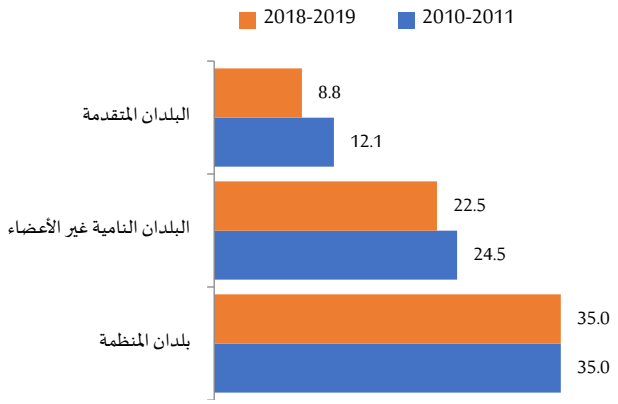

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي.

ويعد توفر نظم الضمان الاجتماعي التي توفر خدمات الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة من الأمور البالغة الأهمية في القطاعات الاقتصادية، لأن الأمر يشجع المرأة على المشاركة الفعالة في سوق العمل. ولتحقيق هذا المبتغى، من الضروري الحرص على استفادة المرأة من الأجور والمزايا التي تستفيد منها عادة حتى أثناء فترة الأمومة، ومنع الفصل أو إنهاء الخدمة خلال فترة الحمل، ومنح إجازة الأمومة... إلخ (UN, 2010). فالمعيار الدولي لمدة إجازة الأمومة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية لحماية الأمومة لعام 2000 (رقم 183)، هو 14 أسبوعا. ووجود مثل هذا المعيار وتنفيذهأمر غاية في الأهمية من منظور المساواة بين الجنسين. وفي الوقت الذي لم تتمكن 30 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من استيفاء هذا المعيار في 2010، تراجع هذا العدد عام 2019 وبلغ 25 بلدا. وبالموازاة مع ذلك، ارتفع عدد بلدان المنظمة التي منحت 14 أسبوعا كإجازة مدفوعة الأجر للأمهات حديثات الإنجاب

من 26 المسجل عام 2010 إلى 31 بلد عام 2019 (الشكل 17.2). وهذا دلالة على أن عددا متزايدا من البلدان الأعضاء في المنظمة تبدي رغبة في تسهيل مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال منحها مزايا الأمومة.

الشكل 17.2: هل الإجازة المدفوعة الأجر لمدة 14 أسبوعا على الأقل تمنح للأمهات؟ (عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي)، 2010 مقابل 2019.

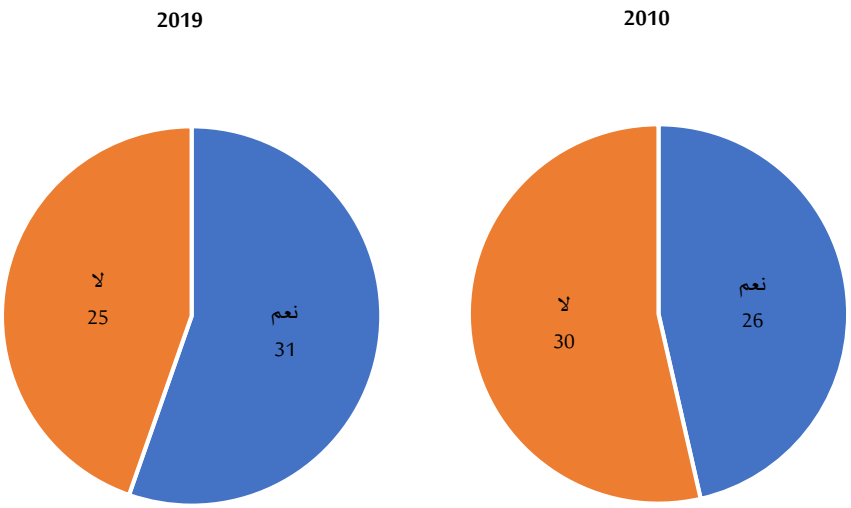

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المرأة والأعمال والقانون 2020.

في ظل الافتقار لنظم فعالة وشاملة للحماية الاجتماعية، قد تستمر ملايين النساء في العيش أو العمل في ظروف صعبة. ونتيجة لذلك تبقى المرأة مهمشة وغير قادرة على إبراز كامل قدراتها وإمكاناتها بصفتها مستفيدة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لهذا السبب يعد توفير الحماية الاجتماعية الفعالة للمرأة من الوسائل التي لا غنى عنها لتمكينها ومعالجة قضية عدم المساواة بين الجنسين.

ومن زاوية السياسات العامة، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي النظر في مسألة تنفيذ الإجراءات السبعة المنصوص عليها في خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة في إطار هذا البعد، التي تتراوح بين تغيير العقليات الراسخة والنهوض بمستوى التنسيق بين مختلف الجهات الوطنية الفاعلة في هذا المجال بشأن السياسات الاجتماعية بهدف توفير حماية اجتماعية أفضل وأكثر شمولا للمرأة. وفي هذا السياق، من شأن التعاون فيما بين بلدان المنظمة أن يلعب كذلك دورا محوريا في تسهيل تبادل المعرفة والخبرات بشأن نظم الحماية الاجتماعية الفعالة مثل النظام المعتمد في إندونيسيا وتركيا (راجع الإطار 6.2).

الإطار 6.2: وجود قاعدة بيانات مركزية على الإنترنت تخص المساعدة الاجتماعية ساهم في ارتفاع معدل استفادة المرأة من خدمات الحماية الاجتماعية في إندونيسيا وتركيا

تعد حصة النساء العاملات في القطاع غير المهيكل في إندونيسيا مرتفعة نسبيا. وعادة ما تسفر عدم القدرة على التنبؤ بالوضع في المستقبل القريب وحجم التجاوزات القانونية المرتبطة بهذا القطاع إلى وقوع ملايين النساء في براثن الفقر ويصبحن في حاجة ماسة للحماية والمساعدة الاجتماعية. ولتلبية احتياجات هذه الفئة من النساء، تسهر عدة وزارات في إندونيسيا على تنفذ مجموعة من برامج المساعدة الاجتماعية، ومن ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم والثقافة ووزارة الشؤون الدينية ووزارة الصحة. وتركز برامج الحماية الاجتماعية على معيارين مهمين: (1) نطاق التغطية ومستوى تنوعها و (2) سهولة الاستفادة من البرامج. ويتم في إندونيسيا تحديد مدى استحقاق تلقي الدعم من البرامج الاجتماعية هذه عن طريق آلية واحدة: قاعدة البيانات الموحدة ((UDB، التي تم إنشاؤها عام 2005 كآلية مركزية تعنى بالمساعدة الاجتماعية. فقد مكنت هذه الآلية الفريدة من نوعها العديد من النساء من الاستفادة من مجموعة كبيرة من برامج الحماية والمساعدة الاجتماعية في البلد. ومنذ إحداث هذه الآلية، تمكنت ملايين النساء المستضعفات سواء في المناطق الريفية أو الحضرية من الاستفادة من البرامج الاجتماعية التي تقدمها السلطات العامة.

وعلى نفس النهج، ساهم تطوير نظام معلومات متكامل بشأن خدمات المساعدة الاجتماعية (ISAS) في تركيا في معيرة وتكامل الإجراءات المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية والانتقال بها لنظام رقمي بعد أن كانت تقتصر على العمل الورقي المتعب. ومنذ عام 2010، عالج هذا النظام الجديد 25 مليون طلب تقدم به مواطنون للاستفادة من المساعدة الاجتماعية، وساهم في إجراء 311 مليون معاملة متعلقة بالمساعدة بلغت قيمتها 13 مليار دولار أمريكي. ويوفر نظام خدمات المساعدة الاجتماعية في تركيا الكثير من الخدمات للمرأة. فعلى سبيل المثال، يظم النظام برنامجا خاصا بالأرامل. وكل عام يستفيد من هذا البرنامج أكثر من 300 ألف امرأة. ساهم نظام المعلومات المتكامل بشأن خدمات المساعدة الاجتماعية (ISAS) في استفادة المرأة من مجموعة من خدمات الحماية والمساعدة الاجتماعية، وذلك من خلال تقليص الفترة الزمنية والجهد المطلوبين للوصول إلى الخدمات المتاحة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2019)، ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية، والبنك الدولي (2017).

2.6. حماية المرأة من العنف

يدخل في إطار العنف ضد المرأة مجموعة من الممارسات المؤذية مثل التمييز وزواج الأطفال والتحرش وختان الإناث، وهذه كلها تلحق ضررا بالفتيات والنساء على مستوى رفاهيتهن في الحياة. يستند العنف ضد المرأة إلى أسباب مختلفة مثل تدني المستوى التعليمي والتعرض لسوء المعاملة في مرحلة الطفولة والحضور في حالات عنف أسري (خاصة ضد الأم) ووجود اضطرابات شخصية والاستخدام الضار للكحول والخيانة واتخاذ مواقف معينة وبعض الأعراف

الاجتماعية والسخط الزوجي وغياب التواصل بين الزوجين وغياب القوانين الرادعة للعنف ضد المرأة وما شابه ذلك من الأسباب (WHO, 2017).

فالعنف القائم على نوع الجنس يضر كثيرا بالصحة البدنية والنفسية للمرأة (SESRIC, 2018). ولهذا العنف تداعيات تطال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر وضعف المستوى التعليمي وصحة الأم والطفل... إلخ. وهذا النوع من العنف ممارسة قائمة في كل أنحاء العالم ولا تقتصر على نطاق جغرافي أو ثقافة معينة دون غيرها وتطال النساء في كل المجتمعات حول العالم تقريبا. والأهم من ذلك هو أن هذا العنف يحصل في البيئات الآمنة كما في المناطق المتأثرة بالصراعات ولهذا السبب هناك جانب إنساني لهذا العنف. فعلى سبيل المثال، يعتبر الاتجار بالبشر واضطهاد أو تبشيع صورة المهاجرين واللاجئين شكلين من أشكال العنف القائم على نوع الجنس التي تشهدها مناطق النزاعات أو المناطق الخارجة لتوها من النزاعات.

ونظرا لخطورة مسألة العنف القائم على نوع الجنس، فإنها مدرجة في العديد من المقاصد الإنمائية لخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك المقصد 1.5 الذي ينص على "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان"، والمقصد 2.5 المتعلق بـ "القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال"، والمقصد 3.5 الذي ينص على "القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)". وتغطي خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة بدورها مسألة "حماية المرأة من العنف" كأحد الأهداف الرئيسية، وتنص على تسعة أهداف فرعية تتراوح بين منع زواج الأطفال والزواج القسري وتحسين آليات جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن العنف.

تشير أحدث التقديرات الواردة في الشكل 18.2 إلى أن معدل انتشار العنف ضد المرأة بلغ نسبة 29% في العالم عام 2019. وسجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى معدلات انتشار العنف (36%) بينما سجلت البلدان المتقدمة أدنى هذه المعدلات (20.4%). وعلى مستوى المناطق الفرعية للمنظمة، سجلت منطقة شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية أعلى معدل لانتشار العنف ضد المرأة (47.4%) (الشكل 18.2، يمين). فالأعراف الثقافية والتقاليد السائدة إلى جانب ضعف مستوى تنفيذ آليات الحماية كلها عوامل تساهم في ارتفاع معدل انتشار العنف ضد المرأة في هذه المنطقة.

وتشير الأرقام الخاصة بمجموعة بيانات البنك الدولي لعام 2017 إلى أن 28.2% من النساء في بلدان المنظمة تعتقدن أن الزوج يمكنه ضرب زوجته إذا تجادلت معه. لهذا من المهم تسليح المرأة بالمعرفة اللازمة بحقوقها لتصحيح بعض الأفكار المغلوطة لديها. فتغيير العقليات من شأنه أن يلعب دورا مهما في صياغة وتنفيذ وإنفاذ قوانين وقائية. وهذا الأمر غاية في الأهمية لأن في الوقت الراهن لا تتوفر 27 دول عضو في المنظمة على أي قانون متعلق بالعنف المنزلي (SESRIC, 2018). فبدون الحماية القانونية الملائمة، يصعب على أي امرأة الإبلاغ عن حالات العنف والحصول على الحماية الكافية من حالات مستقبلية والاستفادة من أنظمة الدعم الفعالة. وفي الآن ذاته، تجدر الإشارة إلى أن العديد

من بلدان المنظمة مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا وماليزيا قد خطت خطوات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية في إطار مناهضة العنف الذي يطال المرأة (راجع الإطار 7.2 بشأن تجربة ماليزيا).

الشكل 18.2: انتشار العنف ضد المرأة في العالم (يسار) والمناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي (يمين)، 2019، (%)

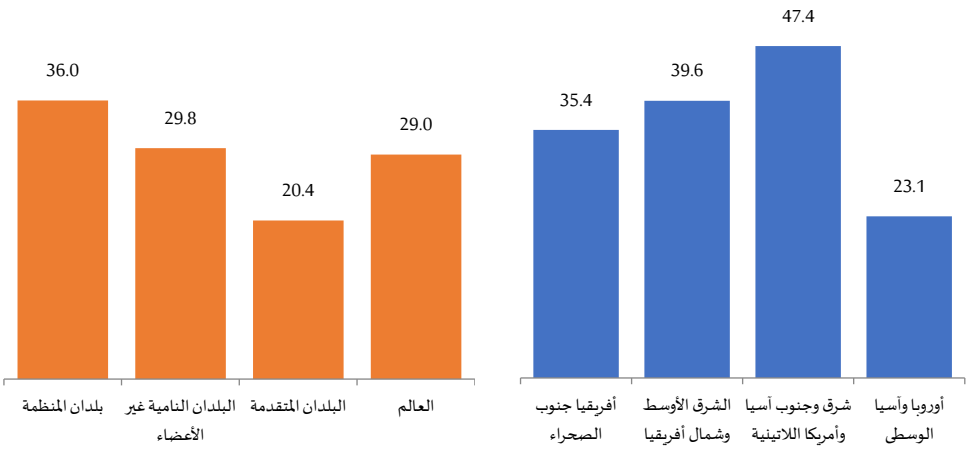

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي (SIGI 2019) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ملاحظة: يشير العنف إلى النسبة المئوية للنساء المعاشرات اللواتي عانين أو يعانين من العنف الجسدي و/ أو الجنسي من الشريك الحميم.

ويعد زواج الأطفال (قبل بلوغ سن الـ18) من أشكال العنف الأخرى السائدة التي تطال العديد من الفتيات في بلدان المنظمة. فزواج الأطفال يؤثر سلبا على مستوى رفاهية الفتيات وتنميتهم الذاتية، ويعتبر على الصعيد العالمي شكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس. وللأسف الشديد تنتشر هذه الممارسة في العديد من بلدان المنظمة. فعلى سبيل المثال، يبرز الشكل 19.2 (يسار) أن متوسط انتشار زواج الأطفال عام 2019 بلغ 16.6% في بلدان المنظمة و 11.8% علة مستوى العالم. وينتشر بصورة بارزة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء (27.6%) وشرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (15.4%).

ولا تقتصر الأسباب الكامنة وراء ظاهرة زواج الأطفال على التقاليد والأعراف والممارسات الثقافية فحسب، بل حتى ضعف التشريعات والقوانين ذات الصلة يلعب دورا كبيرا في انتشار الظاهرة. فالعديد من بلدان المنظمة لا تتوفر على قوانين قوية تحظر زواج الأطفال. ويبرز مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قوانين زواج الأطفال أن بلدان المنظمة قد سجلت أعلى معدل بلغ متوسط 0.64، بينما بلغ المتوسط العالمي 0.55، وهذا ما يعني وجود قوانين ضعيفة نسبيا في بلدان المنظمة بخصوص مسألة زواج الأطفال (الشكل 19.2، يمين). وفي هذا السياق، يتعين على بلدان المنظمة سن قوانين مقيدة ورادعة لظاهرة زواج الأطفال من خلال توفير حماية قانونية قوية للفتيات. وهذا الأمر منصوص عليه بوضوح في خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة.

الشكل 19.2: انتشار ممارسة زواج الأطفال (%) (يسار) ومؤشر قانون زواج الأطفال (يمين)، 2019

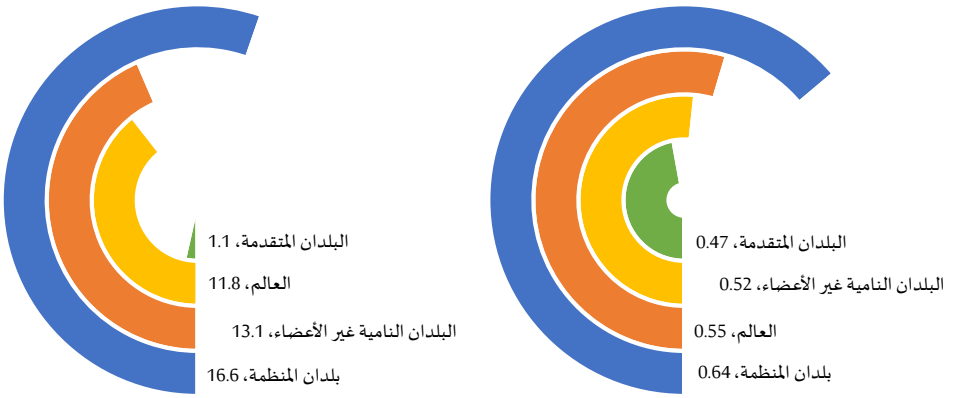

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي (SIGI 2019) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ملاحظة: مؤشر قانون زواج الأطفال (0: قوانين تقييدية و 1: قوانين ضعيفة).

الإطار 7.2: قانون العنف المنزلي في ماليزيا

سنت ماليزيا قانونا تقدميا بشأن العنف المنزلي (تعديل) في 2017 وذلك في ظل تنامي حالات العنف المنزلي. وهذا القانون الجديد وسع نطاق تعريف "العنف المنزلي" الوارد في القسم 2 من قانون العنف المنزلي لعام 1994 (القانون الأساسي لماليزيا في هذا المجال) من خلال غضافة ثلاث فقرات جديدة. وهذا القانون يخول لكثير من النساء والرجال إمكانية الوصول بسهولة إلى آليات إنفاذ القانون، بما في ذلك الخدمة المقدمة عبر الإنترنت، ويوفر حماية شاملة لضحايا العنف المنزلي. وبموجب هذا القانون الجديد، يستفيد الضحايا من الخدمات التالية: التقدم بطلب لمكان آمن، والتقدم بطلب لأمر الحماية الطارئة (EPO)، والتقدم بطلب لأمر الحماية المؤقتة(IPO)، والتقدم بطلب لأمر الحماية (PO) ، والاستشارة، وخدمات الهيئة التصالحية. ويمكن لمقدمي الطلب/ الضحايا الشروع في إجراءات تقديم الشكاوي / الطلبات عبر الإنترنت بعد التسجيل لأول مرة كمستخدم جديد. وبموجب اختصاص هذا القانون، يمكن للأشخاص الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي إلى مسؤول عن الرعاية الاجتماعية أو ضابط الشرطة.

المصدر: بوابة "حكومتي" (My Government Portal) الماليزية (2020) و(Buang 2017)

وكما هو شأن زواج الأطفال، تعد ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (FGM) التي تنتشر في العديد من البلدان النامية إلى حد كبير شكلا من أشكال العنف القائم على نوع الجنس. فبالإضافة إلى كونها تندرج ضمن انتهاكات حقوق الإنسان التي تتمتع بها الفتيات والنساء، تعد كذلك نمطا من أنماط التمييز المتطرفة ضد المرأة (WHO, 2013). وتدرج

خطة التنمية المستدامة للامم المتحدة مسألة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ضمن المقصد 3.5 الذي يدعو للقضاء على جميع الممارسات المضرة بالمرأة. ويشير تحليل لمجموعة بيانات من خمس بلدان أعضاء في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات إلى أن انتشار هذه الممارسة آخذ في التراجع في كل من موريتانيا والسنغال ونيجيريا والعراق وأوغندا (الشكل 20.2). فقد سجلت هذه البلدان تقدما ملموسا في إطار القطع مع هذه الممارسة الضارة. لكن تبقى الحاجة قائمة لاعتماد مزيد من التدابير والتدخلات للقضاء نهائيا على هذه الممارسة في بلدان المنظمة.

الشكل 20.2: انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (%) في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

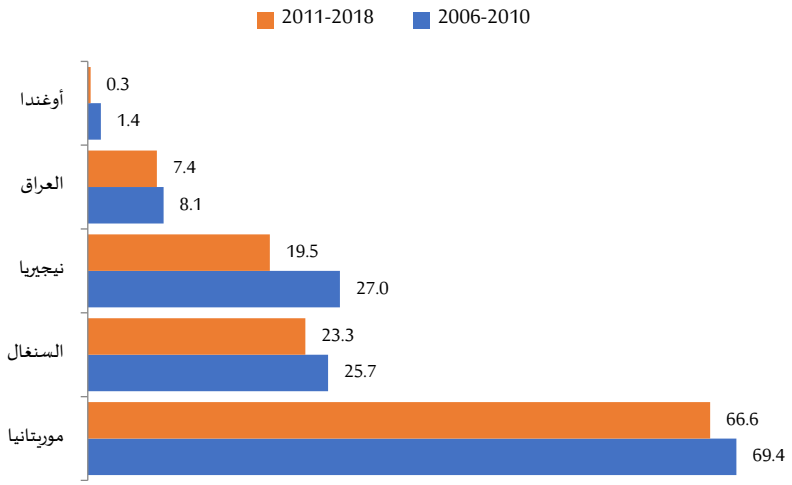

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي.

ومن خلال تحليل المؤشرات يتبين بالملموس أن المرأة في بلدان المنظمة تعاني بصورة عامة من أشكال كثيرة من العنف وبعض الممارسات الضارة أكثر مما تعانيه المرأة في البلدان المتقدمة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن بلدان المنظمة قد أحرزت بعض التقدم خلال العقد الماضي على مستوى مكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وللقضاء كليا على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وحمايتهن، يتعين على الدول الأعضاء النظر في مسألة تنفيذ الإجراءات الستة المنصوص عليها في خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة.

وفي إطار مناهضة العنف القائم على نوع الجنس، من المهم صياغة سياسات فعالة وسن قوانين وتشريعات تردع هذا العنف من خلال إشراك جميع الجهات الوطنية الفاعالة المعنية بالمجال. كما أنه من شأن تدريب المسؤولين المعنيين بتنفيذ القوانين ذات الصلة بحالات العنف ضد المرأة، وتطوير أساليب للرصد الناجح وتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية المساهمة في القضاء على بعض المشاكل التي تعيق تنفيذ هذه التشريعات. ومن المهم أيضا العمل على رفع مستوى الوعي في صفوف النساء بقضايا التميز والعنف المنزلي، وتزويدهن بالمعلومات والمعرفة اللازمة بخصوص

الطرق والوسائل الممكنة للتعامل مع عوامل الخطر. والأكثر أهمية هو أن من شأن إشراك منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية في آليات الاستجابة مثل برامج مشاركة المعلومات أن يلعب دورا مهما في سهولة التواصل مع النساء، لا سيما في المناطق الريفية. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان المنظمة أن يضيف زخما أكبر من خلال إنشاء منصة لتبادل الممارسات والسياسات الناجحة في هذا المجال في مختلف البلدان الأعضاء.

2.7. المرأة في حالات الأزمات

لحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية والنزاعات والأزمات (الاقتصادية) المصطنعة وغيرها آثار شتى ومختلفة على الفتيات والنساء. وتختلف هذه الآثار بين التهديدات الجسدية على سلامتهن إلى عدم قدرتهن على الاستجابة أو التعافي من النزاعات. إذ تتأثر النساء بشكل غير متناسب بسبب "وضعهن غير المؤات نسبيا في المجتمع، والالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية المقيدة في كثير من الأحيان، والانتشار المرتفع للعنف القائم على النوع الاجتماعي" (UNDP, 2020a). فمن ناحية، تشكل النساء أكثر من نصف اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم؛ ومن ناحية أخرى، غالبًا ما تلعب النساء دورًا حاسمًا في الاستجابة للأزمات (على مستوى القواعد الشعبية) من خلال العمل "كأول المستجيبين الحيويين، والقائمين على إعادة البناء، وبناء السلام" (UNDP, 2020a). ولهذا السبب تحتل المرأة مكانة مهمة في جدول الأعمال الإنمائي حول الاستعداد والاستجابة الفعالة للأزمات وبناء مجتمعات سلمية وشاملة. وهذا يشمل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 7 و 8 و 9.

في الواقع، يعتبر التفكير في أن المرأة مجرد ضحاية للأزمات هو تفكير محدود للغاية. إذ تلعب المرأة دورًا مهمًا في الاستجابة للأزمات وإعادة بناء مجتمعات ما بعد الأزمات. فعلى سبيل المثال، تُظهر الأدلة أن عمليات بناء السلام والمصالحة لها معدلات نجاح أعلى، ومن المرجح أن تزيد، بمشاركة المراة بشكل هادف (Community of Democracies, 2019). وفي العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل المغرب وإندونيسيا وقيرغيزستان، لعبت النساء دورًا مهمًا في المفاوضات ومنع النزاعات ومكافحة التطرف (SESRIC, 2019a).

وعلاوة على ذلك، عند تحليل عدد الأزمات والصراعات في البلدان الأعضاء في المنظمة، يتضح سبب وجود مثل هذه الأهداف التفصيلية في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في حالات الأزمات والكوارث والنزاعات المسلحة. تحدث أكثر من 60% من جميع النزاعات في العالم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومعظمها نزاعات داخلية (SESRIC, 2019a). وتعتبر هذه النزاعات مسؤولة بشكل مباشر عن النزوح الجماعي للاجئين والنازحين داخليًا (IDPs)، ويتضح ذلك من حقيقة أن عدد النازحين داخليًا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد زاد بأكثر من الضعف بين عامي 2010 (12.9 مليون) و 2019 (27.4 مليون)، كما هو موضح في الشكل 2.21 (يسار).

ويركز اللاجؤون والنازحون داخليًا في البلدان الأعضاء التي إما تعاني من أزمة أو تقع قرب بؤرة أزمة معينة. يوضح الشكل 21.2 (يمين) أن ثماني دول بمنظمة التعاون الإسلامي والتي تقع في مناطق فرعية مختلفة تستضيف أكثر من مليون نازح داخلي. وفي المجموع، شكل عدد النازحين داخليًا في تلك البلدان الثمانية 84.3% من إجمالي النازحين داخليًا

الشكل 21.2: نسبة النازحين داخليًا من إجمالي السكان (%) (يسار) ودول منظمة التعاون الإسلامي التي تضم أكثر من مليون نازح، 2019 (يمين، بالآلاف)

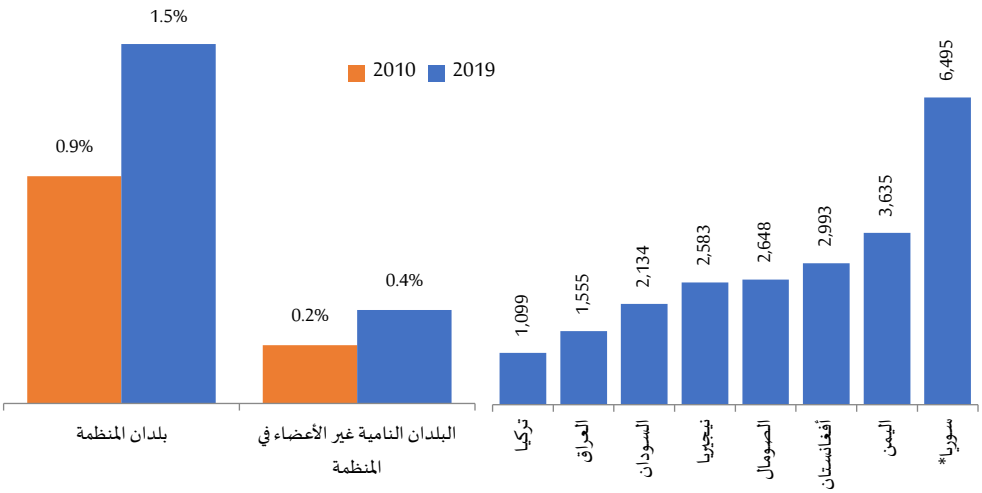

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. * عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا

في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في عام 2019. وافتراضا أن نصف هؤلاء النازحين على الأقل من الإناث[1]، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى توفير الخدمات الأساسية لهؤلاء الفتيات والنساء من أجل البقاء على قيد الحياة.

لا يقتصر دور المرأة في حالات الأزمات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اللاجئين والنازحين داخليًا. فلسطين، على سبيل المثال، تعرضت لاحتلال قمعي لأكثر من خمسة عقود. تواجه النساء اللواتي يعشن تحت الاحتلال تحديات متعددة (انظر الإطار 8.2). وغالبًا ما لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الأساسية بحرية ويعانون من أشكال مختلفة من العنف والتحرش وفي هذا الصدد، من الضروري وضع سياسات محددة للحد من معاناة هؤلاء النساء ورفع مستوى الوعي حول محنتهن على الصعيد الدولي لكسب الدعم العالمي.

[1] من الصعب معرفة العدد الدقيق للاجئات والمشردات داخليا بسبب نقص البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن اللاجئين والنازحين داخليا.

عندما يتعلق الأمر بالكوارث الطبيعية، تواجه الدول الأعضاء مجموعة واسعة من حالات الطوارئ المناخية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الزلازل والجفاف والأعاصير. وذلك لأن الدول الأعضاء تقع في مناطق جغرافية ومناخية متميزة. يقدر سيسرك (2019b) أنه منذ عام 1970، تأثر أكثر من 800 مليون شخص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالكوارث الطبيعية، وكان نصف هؤلاء على الأقل من النساء. كما يمكن لنظام مرن للتأهب للكوارث وإدارتها أن يساعد في تقليل الخسائر وتخفيف آثار تغير المناخ، ومع ذلك فإن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير قادرة على تطوير مثل هذه الأنظمة بسبب نقص الموارد المالية ورأس المال البشري، والخبرة المؤسسية. من المهم أيضًا أن تكون آليات التأهب للطوارئ والاستجابة للكوارث مراعية للفوارق بين الجنسين ومراعية للمنظور الجنساني. وذلك لأن احتياجات المرأة في حالات الأزمات تختلف عن احتياجات الرجل.

تواجه النساء المتضررات من النزاعات والكوارث مأزقا مزدوجا. بحيث تفاقم الأزمة من أمنهم الغذائي وسبل عيشهم وتماسكهم الاجتماعي وأمنهم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى "تقويض التقدم الإنمائي، وتصعيد العنف، وتعطيل السلام" (UNDP, 2020b). وينطبق هذا بشكل خاص على جائحة كوفيد-19 المستمر - وهي أزمة صحية عالمية غير مسبوقة. حيث تواجه المرأة مأزقًا مزدوجًا بسبب التهميش، والتوقعات الجنسانية والتقاليد التي تحد من إمكاناتها الاقتصادية، والتغيرات في التركيبة السكانية للمجتمعات. وتؤثر هذه العوامل بدورها سلبًا على قدرة المرأة على الاستجابة للأزمات والتعافي منها. وتقدم الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (b2020) عدة أمثلة من البلدان الأعضاء. وعلى سبيل المثال، في تشاد، يحد العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين من قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وفي السودان، تؤدي ندرة الأراضي الخصبة والجفاف إلى زيادة عدد الرجال الذين يهاجرون إلى مدن / قرى أخرى بحثًا عن سبل العيش، مما يترك النساء يتحملن مسؤولية اقتصادية أكبر. وفي باكستان وسيراليون، يمكن أن يؤدي نقص المياه والحرارة الشديدة إلى خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتفاقم عدم المساواة. لذلك، من الواضح أن السياسات المراعية للمنظور الجنساني لمعالجة الأزمات مهمة ليس فقط للتخفيف من تأثير الأزمات على النساء ولكن أيضًا لمساعدتهن على تحقيق إمكاناتهن في جعل المجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

في هذا السياق، توفر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة قائمة شاملة من التدابير المعنية بكيفية تحسين وضع المرأة في حالات الأزمات والكوارث والنزاعات المسلحة التي تتراوح من المشاركة مع منظمات المجتمع المدني النسائية إلى تطوير الاستجابات القائمة على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، لتنفيذ هذه التدابير والتدخلات، من الأهمية بمكان بالنسبة لواضعي السياسات الوصول إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول الأزمات والنزاعات والكوارث. لذلك، من الضروري تحسين قدرات دول المنظمة على جمع مجموعات البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ومقارنتها بهدف تطوير سياسات وتدابير فعالة ومراعية للفوارق بين الجنسين.

الإطار8.2: تدفع المرأة الفلسطينية ثمنا باهظا في ظل الاحتلال

إن آثار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عديدة على المجموعات الديموغرافية والإقليمية المختلفة. إذ يضر بشكل خاص بالفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والشباب. ومن بين الفئات الاجتماعية الأخرى، فقد أثر الاحتلال في فلسطين على الفتيات والنساء الفلسطينيات بطرق متعددة مثل الحد من آفاق تعليمهن وحصولهن على الخدمات الاجتماعية. وفي ظل الاحتلال، تضاءل القطاع الزراعي أيضًا بسبب استمرار فقدان الأرض والمياه. وبذلك انخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 35% في عام 1972 إلى 4% في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، دفعت المرأة الفلسطينية ثمنا باهظا، حيث أدى تدهور القطاع الزراعي إلى حرمانها من الفرص الاقتصادية في قطاعها التوظيف التقليدي. وعلاوة على ذلك، تتأثر النساء أيضًا بالعديد من الممارسات القمعية مثل هدم المنازل والحواجز التي تحول دون التنقل، مما يحد من مشاركتهن في التعليم وسوق العمل. وفي بعض مناطق فلسطين، يتردد الآباء أيضًا في إرسال بناتهم إلى المدرسة بسبب التهديدات الأمنية الروتينية. وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل الحضور وارتفاع معدلات التسرب بين الفتيات. تضع الآثار التراكمية للاحتلال المرأة الفلسطينية في خطر متزايد من الفقر.

المصدر: الأونكتاد (2020)

2.8. ملاحظات ختامية

تسلط النتائج الرئيسية لهذا الفصل الضوء على أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في مجال تمكين المرأة. يؤكد تحليل العديد من المؤشرات الرئيسية التقدم المحرز في مجالات تتراوح من التعليم إلى صنع القرار. ونتيجة لذلك، انخفضت الفوارق بين الجنسين، في المتوسط، في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، مقارنة بالمتوسطات العالمية لنفس المؤشرات، فإن مجموعة المنظمة لا تزال متخلفة في مختلف المجالات التنموية. ويشير هذا إلى حاجة الدول الأعضاء في المنظمة إلى الاستمرار في جهودها من أجل القضاء على الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أن أحد الأساليب الراسخة للقيام بذلك هو دمج منظور النوع الاجتماعي في إعداد وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والتشريعات والبرامج (يشار إليها باسم تعميم مراعاة المنظور الجنساني). في حين أن هذا النهج قد حظي بثناء عالمي لفعاليته، إلا أنه غير مستخدم بشكل كافٍ نسبيًا في البلدان الأعضاء في المنظمة.

علاوة على ذلك، تقدم نتائج هذا الفصل ثلاثة دروس عندما يتعلق الأمر بالمرأة ودورها في التنمية. أولاً، تميل التحديات التي تعيق المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع إلى أن تكون متعددة الجوانب ومتقاطعة. لذلك، يجب أن تكون حلول هذه التحديات متعددة الجوانب. ثانيًا، يؤدي الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس إلى صعوبة قياس التقدم المحرز في مجال تقدم المرأة وتمكينها. ثالثًا، يعتمد نجاح السياسات والبرامج الإلزامية التي تهدف إلى تمكين

المرأة ومكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي اعتمادًا كبيرًا على وجود استراتيجية جنسانية شاملة لا تعالج القضايا المتعلقة بالمرأة فحسب، بل تدمج أيضًا أصواتهن في جهود الإصلاح.

في ضوء هذه التحديات، تكتسب خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة أهمية إضافية في مجالات السياسات في البلدان الأعضاء. إن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة هي وثيقة إستراتيجية شاملة تسعى إلى تخطيط إطار عمل لمواجهة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تحسين الوضع العام للمرأة. ويهدف إلى القيام بذلك من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وفقًا للقيم الإسلامية المعنية بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. إن أهمية خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة لتنمية المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كبيرة. فعلى سبيل المثال، من بين أهداف أخرى، في السعي إلى القضاء على التمييز بجميع أشكاله لتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، يعالج قانون مكافحة التمييز ضد المرأة حقيقة أن هناك ترابطًا حادًا بين عوامل عدم الاستدامة وعدم المساواة بين الجنسين.

تتوافق الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة مع المواثيق الدولية والإقليمية والوطنية مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وقيم العالم الإسلامي. والأهم من ذلك، أن تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة يعتمد بشكل كبير على التعاون متعدد القطاعات بين الدول، والمجتمع المدني، ووكالات الإعلام، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص، وأكثر من ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، يناقش الفصل التالي التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

3. التقدم المحرزفي تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)

لطالما كان النهوض بالمرأة وتمكينها في المجتمعات الإسلامية أحد المحاور المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ إنشائها. ومن أجل التصدي للتحديات التي تواجه المرأة وتحسين وضعها، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة خلال المؤتمر الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في القاهرة، مصر، في عام 2008. تمت آخر تحديثات خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في اسطنبول بتركيا، في عام 2016. إذ اعتمد المؤتمر الوزاري السابع، الذي عقد في بوركينا فاسو في عام 2018، القرار رقم W-7/7 بشأن آلية إعداد وصياغة وتقديم التقارير المرحلية بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. والتزامًا بهذا القرار، أجرى سيسرك مسحًا لـ 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي حول "قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: 2019 "(يشار إليه فيما يلي باسم مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة). والذي تم توزيعه عبر الإنترنت من خلال موقع Survey Monkey بثلاث لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية) إلى جهات الاتصال في البلدان الأعضاء بين أكتوبر 2019 ويونيو 2020.

تم تصميم المسح لجمع المعلومات حول تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في سبعة مجالات متميزة: مشاركة المرأة في صنع القرار، وحالة تعليم المرأة، وصحة المرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والحماية الاجتماعية للمرأة، وحماية المرأة من العنف، والمرأة في حالات الأزمات. وبشكل أكثر تحديدًا، جمع الجزء "أ" من المسح معلومات عن التدابير التي نفذتها البلدان الأعضاء لتحسين وضع المرأة في المجالات السبعة والتقدم المحرز في مؤشرات محددة في هذه المجالات. وسأل الجزء "ب" من الاستطلاع الدول الأعضاء عن التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، وبرامج منظمة التعاون الإسلامي التي يمكنها - أو قامت - بتسهيل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، وأفضل الممارسات الوطنية في المجالات السبعة، والمجالات التي تتطلب فيها الدول الأعضاء الدعم / المساعدة في الوصول إلى أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. واعتبارًا من يونيو 2020، أجابت 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (47% من الدول الأعضاء) من جميع المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي على المسح. والدول الأعضاء المجيبة أذربيجان والبحرين وبنين وبروني دار السلام وبوركينا فاسو والكاميرون وجيبوتي وإندونيسيا والعراق والأردن وكازاخستان والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا وعمان وباكستان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسنغال والسودان وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

على هذه الخلفية، يحلل هذا الفصل نتائج مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة بهدف قياس التقدم الذي سجلته دول منظمة التعاون الإسلامي التي أجابت على هذا المسح المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الردود التي تمت مناقشتها في هذا الفصل تم الإبلاغ عنها ذاتيًا من قبل مجموعة فرعية من الدول الأعضاء، وبالتالي لا ينصح باستنتاج تعميمات واسعة في أي من المجالات المبلغ عنها.

3.1. حالة تنفيذ أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة

تشير نظرة عامة على إجابات المسح إلى أنه قد تم إحراز تقدم كبير في المجالات السبعة لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. وبشكل عام، يتبين أن البلدان المجيبة قد حققت مزيدًا من التقدم و / أو التحسينات نسبيًا في مجال الصحة، يليها التعليم، والمشاركة في صنع القرار، والحماية الاجتماعية، والحماية من العنف، والتمكين الاقتصادي، وأخيرًا وضع المرأة في حالات الأزمات. وكما هو مبين في الشكل 1.3، في المتوسط، أفاد أكثر من نصف البلدان السبعة والعشرين المجيبة بإحراز تقدم في مختلف المؤشرات في كل مجال من المجالات التي تغطيها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

الشكل 1.3: التقدم العام* المحرز نحو تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (%)

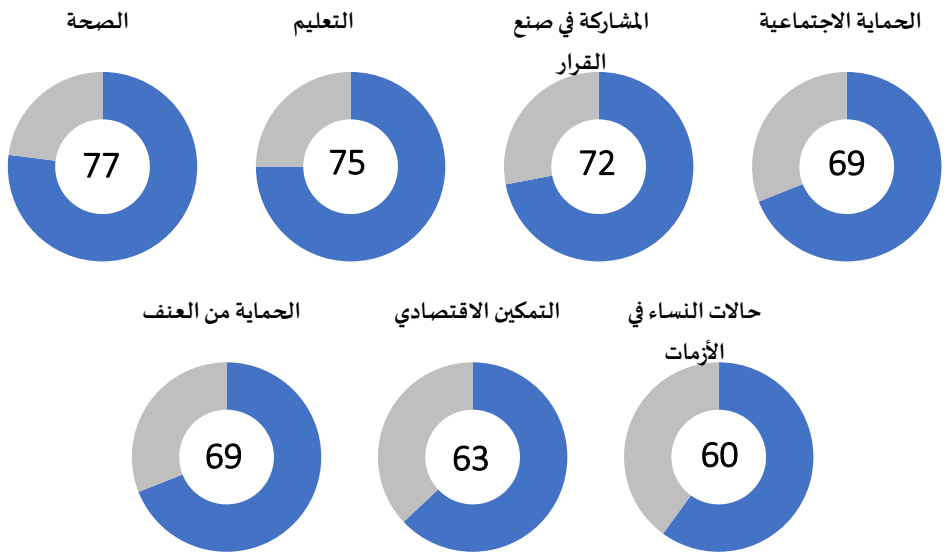

المصدر: تستند حسابات موظفي سيسرك على مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 2019. ملاحظة: * تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن التقدم المحرز في المؤشرات في هذه المجالات.

يُعزى التقدم الذي أبلغت عنه البلدان المجيبة إلى مجموعة من السياسات التشريعية، والبرامج والسياسات المؤسسية، وجهود بناء القدرات التي بذلتها دول منظمة التعاون الإسلامي لتحسين وضع المرأة في جميع القطاعات الاجتماعية. لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة ووضعها في المجتمع، تعتبر التشريعات والاستراتيجيات الوطنية ذات أهمية حاسمة. ويرجع ذلك إلى الطبيعة الإلزامية للوائح القانونية التي غالبًا ما تشكل حجر الأساس للبرامج والسياسات الإيجابية والتمكينية اللاحقة. ففي أي مجتمع، تحمي القوانين المتعلقة بالنوع الاجتماعي المرأة من الممارسات الاستغلالية؛ وتمنحهم الحقوق الأساسية والفرص للمشاركة في مجتمعاتهم؛ كما تمنحهم وكالة للطعن في الإجراءات و / أو الجهات الفاعلة التي تنتهك هذه القوانين. والأهم من ذلك، أنه يمكن للأطر القانونية والاستراتيجية أن تساعد الدول في تنفيذ سياسات تقدمية للمساواة بين الجنسين والتي تتماشى مع أجندة التنمية الإقليمية والدولية. وتضمن الوصفات القانونية المنصوص عليها في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة المشاركة الفعالة والمتساوية للفتيات والنساء، وهو ما يتماشى أيضًا مع قيم الإسلام.

علاوة على ذلك، تعمل الآليات التشريعية والاستراتيجية كدليل للبرامج والسياسات المؤسسية لدعم تقدم المرأة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن أن تقلل البرامج والسياسات الفعالة من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مما يؤدي في النهاية إلى بناء مجتمعات شاملة ومنصفة. ومع ذلك، يتطلب تنفيذ مثل هذه البرامج عادة استخدام نهج متعدد القطاعات يعتمد على التعاون بين المؤسسات في القطاعين العام والخاص والمدني.

3.1.1. الهدف رقم 1 - مشاركة المرأة في صنع القرار:

في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار، أفادت غالبية البلدان المجيبة أنها نفذت تدابير لضمان التمثيل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة في جميع مستويات صنع القرار (الهدف رقم 1 من قانون خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة). وعلى سبيل المثال، أفادت 100% من البلدان المجيبة أنها نفذت تدابير لتعزيز مشاركة المرأة بشكل متزايد في جميع هيئات صنع القرار (الشكل 2.3). كما اتخذ 96% من المجيبين خطوات مؤسسية ضرورية نحو تعزيز دور المرأة في المجتمع ومساهمتها في تنمية مجتمعاتها وأسرها. كما نفذ 85% من البلدان المجيبة تدابير لتعزيز الإجراءات الضرورية (على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية) بما يتماشى مع التزاماتها الدولية تجاه تمكين المرأة في جميع المجالات. وعلاوة على ذلك، نفذ 74% من المجيبين تدابير تشجع (من خلال التشريع) وصول المرأة إلى التقنيات المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز دورها في صنع القرار وعملية التنمية.

من منظور قانوني، أفادت 78% من البلدان المجيبة بتحسينات في الترتيبات القانونية التي تعزز مشاركة المرأة في هذا المجال، إلى جانب 85% من البلدان المجيبة التي قامت ببعض التحسينات في تفعيل المعاهدات الدولية بشأن تمكين المرأة التي صدقت عليها. في 7% من البلدان المجيبة، لم يتم تسجيل أي تقدم في أي من هذه المؤشرات.

الشكل 2.3: حالة تنفيذ الهدف 1

عززت **مشاركة المرأة المتزايدة في جميع الهيئات المعنية بصنع القرار.** **%100**

عززت الآليات المؤسسية **لتحسين دور المرأة في المجتمع ومساهمتها في المجتمع والأسر** **%96**

عززت الإجراءات الضرورية (المحلية والوطنية) بما يتماشى **مع الالتزامات الدولية لتمكين المرأة** **%85**

شجعت **وصول المرأة إلى التقنيات المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** من خلال التشريعات **%74**

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

فيما يتعلق ببرامج الدعم المؤسسي وجهود بناء القدرات، تركز استجابات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مجالين رئيسيين: (1) سياسات ومؤسسات أوسع و (2) استخدام المرأة للتكنولوجيا - على النحو الملخص في الشكل 3.3. لتوضيح ذلك، أبلغ 93% من البلدان المجيبة عن إحراز تقدم في تنفيذ السياسات الداخلية لتمكين المرأة كإجراء لزيادة مشاركتها في صنع القرار. وعلاوة على ذلك، أبلغت 81% من البلدان المجيبة عن زيادة في السياسات التي تدعم استخدام النساء للتكنولوجيا. كما أفاد 74% من البلدان المجيبة عن إحراز تقدم في المؤسسات المعنية بتعزيز دور المرأة في المجتمع. وأيضا، في المجال الخاص، أحرزت 63% من البلدان المجيبة تقدمًا في تحسين مشاركة المرأة في الأسرة والمسائل التنموية ذات الصلة. ومع ذلك، فقد أحرز 56% فقط من البلدان المجيبة تقدمًا في مشاركة المرأة في اللجان ذات الصلة بصنع القرار.

الشكل 3.3: جهود الدعم المؤسسي وبناء القدرات لتحقيق الهدف 1

سياسات وبرامج الدعم المؤسسي

السياسات الداخلية المعنية بتمكين المرأة **%93**

سياسات تدعم استخدام المرأة للتكنولوجيا **%81**

المؤسسات التي تعزز دور المرأة في المجتمع **%74**

مشاركة المرأة في شؤون الأسرة والتنمية ذات الصلة **%63**

مشاركة المرأة في اللجان ذات الصلة **%56**

المصدر: ملاحظة استبيان تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 2019: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

3.1.2. الهدف رقم 2 - تعليم المرأة

يتمحور الهدف الثاني لأهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة حول توفير فرص متكافئة ليتلقى جميع النساء والفتيات التعليم الكافي؛ وللحصول على تعليم جيد على جميع المستويات، بالإضافة إلى التدريب المهني والتدريب على المهارات وكذلك برامج محو الأمية. في هذا المجال، تظهر نتائج المسح أن جميع البلدان المجيبة قد طورت استراتيجيات لتقليص الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى تعليم جيد (الشكل 4.3). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الغالبية العظمى من البلدان المجيبة تدابير لاعتماد السياسات والبرامج اللازمة لتعزيز تعليم النساء والفتيات (96%). علاوة على ذلك، وضعت 93% من البلدان المجيبة تدابير لضمان المساواة في وصول المرأة إلى التعليم والتدريب لتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في عمليات صنع القرار؛ وتوفير أنشطة تدريبية وفرص للتعليم غير الرسمي حول مواضيع تتعلق بتنمية احترام الذات وبناء شخصية نشطة ومنتجة؛ وتكثيف الجهود وتطوير الخطط الدراسية والآليات لمحو أمية المرأة.

وتماشياً مع احتياجاتها و / أو متطلباتها في قطاع التعليم، لدى 93% من البلدان المجيبة أيضاً تدابير قائمة لتسهيل التعليم المجاني والإلزامي والوصول المتكافئ للبنين والبنات إلى تعليم ابتدائي وثانوي جيد؛ ويروج 81% من المجيبين لدورات مهنية وتقنية مصممة خصيصاً للمرأة في مختلف المجالات؛ وتدرب 78% منها المعلمين (على جميع المستويات) على قيم المساواة وعدم التمييز في الأنشطة التي تستخدم مواد تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين. وأخيراً، نفذ 70% من المجيبين إجراءات تحليل محتوى حول صورة المرأة في المناهج والعمل على تغيير الصور النمطية للمرأة ودورها في المناهج ابتداءً من مناهج التعليم الابتدائي.

الشكل 4.3: حالة تنفيذ الهدف 2

%100 استراتيجيات معدة لتقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول على تعليم جيد

%96 التدابير المتبعة لتعزيز تعليم النساء والفتيات

%93 ضمان الحصول المتساوي على التعليم والدورات التدريبية للنساء؛ تيسير الوصول المجاني والإلزامي والمتساوي إلى التعليم الابتدائي والثانوي للفتيات والفتيان؛ توفير فرص التدريب للتعليم غير الرسمي حول تنمية احترام الذات وبناء الشخصية؛ تكثيف الجهود ووضع الخطط لمحو أمية المرأة

%81 - تشجيع الدورات المهنية والفنية للمرأة في مختلف المجالات

%78 أساتذة مدربين على قيم المساواة وعدم التمييز باستخدام مواد تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين

%70 تم تحليل محتوى صورة المرأة في المناهج الدراسية وبذل جهود لتغيير الصورة النمطية للمرأة

المصدر: ملاحظة استبيان تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 2019: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

في سياق مماثل، أفادت البلدان المجيبة بتحقيق التقدم فيما يتعلق بسياسات تشريعية محددة وبرامج وسياسات الدعم المؤسسي وجهود بناء القدرات في مجال التعليم التي تم تسليط الضوء عليها في الشكل 5.3. فلى سبيل المثال، قامت 78% من البلدان المجيبة بتحسين الترتيبات القانونية المتعلقة بالحصول المجاني والإلزامي على التعليم. كما أفادت 85% من البلدان المجيبة أيضًا بتحسينات نحو تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم، وإذكاء الوعي الحضري والريفي بأهمية تعليم الفتيات، وإدخال عدد من البرامج / المشاريع الأوسع لتعزيز تعليم الإناث.

الشكل 5.3: التدابير التشريعية وبرامج الدعم المؤسسي للهدف 2

التدابير التشريعية

- الترتيبات القانونية للحصول على تعليم مجاني وإلزامي - 78%

برامج الدعم المؤسسي

- برامج لإذكاء الوعي الحضري / الريفي بأهمية تعليم الفتيات - 85%
- زيادة في عدد مراكز التدريب النسائية - 78%
- زيادة في عدد المراكز الفنية والمهنية - 70%
- السياسات والبرامج لإدماج منظور النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية - 67%

المصدر: ملاحظة استبيان تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 2019: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

فيما يتعلق بجهود بناء القدرات لتحسين حالة تعليم المرأة، قامت 78% من البلدان المجيبة بزيادة عدد مراكز التدريب للنساء وزادت 70% منها عدد المراكز الفنية والمهنية.ويمكن أن ترتبط هذه التحسينات بالزيادة المبلغ عنها في عدد النساء اللواتي يحضرن دورات مهنية وتقنية في مجالات مختلفة في 78% من البلدان المجيبة. ويتعلق هذا أيضًا بارتفاع عدد برامج التدريب للنساء وعدد النساء المشاركات في مثل هذه البرامج في 59% من البلدان المجيبة. وأخيرًا، بذلت 67% من البلدان المجيبة جهودًا لإدراج منظور جنساني في المناهج المدرسية.

3.1.3. الهدف رقم 3 - صحة المرأة

وفقًا للهدف الثالث من خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، فإن تحسين صحة النساء والفتيات مرتبط بطبيعة بوصولهن إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة والمياه النظيفة والصرف الصحي، فضلاً عن التغذية الكافية والصحية. وتظهر نتائج مسح خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة أن البلدان المجيبة قد

حققت أداءً جيدًا إلى حد كبير في تنفيذ التدابير وتسجيل التقدم في المؤشرات الخاصة بالصحة (الشكل 6.3) وعلى سبيل المثال، نفذت 100% من البلدان المجيبة تدابير ضمان تكافؤ فرص وصول المرأة إلى التعليم والتدريب في مجال الصحة لتتسلح بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة في عمليات صناعة القرار بخصوص الشؤون المتعلقة برعايتها الصحية. كما نفذت 96% من البلدان المجيبة أيضًا تدابير تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للأمهات، والتطعيمات، وخفض الوفيات والأمراض النفاسية والأطفال، وضمان حصول النساء على الرعاية الصحية بأسعار معقولة. وعلاوة على ذلك، قدمت 93% من البلدان المجيبة الدعم لزيادة توافر المرافق والخدمات الصحية وإمكانية وصول النساء إليها، ولا سيما خدمات الصحة الإنجابية والجنسية والعقلية. كما نظمت هذه البلدان برامج إذكاء الوعي بشأن الوقاية من المخاطر الصحية والأمراض. وأخيرا،وفرت 74% من البلدان المجيبة الخدمات التعليمية المتعلقة بالصحة أثناء الفترة المحيطة بالولادة (للزوجين) التي من شأنها أن تهيئ الزوجين لاستقبال المولود الجديد والتعامل مع الضغوطات النفسية المرافقة.

الشكل 6.3: حالة تنفيذ الهدف 3

%100 أمنت المساواة في الحصول على التثقيف الصحي والدورات التدريبية للمرأة

%96 أمنت وصول المرأة إلى خدمات الرعاية الصحية بأسعار معقولة؛ تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للأمهات، والتطعيمات، وتدابير خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال

%93 اتخذت تدابير لدعم وتحسين كمية ونوعية المرافق الصحية للنساء، وضمان توافر هذه المرافق وإمكانية الوصول إليها (خاصة مرافق الصحة الإنجابية والجنسية والعقلية) وبرامج إذكاء الوعي

%74 وفرت خدمات التثقيف الصحي في فترة ما حول الولادة (للأزواج)

المصدر: ملاحظة استبيان تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة 2019: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

من أجل تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه، وضعت دول منظمة التعاون الإسلامي عددًا من السياسات التشريعية والاستراتيجية في مجال الصحة. وعلى سبيل المثال، أفادت 63% من البلدان المجيبة بإحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لزيادة الاهتمام بعملية الولادة ولدى 70% سياسات تشريعية تمكن النساء من الوصول إلى خدمات رعاية صحية شاملة (مجانية) (الشكل 7.3). وبجانب ذلك، زادت غالبية البلدان المجيبة (81%) من عدد البرامج التنفيذية والتوعية والوقائية للنساء وعدد البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية والوقاية من السرطان. وبشكل عام، زادت 85% من البلدان المجيبة من معدل وصول النساء إلى المراكز الصحية؛ وأبلغت 78% عن إحراز تقدم في عدد النساء المستفيدات من خدمات الرعاية الصحية؛ وأفادت 78% بارتفاع معدل برامج تمكين المرأة في مجال

الصحة. كما أبلغت 52% فقط من البلدان المجيبة عن إحراز تقدم نحو الحد من المخاطر الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

الشكل 7.3: السياسات التشريعية والاستراتيجية للهدف 3

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

بالإضافة إلى السياسات والبرامج العامة، بذلت البلدان المجيبة أيضًا العديد من جهود بناء القدرات المتخصصة في مجال الرعاية الصحية (الشكل 8.3). فمثلا، أبلغت 78% من البلدان المجيبة عن زيادة في عدد الوحدات الصحية المعنية بأمراض النساء والتوليد وزادت 70% من البلدان المجيبة توفير خدمات الرعاية الطارئة للنساء الحوامل. ومن المرجح أن يرتبط التحسن في مثل هذه المرافق بانخفاض معدلات وفيات الأمهات في البلدان الأعضاء.

الشكل 8.3: جهود بناء القدرات لتحقيق الهدف 3

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

3.1.4. الهدف رقم 4 - التمكين الاقتصادي للمرأة

يهدف الهدف الرابع من خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والوصول المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. وفقًا لنتائج المسح، هناك بعض الاختلافات في الوضع العام لتنفيذ هذا الهدف في البلدان المجيبة. ويلخص الشكل 9.3 المجالات الرئيسية التي نفذت فيها البلدان الأعضاء تدابير لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. فعلى سبيل المثال، من ناحية، نفذت 100% من البلدان المجيبة

تدابير لتطوير مؤشرات جنسانية لجمع البيانات والإحصاءات، إلى جانب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتمكين المرأة من أجل الوصول إلى فرص العمل وريادة الأعمال في القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، اتخذت 78% فقط من البلدان المجيبة تدابير تشريعية وتنفيذية لتقديم الخدمات والاستشارات وبرامج التدريب لسد الفجوة بين تعليم المرأة ومتطلبات سوق العمل.

الشكل 9.3: حالة تنفيذ الهدف 4

%100 وضعت مؤشرات لجمع **الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس**؛ اتخذت تدابير لتحسين **وصول المرأة إلى القطاع الخاص وريادة الأعمال**

%96 اتخذت تدابير **للقضاء على الفقروتحسين الظروف المعيشية** للمرأة

%89 طورت **البحوث المركزة لصياغة خطط جنسانية**

%85 وفرت فرص **التعلم مدى الحياة للنساء**؛ زادت من دخل المرأة من خلال المساواة في الأجور وزيادة حصة القوى العاملة والسياسات؛ عززت **توظيف المرأة في القطاع العام**؛ زادت من **قدرات المرأة ومهاراتها في التخطيط المالي**

%81 اعتمدت **سياسات صديقة للأسرة** تهدف إلى **التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية**

%78 اتخذت **تدابير قانونية لتقديم الخدمات والاستشارات والدورات التدريبية** لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل؛ أمنت **بيئة عمل مناسبة للمرأة** (سياسات النقل والسلامة وعدم التمييز)

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

ومع ذلك، كانت حالة التنفيذ العامة للهدف الرابع مواتية بشكل عام في العديد من المجالات الأخرى. إذ اتخذت 96% من البلدان المجيبة تدابير فعالة للقضاء على الفقر بين النساء وتحسين ظروفهن المعيشية. وتساعد هذه التدابير على تعزيز تحقيق الإمكانات الاقتصادية الكاملة للمرأة، وتمكينها من النهوض والمشاركة المتساوية في صنع القرار، وضمان استفادتها من التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، طور 89% من البلدان المجيبة أبحاثًا تركز على النوع الاجتماعي لإثراء عملية صنع القرار والتخطيط من أجل تعزيز دور المرأة في الاقتصاد.

كما نفذت 85% من البلدان المجيبة تدابير لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في كل من المجالات التالية:

- توفير فرص أكبر للتعلم مدى الحياة لتزويد المرأة بالمهارات ومتطلبات سوق العمل سريعة التقلب؛
- الرفع من دخل المرأة من خلال المساواة في الأجور وحصتها في القوى العاملة وسياسات العمالة؛

- خلق مبادرات لتعزيز ولوج المرأة إلى وظائف القطاع العام على قدم المساواة مع الرجل؛
- الرفع من مستوى قدرات المرأة ومهاراتها في التخطيط المالي من خلال إتاحة استفادتها من برامج بناء القدرات، والدورات التدريبية، والاستشارات بشأن التخطيط المالي، وتحسين فهم الأعمال المصرفية الشخصية والتقاعد، وقروض الطلاب وسياسات السداد، وإتاحة الفرص لتمويل القروض الصغرى والخدمات المالية الأخرى.

وإدراكًا لأهمية التوازن بين العمل والحياة، وضعت 81% من البلدان المجيبة سياسات خاصة بالأمهات العاملات والتنظيمات الإدارية اللازمة للمساعدة في التوفيق بين واجباتهن الأسرية ونشاطهن الاقتصادي. كما تبنت 81% من البلدان المجيبة سياسات صديقة للأسرة تهدف إلى التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية من خلال تنفيذ تدابير مثل خدمات رعاية ميسورة التكلفة وعالية الجودة للأطفال وكبار السن وغيرهم من المعالين. أخيرًا، في تخفيف المصاعب التي تواجهها النساء أثناء وجودهن في القوى العاملة، نفذت 78% من البلدان المجيبة تدابير لضمان بيئة عمل مناسبة للمرأة من حيث النقل والسلامة وعدم التمييز في مكان العمل.

يُظهر التحليل الإضافي لأجوبة المسح أن البلدان المجيبة قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في أربع مجالات مركزة، بينما يختلف مستوى التحسن من مجال لآخر. فمثلاً، يُظهر تحليل السياسات التشريعية في البلدان المجيبة، من ناحية، أن 78% منها قد أحرزت تقدما في القوانين التي تحكم عمل المرأة؛ الترتيبات القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة؛ والقرارات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وحماية الأجور (الشكل 10.3). ومن ناحية أخرى، قامت 48% فقط من الدول المجيبة بتحسين قوانينها التي تحكم علاقة العمل بين الجنسين في بيئة العمل.

وبالمثل، أبلغت البلدان المجيبة أيضًا عن درجات متفاوتة من التقدم في تنفيذ و / أو اعتماد تدابير تشريعية مثل اللوائح والقرارات التي تنظم ساعات عمل النساء (70%)، ووجود استراتيجية توظيف للنساء (67%)، وقوانين وإجراءات ريادة المرأة للأعمال الحرة (63%)، وتعزيز سياسات العمل (59%). وتجدر الإشارة إلى أنه، مقارنة بالأهداف الأخرى، أبلغت البلدان المجيبة عن بعض مستويات دنيا في التقدم في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة.

الشكل 10.3: السياسات التشريعية والاستراتيجية للهدف 4

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

كما لاحظت البلدان المجيبة حدوث تقدم فيما يتعلق ببرامج وسياسات الدعم المؤسسي للمرأة (الشكل 11.3). كما أبلغت 78% من البلدان المجيبة عن إحراز تقدم في المشاريع / البرامج لزيادة عمالة المرأة وكذلك تحسين توافر البرامج للنساء (مثل التدريب والتسويق والإقراض) لتحسين وضعهن الاقتصادي. أفاد 63% من البلدان المجيبة أن لديها برامج توعية لبناء مهارات المرأة، وأفاد كل من 56% أن لديهم خدمات وبرامج لتعزيز تعليم المرأة مدى الحياة، والعمل من المنزل، وبرامج تعزيز العمالة الذاتية، وخدمات الدعم للأمهات. وفي الوقت نفسه، نجحت 59% من البلدان المجيبة في زيادة عدد البرامج التي تهدف إلى تطوير ثقافة ريادة الأعمال بين النساء المحتاجات وزادت 67% من البلدان عدد البرامج التدريبية لتنمية المهارات الحرفية للمرأة.

الشكل 11.3: جهود الدعم المؤسسي وبناء القدرات لتحقيق الهدف 4

- المشاريع والبرامج المخصصة لزيادة توظيف المرأة - 78%
- برامج التدريب والتسويق والإقراض لتحسين الوضع الاقتصادي - 78%
- برامج التوعية لبناء المهارات - 63%
- خدمات وبرامج لتعزيز التعليم مدى الحياة - 56%
- برامج تشجيع العمل من المنزل والعمل الحر - 56%
- خدمات الدعم للأمهات - 56%

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

في نهج متعدد القطاعات لتمكين المرأة اقتصاديًا، سجلت 63% من البلدان المجيبة تحسنًا في الشراكات والاتفاقيات بين الكيانات ذات الصلة لدعم تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة. هذا بالتوازي مع نسبة الدول المجيبة التي لاحظت تحسنًا في برامج التوعية التي تهدف إلى بناء القدرات المهنية للمرأة واكتسابها المهارات (63%) والتي حسنت الخدمات والبرامج المتاحة لتعزيز التعليم مدى الحياة (56%). ومع ذلك، لم تزد ملاءمة البنية التحتية الاقتصادية والمالية إلا في 48% من البلدان المجيبة. وهذا يشمل معدل وصول المرأة إلى التكنولوجيا، والذي تحسن في 63% فقط من البلدان المجيبة.

وتجدر الإشارة إلى أن 56% من البلدان المجيبة أحرزت تقدمًا أيضًا في تنفيذ البرامج التي تشجع العمل من المنزل و / أو العمل الحر. وعلاوة على ذلك، يشير تحليل التقدم المتعلق بالمؤسسات التي تملكها النساء إلى أن نسبة النساء في الأعمال التجارية قد زادت في 81% من البلدان المجيبة، وبالإضافة إلى ذلك، شهدت 63% من هذه الأخيرة تحسنًا في نسبة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء؛ لكن 33% فقط من منها قد لاحظت حدوث تقدم في نسبة رائدات الأعمال اللاتي نجحن في تحويل مشروعاتهن من الصغيرة إلى المتوسطة و / أو الكبيرة.

في مجال عمل المرأة، بذلت 59% من البلدان المجيبة جهودًا لتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية للمرأة في القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد النساء العاملات في القطاع الخاص في 63% منها. كما أشارت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى التقدم المحرز في التدابير التي سعت إلى الحد من التمييز في مكان العمل ضد المرأة وتحسين المرافق المتاحة للنساء العاملات والأمهات (الشكل 12.3). وفي 81% من البلدان المجيبة، كانت هناك زيادة في الشفافية أثناء الإعلان عن الوظائف الشاغرة واختيار المتقدمين، ولاحظ 70% انخفاضًا في معدل عدم المساواة في الأجور وإزالة الأحكام التمييزية في الرواتب والعلاوات. ومع ذلك، أفادت 37% فقط بحدوث تحسن في عدد الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي في مكان العمل والمضايقات بسبب توفر آليات جديدة.

الشكل 12.3: تدابير للحد من التمييز بين الجنسين في مكان العمل

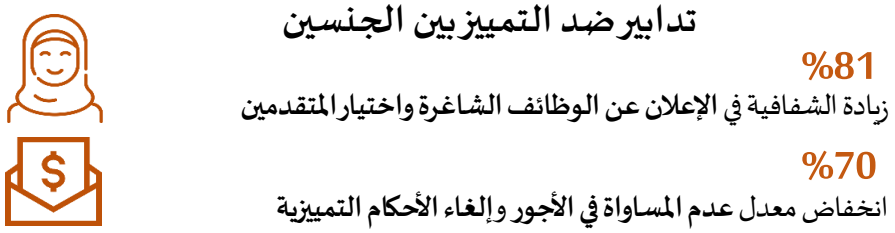

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

كما كشفت نتائج المسح أن مستوى التقدم في المخصصات للأمهات العاملات كان أقل نسبيًا. إذ سجلت 56% فقط من البلدان المجيبة تقدمًا في خدمات دعم الأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن زيادة في عدد دور الحضانة في أماكن العمل فقط من قبل 48% من البلدان المجيبة. وعلى نفس المنوال، أفادت حوالي 67% من البلدان المجيبة بزيادة في عدد مراكز رعاية الأطفال والمسنين والمعوقين.

وأخيرًا، فيما يتعلق بجمع البيانات الخاصة بنوع الجنس، أفادت 74% بإحراز تقدم، بينما ذكرت 78% تحقيق بعض التحسن في توفير الإحصاءات حول حالة الأنشطة الاقتصادية للمرأة. كما أفادت 81% أن هناك بعض التحسينات في مجال البحوث التي تركز على النوع الاجتماعي في القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت 59% من البلدان المجيبة عن زيادة في عدد الخطط المشتقة من مثل هذا البحث، مع ملاحظة 48% للتأثير المتزايد لمثل هذه الأبحاث على البرامج والخدمات المقدمة.

3.1.5. الهدف رقم 5 - الحماية الاجتماعية للمرأة

في مجال الحماية الاجتماعية للمرأة، نفذت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عدة تدابير لتحسين وضمان الاحتياجات الاجتماعية للمرأة وسلامتها ورفاهها (هدف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة رقم 5). ذكرت جميع البلدان المجيبة أن لديها تدابير لتعزيز اتساق السياسات الوطنية في معالجة عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني التي تنفذ أنشطة للدفاع عن النهوض بالمرأة. بالإضافة إلى ذلك،

فإنه لدى 96% من المجيبين تدابير لتغيير العقليات الراسخة على جميع مستويات المجتمع عندما تواجه المرأة الحرمان من المساواة في وضعها أو في معاملتها.

وتتضمن بعض التدابير الملموسة، الملخصة في الشكل 13.3 أدناه، تدابير لتحسين التنسيق وتوفير الخدمات الحكومية للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية، بما في ذلك الوصول إلى الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والمساعدة القانونية (89%)؛ تدابير لتوفير الرعاية والدعم للنساء والأرامل والمطلقات والمتخلى عنهم والمعوقين و / أو المسنات (89%)؛ وتدابير لتقديم دعم إضافي للأسر ذات الدخل المنخفض، ولا سيما النساء غير المتزوجات المعيلات لأسر معيشية وفقاً للسياسات الاجتماعية الوطنية (78%). وأخيراً، نفذت 81% إجراءات لترسيخ أسس وحدة الأسرة ودورها في تعزيز الاحترام المتبادل بين الذكور والإناث من أجل تعزيز ثقافة عدم التمييز.

الشكل 13.3: حالة تنفيذ الهدف 5

%100 عززت **تماسك السياسات الوطنية في معالجة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز** ضد المرأة؛ **التعامل مع منظمات المجتمع المدني** في القضايا المتعلقة بالنهوض بالمرأة

%96 بذلت جهود **لإصلاح العقليات التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين والتمييز** في العلاج

%89 وفرت **الرعاية والدعم للأرامل والمطلقات والنساء المهجورات والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنات**؛ تحسين التنسيق و**تقديم الخدمات الحكومية في مجالات الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والمساعدة القانونية للمرأة** (خاصة في المناطق الريفية)

%81 اتخذت **تدابيرلترسيخ أسس وحدة الأسرة** من أجل تعزيز ثقافة عدم التمييز

%78 قدمت **الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض**، ولا سيما الأسر التي ترأسها امرأة

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

علاوة على ذلك، كما هو مبين في الشكل 14.3، فيما يتعلق بالسياسات التشريعية والاستراتيجية، أفادت 81% من البلدان المجيبة بأن لديها قوانين للحد من عدم المساواة بين الجنسين وأنه لدى 63% من البلدان المجيبة قوانين نشطة لدعم نوعية حياة المرأة. وتشمل الجهود المبذولة لتحسين نوعية حياة المرأة البرامج والسياسات المؤسسية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للمرأة. وتعتبر هذه البرامج مفيدة للتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وتقديم مساعدة قيمة للنساء المستضعفات والمهمشات. إذ تُظهر نتائج المسح تحسينات في عدد ونطاق تلك البرامج في العديد من البلدان المجيبة. فعلى سبيل المثال، قامت غالبية البلدان المجيبة (78%) بإدخال تحسينات على برامج الحماية الاجتماعية المنفذة من أجل الأسر ذات الدخل

المنخفض بينما قامت 56% بتحسين برامج الأسر التي تترأسها النساء. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت 63% من البلدان المجيبة زيادة في خدمات الحماية الاجتماعية الحكومية المقدمة في المناطق الحضرية والريفية.

الشكل 14.3: التدابير التشريعية والدعم المؤسسي وبرامج بناء القدرات للهدف 5

التدابير التشريعية

- قوانين للحد من عدم المساواة بين الجنسين - 81%
- قوانين فعالة لدعم جودة حياة المرأة - 63%

برامج الدعم المؤسسي وبناء القدرات

- برامج الحماية الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض - 78%
- زيادة عدد الشراكات المجتمعية لدعم المرأة - 74%
- زيادة معدل المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية - 70%
- خدمات الحماية الاجتماعية للمناطق الحضرية والريفية - 63%
- برامج الحماية الاجتماعية للأسر التي تعولها النساء - 56%

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

كما سجلت البلدان المجيبة تقدمًا في مختلف برامج الحماية الاجتماعية على مستوى القواعد الشعبية التي تعتبر مهمة من أجل الشمولية. فقد قامت 70% منها برفع معدل المشاركة الشعبية في برامج الحماية الاجتماعية، بينما أبلغت 74% عن زيادة في عدد الشراكات المجتمعية المبرمة في إطار دعم المرأة. ومع ذلك، أبلغت 59% فقط من البلدان عن إحراز تقدم في المخصصات المالية لدعم الفئات الهشة والضعيفة، وسجلت 48% فقط من البلدان المجيبة تقدمًا في نسبة المخصصات المالية لإدماج احتياجات المرأة في الميزانيات السنوية للحماية الاجتماعية.

3.1.6. الهدف رقم 6 - حماية المرأة من العنف

وفقًا لنتائج المسح، خطت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خطوات كبيرة لحماية المرأة من العنف من خلال مكافحة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر والممارسات التقليدية الضارة الأخرى ضد النساء والفتيات (هدف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة رقم 6) (الشكل 15.3). أفادت غالبية

البلدان المجيبة بنسبة 96% أنها نفذت تدابير للمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تطوير مسارات تعاونية لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها؛ والتشجيع على اعتماد تدابير واستراتيجيات وتشريعات وطنية لمنع العنف المنزلي والحد من الجرائم ضد المرأة؛ ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع مظاهره، بما في ذلك العنف المنزلي والاتجار بالبشر ومكافحة الممارسات التقليدية الضارة والعنف ضد النساء المشردات.

الشكل 15.3: حالة تنفيذ الهدف 6

%96 طورت **مسارات تعاونية لتعزيزحقوق المرأة وحمايتها** من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ تبنت **الاستر اتيجيات والتشريعات الوطنية لمنع العنف الأسري** وتقليل الجرائم ضد المرأة؛ اتخذت تدابير **لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي** (العنف المنزلي، والاتجار بالبشر، والممارسات التقليدية الضارة، والعنف ضد النازحات)

%93 عززت **القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي**

%89 اتخذت تدابير **منع الزواج المبكروزواج الأطفال والقسري** بكل الوسائل الممكنة

%78 ساهمت في **القضاء على جميع الممارسات الثقافية الضارة** (خاصة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) بمساعدة القادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمع

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: * تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

كما كشفت نتائج المسح أن 93% من البلدان المجيبة قد نفذت تدابير لتعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمنع العنف ضد المرأة على المستويين المحلي والوطني، بينما ساهمت 78% من البلدان المجيبة في القضاء على جميع الممارسات الضارة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال الدعم السياسي القوي ومشاركة القادة الدينيين والمجتمعيين؛ واتخذت 89% منها تدابير لمنع الزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري بجميع الوسائل الممكنة.

فيما يتعلق بحماية المرأة من العنف، أبلغت البلدان المجيبة عن بعض أكثر المستويات تقدما بالمقارنة مع جميع المجالات السبعة في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. فعلى سبيل المثال، أفادت 85% بإحراز تقدم في إعداد خطط العمل الوطنية وزيادة في تطوير القوانين التي تدعم النساء من جميع أشكال العنف. كما أفادت 74% بإحراز تقدم في الترتيبات القانونية التي تملي استجابة وطنية للعنف ضد المرأة، وأفادت 78% من البلدان المجيبة أن لديها استراتيجيات وطنية قائمة لمنع العنف المنزلي والاستجابة له (الشكل 16.3). ذكرت 81% من الدول المجيبة أنها أحرزت تقدمًا ليس فقط في الاستراتيجيات التي تتبناها دول منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة العنف الأسري، بل

استفادت أيضًا من تجارب الدول الأعضاء الأخرى. وبشكل عام، حققت نسبة كبيرة من البلدان المجيبة أيضًا تقدمًا في الترتيبات القانونية الشاملة لحماية المرأة من العنف (78%) وفي إذكاء الوعي بقضية العنف ضد المرأة (78%). وأخيرًا، أفادت 70% من الدول المجيبة بإحراز تقدم في مواءمة قوانينها مع الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية (الشكل 16.3).

الشكل 16.3: الآليات التشريعية والاستراتيجية للهدف 6

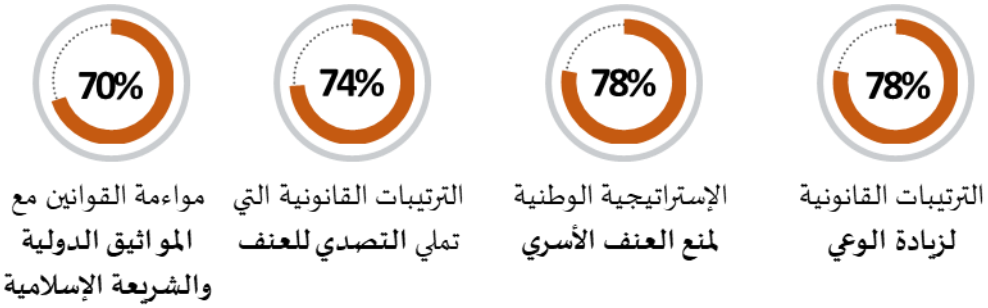

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: * تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

وعلى نفس المنوال، أفادت البلدان المجيبة بأنها حققت تحسينات في جهود الدعم المؤسسي وبناء القدرات في أربعة مجالات واسعة: تطوير القدرات البشرية، وتعزيز التعاون متعدد القطاعات، وإذكاء الوعي بمسألة العنف ضد المرأة، وتطوير النظم الوطنية لمنع العنف ضد النساء ومكافحته بشكل فعال. فيما يتعلق بتنمية القدرات البشرية، قامت 78% من الدول بقياس التقدم المحرز في مبادرات تدريب المهنيين، بينما أبلغت 70% عن زيادة في عدد برامج التدريب المنفذة لبناء قدرات العاملين في مجالات الحماية وإعادة التأهيل، و 59% من البلدان المجيبة أبلغت أيضا عن إحراز تقدم في إعداد الموظفين المؤهلين. وفيما يتعلق بتطوير القدرات المؤسسية والمالية، أبلغت غالبية البلدان المجيبة (70%) عن زيادة البرامج / المبادرات المنفذة للتعليم ونشر المعرفة كما أبلغت 74% عن زيادة في عدد البرامج المنفذة لتعزيز الهيكل المؤسسي للوكالات الحكومية لحماية المرأة؛ وأبلغت 70% من البلدان المجيبة عن زيادة في المرافق التي توفر الحماية اللازمة للنساء. وأخيرًا، أفادت 83% من البلدان المجيبة بإحراز تقدم في نسبة الدعم المادي للمنظمات التي تكافح العنف ضد المرأة.

وفيما يتعلق بالتعاون متعدد القطاعات لمكافحة ومنع العنف ضد المرأة، أشارت 67% إلى التقدم المحرز في الاتفاقات والشراكات على المستويين الوطني والدولي وفي البرامج المنفذة بالتعاون مع السلطات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت 74% من البلدان المجيبة زيادة الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها في حماية المرأة. كما أبلغت 74% منها عن تحقيق التحسن في أنشطة تبادل أفضل الممارسات والخبرات مع الجهات الفاعلة والدول الأخرى. في الواقع، أحرزت 67% منها تقدمًا في جودة العمل المؤسسي والاستفادة من الخبرات الدولية.

وفيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية، أفادت 74% من البلدان المجيبة بإحراز تقدم في تطوير قدرات الآليات الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين.كما أفادت 70% بإحراز تقدم في برامج تعزيز الثقافة القانونية للمرأة وحقوقها وحسنت 70% من البلدان المجيبة السلطات والآليات ذات الصلة لتعزيز كفاءاتها في حماية النساء من الزواج القسري والزواج دون السن القانونية.

فيما يتعلق بالجهود المكرسة لتقديم الدعم لضحايا العنف، أفات 78% من البلدان المجيبة بإحراز تقدم في إنشاء وتحسين أنظمة الحماية من الإساءة و ذكرت 78% أنها زادت من عدد وحدات الحماية الاجتماعية. وفيما يتعلق بإنشاء آليات مناسبة للحماية من العنف، أفادت البلدان المجيبة بحدوث تقدم أقل نسبيًا في مختلف المجالات الفنية مثل عدد الملاجئ لحماية النساء، والتي زادت فقط في 56% منها (الشكل 17.3).

الشكل 17.3: التقدم في الآليات الفنية للحماية من العنف

الآليات التقنية

%63

فترة إجراءات الإنصاف (الأجهزة الأمنية، المحاكم، إلخ)؛ عدد مراكز تلقي الاتصالات

%59

الخطوط الساخنة للإبلاغ عن الحوادث؛ الاتصالات والشكاوى التي تتلقاها السلطات المختصة في حالات العنف؛ فترة الفصل في قضايا العنف

%56

عدد الملاجئ

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

أخيرًا، أحرزت غالبية البلدان المجيبة تقدمًا في إذكاء الوعي بشأن قضية العنف ضد المرأة من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات. فعلى سبيل المثال، قامت 78% من البلدان المجيبة بتنظيم برامج إذكاء الوعي العام والتثقيف بشأن العنف ضد المرأة؛ كما أشارت 74% منها إلى ارتفاع أنشطة إذكاء الوعي، وزاد 67% من نسبة البرامج التثقيفية والتوعوية لفئات المجتمع. وعلاوة على ذلك، من أجل صياغة سياسات أكثر فاعلية وإعلام صانعي القرار بشأن هذه القضية، زادت 63% من البلدان المجيبة عدد الدراسات والأبحاث حول المواقف والسلوكيات والممارسات المتعلقة بالزواج القسري للقصر. وبلغ عدد البرامج الإرشادية في مجال الأسرة ومكافحة العنف 63%؛ وأفاد 59% بوجود إحصائيات محدثة حول هذه المسألة.

3.1.7. الهدف رقم 7 - المرأة في حالات الأزمات

فيما يخص مجال المرأة في حالات الأزمات، تسعى التدابير التي تم تنفيذها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ضمان حماية النساء والفتيات والوصول إلى المساعدة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان والاحتلال الأجنبي والتهجير القسري وغيرها من المواقف الحرجة، وخاصة في حالة المرأة الريفية (هدف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة رقم 7). بالإضافة إلى ذلك، توصي خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة أيضًا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز دور المرأة في حل النزاعات والسلام والأمن وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325.

كشفت نتائج الاستطلاع أن جميع البلدان المجيبة نفذت تدابير المشاركة مع منظمات المجتمع المدني النسائية للوصول إلى النساء على مستوى القواعد الشعبية من أجل تعزيز عملية تمكينهن الفعال لضمان تمتعهن بحقوقهن الإنسانية الأساسية. علاوة على ذلك، لدى 96% من البلدان المجيبة تدابير إدراج الاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك عنف الأطفال، في جميع السياسات الإنسانية وتطوير قنوات للتواصل لشجب هذه الممارسات الضارة وتقديم المساعدة اللازمة للضحايا (الشكل 18.3)

نفذت غالبية البلدان المجيبة تدابير مختلفة في مجالين رئيسيين: (1) تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمنع العنف ضد المرأة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي (93%) و (2) دعم دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية في الترويج للمجتمعات المسالمة والشاملة من خلال المصالحة والحوار بين الأديان والثقافات بين أطراف النزاع (93%).

بالإضافة إلى ذلك، نفذت 89% من البلدان المجيبة شكلاً من أشكال طرق تسهيل وخلق الظروف المواتية للمشاركة الكاملة للمرأة (من خلال الكيانات الوطنية والمجتمع المدني و / أو المنظمات المجتمعية) في العمل الإنساني وإدارة مخاطر الكوارث والانتقال إلى التعافي المبكر؛ توفير الحماية والإغاثة لجميع النساء والأطفال في أوقات الأزمات؛ دمج مشاركة المرأة في جميع جوانب عمليات السلام، بما في ذلك التفاوض وإدارة الأزمات وإنهاء الصراع؛ وتسهيل فهم وتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أفادت 74% من البلدان المجيبة أن لديها تدابير لتحسين مشاركة المرأة في تحديد الاستجابة الإنسانية للكوارث والأزمات الطبيعية والاصطناعية (التقييم والتحليل والتخطيط والتنفيذ).

في إشارة محددة إلى اللاجئات والمهاجرات والنازحات داخليًا (بما في ذلك اللواتي يخضعن للاحتلال الأجنبي)، ضمنت 85% من البلدان المجيبة توفير استجابة قائمة على النوع الاجتماعي لتسهيل وصولهن إلى الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية في مناطق وأوقات النزاع. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت 81% من البلدان توفرها على تدابير لتأمين سلامة هؤلاء النساء في الوصول إلى المناطق الآمنة الإنسانية.

الشكل 18.3: حالة تنفيذ الهدف 7

%100 انخرطت مع **المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية لتعزيز تمكين المرأة**

%96 تبنت تدابير دمج **الاستجابة والمساعدة لحالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي**، بما في ذلك تعنيف الأطفال وتطوير قنوات الاتصال لتثبيط مثل هذه الممارسات

%93 عززت القدرات في الحكومة وقطاعات المجتمع المدني لمنع العنف ضد المرأة؛ واتخذت تدابير **لدعم دور منظمات المجتمع المدني النسائية والمرأة في المصالحة والحواريين الأديان والثقافات** لحل النزاعات

%89 وفرت الحماية والإغاثة للنساء والأطفال في أوقات الأزمات؛ وتسهيل **مشاركة المرأة في العمل الإنساني، وإدارة مخاطر الكوارث، والانتقال إلى التعافي المبكر**؛ مشاركة المرأة المتكاملة في **جميع جوانب عمليات السلام؛ تسهيل فهم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 لتعزيز تنفيذه**

%85 أمَّنت الاستجابة **القائمة على النوع الاجتماعي** والوصول إلى الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية في مناطق النزاع **للاجئات والمهاجرات والنازحات داخليًا**، بما في ذلك اللواتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي

%81 أمَّنت **الوصول الآمن إلى المناطق الإنسانية** للاجئين والمهاجرين والنازحين داخليًا، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي

%74 حسنت **مشاركة المرأة في تحديد وتصميم وتنفيذ الاستجابات الإنسانية للكوارث الطبيعية** والكوارث التي من صنع الإنسان

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: * تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي نفذت مثل هذه الإجراءات.

من أجل تلبية احتياجات النساء في الأزمات من خلال التشريعات والاستراتيجيات، أفادت 70% من البلدان المجيبة بأنها طبقت أهداف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن حماية النساء في مناطق النزاع - كما هو مذكور في قانون خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. بالإضافة إلى ذلك، أفادت 67% من البلدان المجيبة بإحراز تقدم في تطوير السياسات والتشريعات الخاصة بالنساء خلال أزمة معينة، وذكرت 59% اتخاذ خطوات لتطوير السياسات والقوانين لتهيئة بيئة داعمة للعمل المدني، وهو أمر بالغ الأهمية للعمليات الإنسانية.

وعلى نفس المنوال، فيما يتعلق بالبرامج والسياسات المؤسسية الخاصة بالمرأة في حالات الأزمات، أفادت البلدان المجيبة بإحراز تقدم لا سيما في ثلاثة مؤشرات: (1) اعتماد آليات فعالة لتعزيز مشاركة المرأة في هذا المجال (81%)

و(2) ضمان وصول النساء والأطفال إلى برامج الإغاثة والمساعدة الوطنية والدولية (70%) و(3) زيادة عدد برامج بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني (70%) (الشكل 19.3). بالإضافة إلى ذلك، زادت 56% من البلدان المجيبة من توافر برامج بناء القدرات والكفاءات للانخراط في مجال العمل المدني. ومع ذلك، فإن 67% فقط من البلدان المجيبة زادت من معدل مشاركة المرأة في برامج / مبادرات بناء القدرات.

الشكل 19.3: برامج الدعم المؤسسي للهدف 7

برامج الدعم المؤسسي

اعتمدت **آليات فعالة لتعزيز مشاركة المرأة** في هذا المجال. **%81**

سياسات لضمان **وصول النساء والأطفال إلى برامج الإغاثة والمساعدة الوطنية والدولية**؛ زيادة **برامج بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني** **%70**

اعتمدت آليات فعالة **لزيادة مشاركة المرأة في برامج بناء القدرات** **%67**

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

بالإضافة إلى التقدم العام في السياسات والبرامج، أحرزت دول منظمة التعاون الإسلامي أيضًا تقدمًا في تحسين قدرات معينة للتعامل مع النساء في الأزمات (الشكل 20.3). وعلى سبيل المثال، زادت 44% من البلدان المجيبة من عدد المنظمات العاملة في المناطق الريفية؛ و حسنت 70% منها من قدرة منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال؛ كما أبلغت 48% عن زيادة في عدد الملاجئ وأبلغت 37% عن زيادة في سعة الملاجئ؛ كما أفادت 52% من هذه البلدان زيادة في عدد المرافق للاجئين والمهاجرين والنازحين. وفي الوقت نفسه، فيما يتعلق بتنمية القدرات البشرية، زادت 63% من البلدان المجيبة من عدد موظفات الشرطة المدربات في القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية المدنيين، بينما أبلغت 44% فقط عن زيادة في عدد مواد دعم موظفي الحماية.

الشكل 20.3: جهود بناء القدرات لتحقيق الهدف 7

جهود بناء القدرات

- زيادة عدد المنظمات العاملة في المناطق الريفية - **%44**
- زيادة عدد الملاجئ - **%48**
- زيادة مرافق اللاجئين والمهاجرين والنازحين - **%52**
- زيادة عدد الموظفات المدربات بالشرطة - **%63**

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: تشير القيم الموضحة هنا إلى النسبة المئوية للبلدان المجيبة التي أبلغت عن تحقيق تقدم معين في هذه المؤشرات.

3.2. التحديات الرئيسية أمام تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة

سأل القسم الأخير من مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (الجزء ب) الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن التحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، والمجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم / المساعدة، ومدى ملاءمة برامج منظمة التعاون الإسلامي المختلفة لجهودها في هذا الصدد.

تم تلخيص الردود الواردة من الدول الأعضاء حول التحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في الشكل 21.3. بالنسبة لـ 41% من البلدان المجيبة، كان التحديان السائدان أمام تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة هما الافتقار إلى القدرة الإحصائية لرصد وتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة على المستوى الوطني ونقص التمويل للتنفيذ الناجح لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة على المستوى الوطني. وأشارت نسبة 19% أخرى من الدول المجيبة إلى أن المشاركة المحدودة مع منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها تمثل تحديًا، في حين ذكرت 11% منها أن الرغبة والقيادة السياسية المحدودة على المستوى الوطني تمثل تحديًا لتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في بلدانها. وبالمقارنة، ذكرت 7% فقط من البلدان المجيبة أن انخفاض الوعي بين السلطات العامة بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة على المستوى الوطني يمثل تحديًا لتنفيذ هذا القانون.

الشكل 21.3: التحديات* التي تواجهها الدول المجيبة في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (% من الأجوبة)

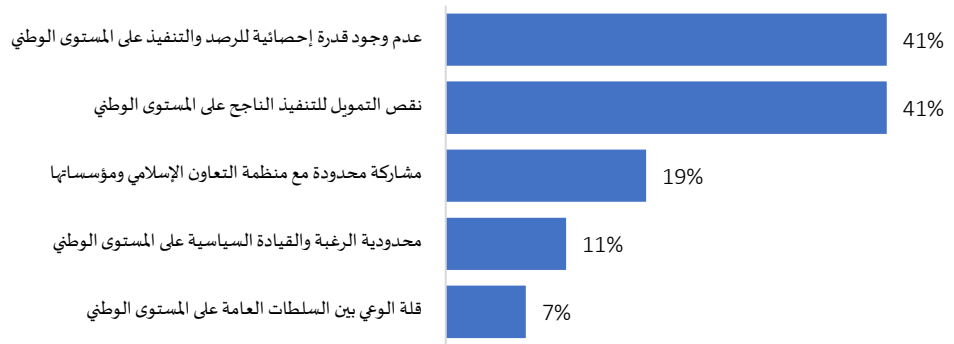

المصدر: ملاحظة استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة: * تشير القيم الموضحة هنا إلى نسبة الردود التي أشارت إلى مشكلة على أنها "صعبة للغاية" أو "صعبة في الغالب".

الشكل 22.3: المجالات التي تحتاج فيها البلدان المجيبة إلى الدعم و / أو المساعدة في تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (% من الردود)

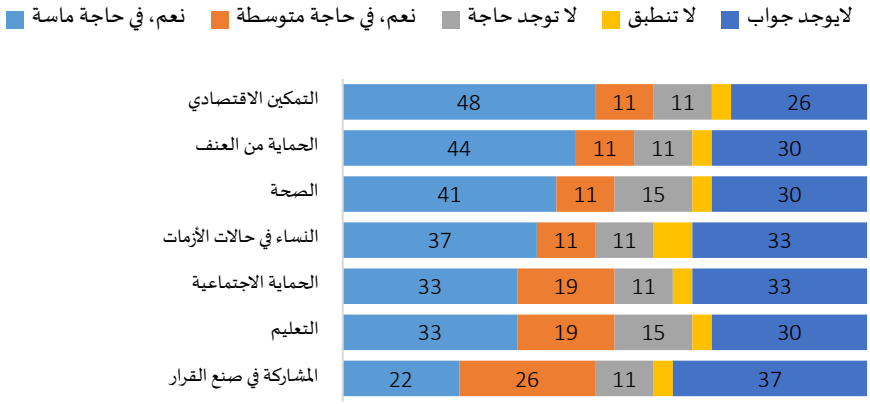

المصدر: استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

كشفت نتائج المسح أيضًا أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى بعض الدعم والمساعدة من أجل تنفيذ أفضل لـ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. فعلى سبيل المثال، ذكرت 48% منها وجود حاجة ماسة للدعم و / أو المساعدة في تحقيق أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (الشكل 22.3). حددت 44% من البلدان المجيبة حاجة مماثلة في مجال الحماية من العنف بينما كانت 41% في حاجة ماسة إلى الدعم في مجال الصحة. كما حددت نسبة 37% أخرى من البلدان المجيبة وجود حاجة ماسة في مجال النساء في الأزمات وحددت 33% الحاجة الماسة للدعم و / أو المساعدة في مجال الحماية

الشكل 23.3: برامج منظمة التعاون الإسلامي التي يمكن ان تسهل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (% من الأجوبة):

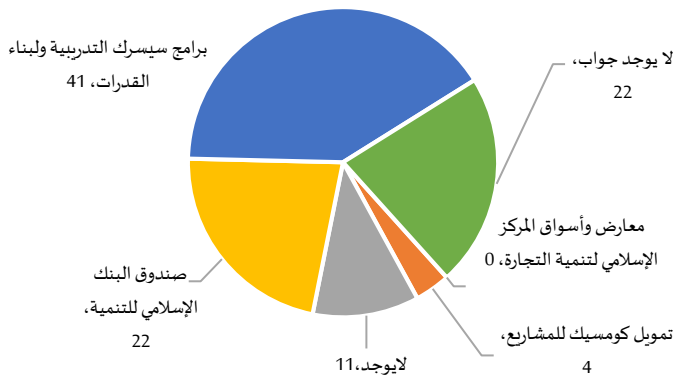

المصدر: استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

الاجتماعية والتعليم. فقط 22% من البلدان التي أجابت على الاستبيان احتاجت إلى مساعدة شديدة في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار. ومع ذلك، ذكرت 26% من البلدان المجيبة الحاجة إلى حد ما إلى الدعم و / أو المساعدة في هذا المجال.

من أجل تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، ذكرت غالبية الدول المجيبة (41%) أنه يمكن أن تسهل برامج بناء القدرات والتدريب في سيسرك جهودها ذات الصلة. وذكرت 22% أخرى من البلدان المجيبة أن صناديق البنك الإسلامي للتنمية يمكن أن تسهل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في بلدانهم، في حين حددت 4% تمويل مشروعات الكومسيك كآلية محتملة يمكن أن تسهل جهودها لتمكين المرأة (الشكل 23.3). وتجدر الإشارة إلى أن 22% من الدول المجيبة لم تجب على هذا السؤال في الاستطلاع.

ومع ذلك، من الناحية العملية، ذكرت نصف البلدان المجيبة عدم استفادتها من أي من البرامج المتاحة (الشكل 24.3). بينما استفادت 19% فقط من برامج بناء القدرات والتدريب في سيسرك، واستفادت 15% من تمويل البنك الإسلامي للتنمية، واستفادت 4% من تمويل الكومسيك للمشاريع لتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في بلدانها. اختارت 26% من الدول المجيبة عدم الإجابة على السؤال.

الشكل 24.3: البلدان المجيبة التي استفادت من برامج منظمة التعاون الإسلامي (% من الردود)

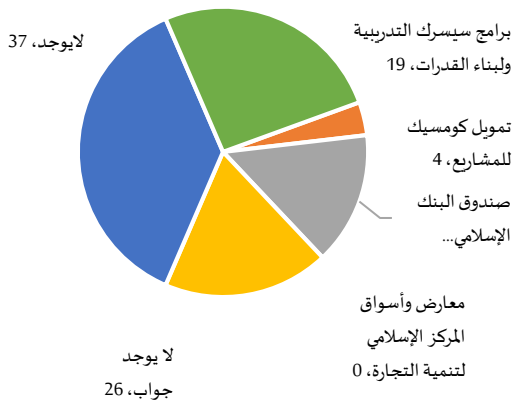

المصدر: استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

3.3. أفضل الممارسات الوطنية التي تساهم في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة

في مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، سُئلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عما إذا كانت لديها أفضل الممارسات التي تساهم في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في بلدانها. ورداً على هذا السؤال، أجابت الغالبية العظمى من البلدان المجيبة (85%) أن لديها بعض أفضل الممارسات

لتحسين مشاركة المرأة في صنع القرار. وتتوفر 79% منها على أفضل الممارسات في مجالات الحماية من العنف والحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، لدى 63% من البلدان المجيبة أفضل الممارسات في مجال الصحة و لدى 56% أفضل الممارسات للنساء في الأزمات. تضمنت أفضل الممارسات التي شاركتها البلدان المجيبة مجموعة متنوعة من السياسات والممارسات تفضي إلى تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

فيما يتعلق **بمشاركة المرأة في صنع القرار**، على سبيل المثال، تمتلك بوركينا فاسو والكاميرون وجيبوتي والمغرب وباكستان وفلسطين حصصًا خاصة بنوع الجنس في الفروع السياسية و / أو الإدارية للحكومة التي تزيد من مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، لدى موريتانيا استراتيجية وطنية تسعى إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات الحكومية (البرلمان والبلديات والمجالس الإقليمية)، ولدى البحرين خطة وطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، بينما اعتمدت السنغال قانونًا لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الهيئات الانتخابة وشبه الانتخابية. وفي إندونيسيا، يضمن تدريب المرأة على القيادة في المناطق الريفية ظهور المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي. أما في بروني دار السلام، تتولى اللجنة الخاصة المعنية بمؤسسة الأسرة والمرأة والطفل مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل والمرأة ومؤسسة الأسرة، وفي ظل هذه اللجنة الخاصة، تمت صياغة ثلاث خطط عمل، وهي: خطة العمل بشأن الأسرة، وخطة العمل بشأن المرأة، وخطة العمل بشأن الأطفال التي تعزز التعاون متعدد القطاعات بين مختلف أصحاب المصلحة. وبالمثل، أنشأت تركيا مجلس الأقران الذي يعزز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. كما أصدرت تركيا تعميمات وزارية للتوعية بضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في آليات صنع القرار. وأدت مجموعة من السياسات الإيجابية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة مشاركة المرأة في عدد من الهيئات الحكومية بما في ذلك المجلس الوطني والسلك الدبلوماسي ومجلس الوزراء ورئاسة المجلس الوطني.

ومن أجل تحسين تعليم النساء والفتيات، تتمثل إحدى أفضل الممارسات السائدة في توفير **التعليم** المجاني للفتيات. إذ أن أفضل هذه الممارسات سارية حاليًا في بنين وبروني دار السلام والكاميرون وجيبوتي وتونس. كما جعلت بروناي دار السلام وجيبوتي التعليم الرسمي للفتيات إلزاميًا لمدة تصل إلى 9 سنوات و 16 عامًا على التوالي. ولدى السنغال وتركيا أيضًا مبادرات للحد من معدلات تسرب الطالبات من المدارس من خلال إبقائهن في المدارس. وتمتلك بوركينا فاسو وباكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة استراتيجيات وخططًا وطنية لتحسين تعليم النساء والفتيات على مختلف المستويات. يوجد في إندونيسيا مدارس مخصصة للنساء المنتميات إلى الفئات الضعيفة، ويقدم المغرب دعمًا ماليًا مباشرًا للأسر المحتاجة (من خلال برنامج تيسير)، والذي يهدف إلى تخفيف العبء المالي عن إرسال الفتيات إلى المدرسة.

وبفضل العديد من السياسات وأفضل الممارسات، شهدت النساء في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي تحسينات في النتائج **الصحية**. ففي بوركينا فاسو، تم تحسين وصول المرأة إلى الرعاية الصحية من خلال خدمات مثل

الرعاية الصحية المجانية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-5 وللحوامل.تقدم جيبوتي رعاية صحية مجانية للجميع، بمن فيهم اللاجئون.

وفي السنغال، تتمتع النساء بحرية الوصول إلى العمليات القيصرية وعلاج أنواع معينة من السرطان، إلى جانب الرعاية المجانية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 5 سنوات وتغطية الرعاية الصحية الشاملة. وفي الوقت نفسه، لدى دول مثل بروناي دار السلام وباكستان برامج لجعل الرعاية الصحية في متناول النساء. ومن حيث الخدمات الأكثر تحديدًا، يوجد في بنين مشروع آرتش (Arch) الذي يتضمن أحكامًا للتأمين الصحي للعاملين في قطاع الزراعة والحرف اليدوية والتجارة والنقل والفنون والأسر الفقيرة؛ كما توفر الكاميرون تطعيمًا مجانيًا للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-1 وعقارًا مجانيًا مضادًا لفيروس نقص المناعة البشرية؛ ولدى موريتانيا برنامج تغذية وطني يتضمن مخصصات للمرأة؛ بينما تقدم فلسطين خدمات صحية مجانية للنساء المعنفات، كما لكل من المملكة العربية السعودية والبحرين استراتيجية صحية وطنية للمرأة. في تونس، تقدم المراكز الصحية المتخصصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء، بينما يوجد في تركيا مركز صحة المرأة في العديد من كليات الطب. وتشمل أفضل الممارسات في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الخدمات بما في ذلك الحملات السنوية لرفع مستوى الوعي حول صحة المرأة، ورفع سن الزواج للمرأة، ومؤسسة دبي للمرأة والطفل التي تقدم خدمات الصحة العقلية للمرأة.

وفي مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، اعتمد عدد من البلدان المجيبة خططًا و / أو استراتيجيات وطنية مخصصة لتحسين توظيف المرأة وريادة الأعمال وتوليد الدخل.

تشكل بعض الأمثلة على هذه الخطط: المجلس الأعلى للمرأة **للتمكين الاقتصادي للمرأة** وريادة الأعمال في البحرين، برنامج توليد الدخل للمرأة في موريتانيا، ومبادرة N3 في النيجر، وخطة الانتعاش الاقتصادي والنمو النيجيري، وبرنامج Benazir لدعم الدخل في باكستان، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية، والخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية، والأسر ذات العائل الواحد، والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة في تونس.

فيما يتعلق بنطاق أفضل الممارسات التي تهدف إلى **التمكين الاقتصادي للمرأة**، فإن المغرب لديه بعض المبادرات الأكثر شمولاً بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس سنة 2005 لتعزيز التنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات المحلية إلى الفئات والمناطق الأكثر ضعفا في المجتمع. قد حققت هذه المبادرة نتيجة إيجابية فيما يتعلق بالحد من التفاوتات الاجتماعية ومكافحة الفقر والإقصاء والتهميش والضعف. هناك أيضًا عدد من البرامج المركزة مثل:

- برنامج "إدماج" الذي يهدف إلى تنمية الموارد البشرية للمنشآت من خلال تحسين الأعمال الإدارية لتشجيع توظيف الشابات الباحثات عن عمل،
- وبرنامج "تحافظ" لتشجيع التوظيف في الشركات والجمعيات والتعاونيات المؤسسة حديثا،

- وبرنامج "تأهيل" الذي يوفر التدريب التعاقدي لتحسين إمكانية توظيف الباحثات عن عمل بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل،
- صندوق الضمان المركزي "Elakaman" الذي يشجع ريادة المرأة للأعمال الحرة من خلال منحها قروض بنكية تصل إلى 80%،
- نظام المؤسسة الذاتية، والذي يتضمن تدابير تشريعية لتشجيع ودعم ريادة المرأة للأعمال الحرة، و
- برنامج "من أجلك" الذي يهدف إلى تشجيع المرأة على إقامة أنشطة تجارية مدرة للدخل، في إطار شراكة بين الدولة والمجتمع المدني، من أجل المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التطوير الكمي والنوعي لريادة المرأة وقابليتها للتوظيف.

وبالإضافة إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، تقدم بعض البلدان المجيبة أيضًا دعمًا ماليًا للمرأة كجزء من برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، لدى برونای دار السلام برنامج (BKB100)، وخطة التوظيف، والأعمال التجارية الصغيرة من المنزل، وبرنامج (Innovation Visionary Youth) بهدف تمكين المرأة والتخفيف من أعبائها المالية.

كما أن دول منظمة التعاون الإسلامي غنية من حيث برامج **الحماية الاجتماعية** ودعم المرأة. فعلى سبيل المثال، لدى تونس نظام خاص للدعم الاجتماعي للمرأة في قطاع الزراعة في المناطق الريفية.وفي جيبوتي والمغرب والمملكة العربية السعودية والسنغال وتركيا، تغطي أنظمة الحماية الاجتماعية الرعاية الصحية للنساء، وخاصة النساء المنتميات إلى الفئات الضعيفة والأسر منخفضة الدخل أو الفقيرة.

وفي باكستان، يوفر برنامج "إحساس" (EHSAAS) المساعدة للحد من عدم المساواة، والاستثمار في الناس، وتحسين وضعية المناطق المتخلفة. وفي فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية، تشمل الحماية الاجتماعية أيضًا إجراءات للتعامل مع قضايا العنف، وملاجئ إعادة التأهيل، ودور الحماية. بحث أنه في قطر، تغطي الحماية الاجتماعية أيضًا إعادة التأهيل الأسري التي تقدمها مراكز الإرشاد الأسري والتي تهدف إلى تعزيز الروابط الزوجية والأسرية والحد من تفكك الفئات المستهدفة من الأسر التي تعاني من مشاكل زوجية وعائلية من خلال تقديم خدمات في المجالين الوقائي والعلاجي.

بالنسبة لأفضل الممارسات **لحماية المرأة من العنف**، لدى عدد من البلدان المجيبة قوانين ولوائح وطنية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة. وتشمل الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري وإنشاء قاعدة بيانات وطنية وإحصاءات حول العنف الأسري (تكاثف) في البحرين، قانون حماية النساء والفتيات (الفصل 120)، وأمر قانون الأسرة الإسلامي، وقانون المرأة المتزوجة، وقانون الأطفال والشباب، وأمر منع تهريب الأشخاص، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر في برونای دار السلام؛ قانون حماية ووقاية ورعاية النساء والأطفال ضحايا العنف في جيبوتي؛ خلية مكافحة التشويه الضار بالأعضاء التناسلية الأنثوية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الأسري في موريتانيا؛ القانون الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة (قانون 103.13)، واللجنة الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف التابعة

لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والمرصد الوطني للعنف ضد المرأة والمرصد الوطني لصورة المرأة في وسائل الإعلام، والدليل المؤسسي لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف في المغرب، أنظمة مكافحة جرائم التحرش في المملكة العربية السعودية؛ وإصدار القانون الأساسي رقم 58 للقضاء على العنف ضد المرأة في تونس. يمتلك عدد لا بأس به من البلدان المجيبة أفضل الممارسات في إنشاء أنظمة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والتي تنظم إنشاء الملاجئ ومراكز الدعم وتقديم الدعم القانوني لضحايا العنف وتدريب العاملين الصحيين وضباط الشرطة للتعامل بفعالية مع ضحايا العنف، ورصد حالات العنف ضد المرأة.

وأخيرًا، تضمنت تدابير الحماية الاجتماعية في عدد من البلدان المجيبةأحكامًا تتعلق **بالنساء في الأزمات** أيضًا. فعلى سبيل المثال، أشارت عدد من البلدان المجيبة إلى أنها نفذت (أو هي في طور التنفيذ) استراتيجيات ولوائح تتعلق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 لحماية النساء في الأزمات وتقديم المساعدة اللازمة لهؤلاء النساء. وعلى وجه الخصوص، نفذت بوركينا فاسو والمغرب وفلسطين والسنغال وتونس (أو في طور تنفيذ) لوائح و / أو لجان في إطار قرار مجلس الأمن 1325 بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وفي الكاميرون، قدمت الأمم المتحدة الدعم لإنشاء مراكز الاتصال، ومكاتب النوع الاجتماعي، ومساحات تماسك النساء لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء في مخيمات اللاجئين. وبالمثل، أنشأت باكستان خلية مخصصة للنساء والأطفال في هيئتها الوطنية لإدارة الكوارث.

4. مسار النهوض بالمرأة

يرتبط مسار تنمية المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، ويشدد كلاهما على القضاء على عدم المساواة بين الجنسين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. كما يرتبط بناء مجتمعات شاملة وخاضعة للمساءلة ارتباطا وثيقا بتطوير أنظمة مراعية ومستجيبة للنوع الاجتماعي يمكن أن تساعد في التخفيف من الفوارق بين الجنسين. فمن أجل بناء مثل هذه المجتمعات والأنظمة، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التركيز على عاملين أساسيين: (1) تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل متسق عبر جميع قطاعات المجتمع، و (2) الانتباه إلى عدم وجود سياسات متناقضة بشأن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي نظرًا لأن العديد من القضايا المتعلقة بنوع الجنس متداخلة في طبيعتها، فلا ينبغي أن تكون التدخلات المراعية للاعتبارات الجنسانية لتمكين الفتيات والنساء متناقضة. ومن الضروري أيضًا أن تتبع الجهود المبذولة لمعالجة الفوارق بين الجنسين نهجًا ثلاثي الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، وإصلاح الأعراف والعقليات القائمة منذ فترة طويلة، ومعالجة التمييز الهيكلي (المباشر وغير المباشر) ضد المرأة في المجالين الخاص والعام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منح المرأة وكالة وصوتًا في عمليات صنع السياسات يمكن أن يحسن من تمثيلها في المجتمع ويجعل آليات صنع السياسات أكثر توازناً بين الجنسين. وأخيرًا، يجب ألا يكون الهدف هو صياغة سياسات وبرامج تعويضية للتظاهر فحسب، بل يجب أيضًا إنشاء مؤسسات وآليات تضمن تنفيذها وإنفاذها في جميع قطاعات المجتمع.

قطعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خطوات كبيرة في معالجة التفاوتات بين الجنسين في العديد من القطاعات في العقود القليلة الماضية. ويُظهر تحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الدولية في الفصل الثاني من هذا التقرير أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد صاغت ونفذت بشكل فعال عددًا من اللوائح والسياسات والممارسات التي كان لها تأثير تمكيني على المرأة. والأهم من ذلك، أن هذه اللوائح والسياسات والممارسات قد حافظت على اتساقها مع القيم والتعاليم الإسلامية - حتى لا تخلق توترات لا داعي لها بين الدين والمجتمع. فعلى سبيل المثال، يتوافق النشاط الاقتصادي للمرأة وريادة الأعمال مع تعاليم الإسلام. وفقًا لمؤشر البنك الدولي للمرأة والأعمال التجارية والقانون (WBL)، حسنت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي درجاتها من 52.5 في عام 2010 إلى 59.1 في عام 2019. وقد تحقق ذلك بفضل سلسلة من الإصلاحات القانونية التي حسنت وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية (World Bank, 2020). ومع ذلك، فإن حقيقة أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متأخرة عن المتوسط العالمي (2.75) تشير إلى الحاجة إلى مزيد من السياسات والبرامج التيسيرية التي تشجع وتدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وبالمثل، لاحظت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التقدم في المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية - لا سيما تلك المتعلقة بالتعليم والصحة - والتي كان لها آثار إيجابية على المرأة. على سبيل المثال، أبلغت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن زيادة في مشاركة الفتيات والنساء في المؤسسات التعليمية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. كما حسنت من فرص وصول المرأة إلى العاملين المهرة عند الولادة وإلى المرافق الصحية، مما ساعد على تقليل عدد وفيات الأمهات. وفي مجالات الاقتصاد والحماية الاجتماعية، زادت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، وأصبح عدد أكبر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوفر الآن الحق المقبول عالميًا في إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 14 أسبوعًا.

مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة - يناقش الفصل 3 من هذا التقرير نتائجه - يكشف أيضًا عن نتائج مماثلة للتقدم المحرز نحو تحسين وضع المرأة في البلدان الأعضاء. ويوضح تحليل موجز للردود الواردة من 27 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي أن الدول المجيبة قد أحرزت تقدمًا أكبر نسبيًا في مجال صحة المرأة، حيث اتخذ 77 % منها تدابير بشأن المؤشرات الصحية ذات الصلة المدرجة في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. ويليها مجالات التعليم (75%) وصنع القرار (72%) والحماية الاجتماعية (69%) والحماية من العنف (69%) والتمكين الاقتصادي (63%) وأيضا وضع المرأة في حالة الأزمات (60%).

حققت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هذا التقدم بفضل اعتماد وتنفيذ سياسات تشريعية إيجابية وبرامج وسياسات مؤسسية وجهود بناء القدرات التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة في جميع القطاعات الاجتماعية. كانت الأساليب التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة متنوعة للغاية في طبيعتها ونطاقها. فعلى سبيل المثال، من ناحية، اعتمد عدد كبير من البلدان المجيبة - أو هي في طور اعتماد- استراتيجيات وقوانين ولوائح وطنية تتطرق إلى مجموعة واسعة من القضايا الخاصة بالمرأة مثل الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، نفذ عدد من البلدان المجيبة - أو هي في طور تنفيذ - برامج لإصلاح المؤسسات، وبناء القدرات البشرية، وتقديم الدعم المالي للمنظمات والأفراد الذين يتعاملون مع قضايا خاصة بالمرأة.

وكشف مسح تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة أن أكثر من ثلاثة أرباع البلدان المجيبة تعتبر أن البرامج التي تحتفظ بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المختلفة يمكن أن تسهل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في بلدانها، ومع ذلك أفاد نصفها فقط بأنه قد استفاد من هذه البرامج. فعلى وجه الخصوص، اختارت 41% من الدول المجيبة "برامج بناء القدرات والتدريب في سيسرك" كآلية رائدة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والتي من خلالها يمكنها تسهيل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. ومع ذلك، ذكرت 19% فقط إنها استفادت من مثل هذه البرامج.

وعلاوة على ذلك، لعبت برامج وأنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة - الموضحة في الخانة 1.1 – دورًا مهمًا أيضًا في توفير الزخم لتحقيق خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة وتسهيل التعاون داخل

منظمة التعاون الإسلامي. على سبيل المثال، كانت الدورة التدريبية لسيسرك حول "المبادئ التوجيهية لإعداد وصياغة وتقديم التقارير المرحلية حول تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة " وإدارتها لـ "استبيان 2019 المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة" ضرورية لتوجيه جمع البيانات ونشرها حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين الدول الأعضاء المنظمة.

ساعد المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) ووزارة التجارة والصناعة والترويج للشركات الصغيرة والمتوسطة في كوت ديفوار بورشة العمل الإقليمية للتسويق عبر الإنترنت في أبريل 2019 سيدات الأعمال في كوت ديفوار على توسيع أعمالهن عبر الإنترنت. كما أطلقت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) "شبكة المعلومات الخاصة بسيدات الأعمال التابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة" (ICCIABIN) كمنصة لرائدات الأعمال للتفاعل مع بعضهن البعض وتبادل المعلومات التجارية فيما بينهن وتبادل أفضل الممارسات.

في فئة الفنون، من أجل الترويج للفنون الإسلامية بين النساء وإذكاء الوعي، نظم مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) معارض حول "الخط والإضاءة" للفنانات. قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) بتمويل العديد من المشاريع (عبر مختلف القطاعات) التي ساعدت على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. كما يمنح البنك الإسلامي للتنمية جائزة لمساهمة المرأة في التنمية. كما نظم منتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF) برامج مختلفة تستهدف الشابات والفتيات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي سبتمبر 2020، نظم المنتدى الدولي للشباب، بالتعاون مع مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في البحرين، برنامجًا لبناء القدرات حول "رائدات الأعمال من فئة الشباب باعتبارهن مساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

تقدم هذه الأمثلة دليلاً ملموسًا على أن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة، قد بذلت جهودًا من أجل النهوض بمكانة المرأة في العالم الإسلامي والتقدم نحو تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. وعلى وجه التحديد، في إشارة إلى تطوير القدرات المؤسسية، أحرزت دول منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا كبيرًا في إدراك أهمية منظمات المجتمع المدني في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وإدماج النوع الاجتماعي في المجتمع، وهو سبب اتخاذهم لعدد من المبادرات لتقديم الدعم لهذه المنظمات والبرامج متعددة القطاعات. إذ تظهر نتائج المسح في مختلف المجالات أن دول منظمة التعاون الإسلامي تدرك الطبيعة المتداخلة للعوامل التي تؤثر على تنمية المرأة على أساس يومي؛ بحيث أن تحقيق المساواة بين الجنسين هو مسعى شامل لعدة قطاعات يتطلب استخدام نهج متعدد الجوانب مع التركيز على النوع الاجتماعي. تشكل مثل هذه المبادرات منصة قوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتبادل الخبرات الفنية، وتبادل أفضل الممارسات، وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تشجع على تمكين المرأة.

ومع ذلك، على الرغم من كل التقدم المحرز، لا تزال مجموعة من الحواجز المادية وغير الملموسة تعوق مشاركة المرأة وظهورها في المجتمع، مما يعزز عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. إذ تمنع

هذه الحواجز النساء من إدراك إمكاناتهن وتحسينها، وتثبط دوافعهن، وتحد من نجاحهن في القطاعين العام والخاص. وبالمثل، تكشف نتائج مسح خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة أيضًا عن عدد من العقبات التي تحول دون التنفيذ الفعال لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. فعلى سبل المثال، ذكرت 41% من البلدان المجيبة أنه على المستوى الوطني، أن كل من الافتقار إلى القدرة الإحصائية للرصد والتنفيذ ونقص التمويل يمثلان تحديان رئيسيان في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. فقد حددوا أيضًا "الحاجة الملحة" للدعم و/ أو المساعدة في تحقيق أهداف خطة العمل في المجالات التالية: التمكين الاقتصادي (48%) والحماية من العنف (44%) والصحة (41%) والنساء في حالة الأزمات (37%) والحماية الاجتماعية (33%) والتعليم (33%) والمشاركة في صنع القرار (22%).

في حين أن غالبية دول المنظمة تدرك أهمية خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، فإن نتائج هذا التقرير تسلط الضوء على وجود مجال للتحسين عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. كما هناك حاجة لتكثيف الجهود على المستوى الوطني، وكذلك على مستوى التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي، من أجل مواجهة التحديات المستمرة التي تعيق تقدم المرأة وتمكينها. وفي هذا السياق، تقدم التوصيات السياساتية التالية بعض الإرشادات لصانعي السياسات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول كيفية تسهيل تقدم المرأة:

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** يؤثر الافتقار إلى التعليم والمهارات المناسبة بشكل سلبي على نجاح المرأة ويحد من مساهمتها في التنمية الاجتماعية. بحيث تلعب العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية المختلفة دورًا في تحديد مخرجات التعليم للفتيات والنساء. ويعتبر أحد هذه العوامل هو نقص المعلمين بسبب الاستثمارات المحدودة في مجال التعليم في العقود الأخيرة، ويمكن تصحيح أوجه القصور هذه من خلال تدخلات بسيطة نسبة أو مباشرة. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان الأعضاء في المنظمة أن تستثمر أكثر في تنمية رأس المال البشري لزيادة مشاركة الفتيات والنساء في المدارس، والتدريب المهني، والمؤسسات التعليمية. ومع ذلك، يجب أن تركز الاستثمارات ليس فقط على الكمية (مثل عدد المعلمين) ولكن أيضًا على الجودة. ويجب أن تكون المناهج وأنظمة التعليم مراعية للنوع الاجتماعي، حتى تتمكن من تلبية احتياجات الفتيات والنساء بشكل فعال.
- **زيادة الاستثمارات في البنية التحتية:** لا تزال المرأة في عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعاني من التفاوتات بين الجنسين الناجمة عن محدودية وصولها إلى الخدمات الأساسية بسبب عدم كفاية البنية التحتية المادية مثل التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات (IT). وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء في المنظمة زيادة استثماراتها في البنية التحتية. كما أنه من الضروري تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند اتخاذ قرار بشأن المجالات ذات الأولوية ونطاق الاستثمارات في مختلف المجالات. وبهذه الطريقة، يمكن لواضعي السياسات أن يكون لديهم فهم أفضل للآثار المحتملة لمثل هذه الاستثمارات على النساء، مع زيادة العائد على كل من الرجال والنساء.

- **مراجعة التشريعات باستخدام نهج جنساني:** كما يكشف هذا التقرير، نجحت مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في اتخاذ خطوات تجعل قوانينها ولوائحها ووثائقها القانونية مراعية للنوع الاجتماعي. ومع ذلك، هناك العديد من الدول الأعضاء في المنظمة حيث التشريعات لا تراعي الاحتياجات المميزة للمرأة. وغالبًا ما تفشل التشريعات التي لا تستخدم منظورا جنسانيا في حماية النساء من حوادث مثل الإساءة أو التحرش أو العنف المنزلي. إن الافتقار إلى القوانين واللوائح المراعية للنوع الاجتماعي يضر بشكل خاص بالنساء المستضعفات مثل أولئك اللائي يعشن تحت الحماية والنازحين واللاجئين. وعادة، تتجاهل القوانين والتشريعات طويلة الأمد الآثار والاختلالات الجنسانية التي يمكن أن تنتج عن تنفيذها. لذلك، فإن هذه القواعد أو اللوائح لا تساعد في القضاء على الفوارق بين الجنسين ولا في تمكين المرأة. ولهذه الغاية، فإن مراجعة التشريعات باستخدام نهج جنساني أمر مهم لتحسين حالة المرأة.
- **تحسين جودة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس:** يتمثل أحد التحديات الرئيسية لرصد تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدم وجود بيانات وطنية كافية مصنفة حسب نوع الجنس. يعتمد مسح التنفيذ في منظمة التعاون الإسلامي فقط على الإبلاغ الذاتي، ويؤدي الافتقار إلى البيانات الوطنية إلى تعقيد عملية رسم مقارنات قابلة للقياس الكمي في التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء للحد من عدم المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن التوصية لا تنحصر في زيادة كمية البيانات، ولكن أيضًا في تحسين جودتها، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي تطوير مبادئ توجيهية ومنهجية موحدة لجمع المؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين والإبلاغ عنها في البلدان الأعضاء. إن الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يعيق قدرة صانعي السياسات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة. كما أنه يجعل من الصعب تمييز ما إذا كانت السياسات والتدخلات الحالية ناجحة بالفعل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في المجتمع. فبدون وجود منهجيات موحدة، هناك تفاوتات تشغيلية في جمع البيانات وتفسيرها وإعداد التقارير بين المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني. وإلى جانب صياغة مبادئ توجيهية لتوحيد منهجيات جمع البيانات، يجب على الدول الأعضاء أيضًا التفكير في إنشاء مراكز بيانات مركزية يمكنها إنتاج ونشر بيانات تراعي الفوارق بين الجنسين بشكل فعال.
- معالجة الصور النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية والحواجز الثقافية: إن التحسينات في المؤسسات أو التشريعات ضرورية ولكنها ليست كافية. إذ لا تزال العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تكافح من أجل التعامل مع الأفكار النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية والحواجز الثقافية حتى بعد إجراء سلسلة من الإصلاحات. ذلك لأن تغيير المفاهيم في المجتمع يتطلب وقتًا وطاقة. لذلك، فإن استكمال الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بسياسات تتطرق إلى الأفكار النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية والحواجز الثقافية يمكن أن يكون محوريًا في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما يمكن لحملات التوعية من خلال وسائل الإعلام أو المؤسسات التعليمية أن تلعب دورًا مهمًا في تصحيح الأفكار النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية والحواجز الثقافية. يمكن أن يكون الترويج لتجارب النساء

الناجحات والاحتفاء بها علنًا (مثل الرؤساء التنفيذيين والسياسيين والفنانين) خيارًا سياسيًا. كما أن تنظيم برامج تدريبية للموظفين العموميين لتزويدهم بالمعرفة حول التعامل مع التمييز القائم على النوع الاجتماعي يمكن أن يساعد أيضًا في الحد من الممارسات السيئة.

- إشراك المجتمع المدني في حوار السياسات: إن تعزيز ثقافة حيث يتم فيها إشراك المجتمع المدني في حوار السياسات لأمر ضروري، لا سيما في المناطق التي توجد فيها وجهات نظر وممارسات مختلفة عبر المجتمعات، مثل قضايا النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإن معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يستحيل دون إشراك المجتمع المدني. إذ يمكن للمنظمات غير الحكومية المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني، وقادة المجتمع، والشخصيات الدينية، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين المساعدة في توضيح المفاهيم الخاطئة حول حقوق المرأة في الإسلام وكذلك في العالم الحديث. يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تعزز جهود إذكاء الوعي على المستوى العام أو مستوى المجتمع المحلي.

- **المزيد من التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية:** يمكن أن يكون للجهود والسياسات على المستوى الوطني لتحسين حالة المرأة ومعالجة الفوارق بين الجنسين بعض القيود مثل من حيث التمويل أو التأثير. وبالتالي، فإن تجارب مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية (اليونيدو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلخ) تُعد ثمينة للغاية للبلدان الأعضاء عند تصميم أو تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين. وذلك لأن هذه المؤسسات يمكن أن تستفيد من معارفها وخبراتها المتراكمة بشأن تجارب البلدان في مختلف المناطق ومستويات التنمية. وفي هذا السياق، فإن الحفاظ على التعاون مع هذه المؤسسات وتعزيزه، وتبادل الأفكار ووجهات النظر معها، فضلاً عن عقد اجتماعات تشاور منتظمة يمكن أن يعطي زخمًا إضافيًا لجهود البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين المرأة.
- **تعزيز التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي:** لا شك أن تمكين المرأة مفيد اجتماعياً واقتصادياً للأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم. كما أن السياسات والممارسات والمبادرات الأكثر ملاءمة للمساواة بين الجنسين مفيدة في تحسين حالة المرأة. وتُظهر أمثلة الدول المذكورة في هذا التقرير عددًا من المبادرات والسياسات الناجحة الموجودة بالفعل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهي تتراوح بين السياسات المتعلقة بتيسير وصول المرأة إلى الحماية الاجتماعية وزيادة تمثيل المرأة في السياسات للحد من وفيات الأمهات والقضاء على العنف المنزلي. كما يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الأخرى وربما نسخ وتطبيق المبادرات الناجحة في بلدانهم من خلال مراعاة الظروف المحلية. وهذا يمكن أن يعزز التعاون والشراكات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، بينما يمكّن أيضًا من تحقيق أهداف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

الملحق

الملحق الأول: تصنيفات مجموعة البلدان

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (57):			
أفغانستان (AFG)	الجابون (GAB)	جزر المالديف (MDV)	السودان (SDN)
ألبانيا (ALB)	غامبيا (GMB)	مالي (MLI)	سورينام (SUR)
الجزائر (DZA)	غينيا (GIN)	موريتانيا (MRT)	سوريا* (SYR)
أذربيجان (AZE)	غينيا بيساو (GNB)	المغرب (MAR)	طاجيكستان (TJK)
البحرين (BHR)	غيانا (GUY)	موزمبيق (MOZ)	توغو (TGO)
بنغلاديش (BGD)	إندونيسيا (IDN)	النيجر (NER)	تونس (TUN)
بنين (BEN)	إيران (IRN)	نيجيريا (NGA)	تركيا (TUR)
بروناي دار السلام (BRN)	العراق (IRQ)	عمان (OMN)	تركمانستان (TKM)
بوركينا فاسو (BFA)	الأردن (JOR)	باكستان (PAK)	أوغندا (UGA)
الكاميرون (CMR)	كازاخستان (KAZ)	فلسطين (PSE)	الامارات العربية المتحدة (UAE)
تشاد (TCD)	الكويت (KWT)	قطر (QAT)	أوزبكستان (UZB)
جزر القمر (COM)	قيرغيزستان (KGZ)	المملكة العربية السعودية (SAU)	اليمن (YEM)
كوت ديفوار (CIV)	لبنان (LBN)	السنغال (SEN)	
جيبوتي (DJI)	ليبيا (LBY)	سيراليون (SLE)	
مصر (EGY)	ماليزيا (MYS)	الصومال (SOM)	

* عضوية سوريا بمنظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:			
أنغولا (AGO)	دومينيكا (DMA)	ملاوي (MWI)	صربيا (SRB)
أنتيغوا وبربودا (ATG)	جمهورية الدومينيكان (DOM)	جزر مارشال (MHL)	سيشيل (SYC)
الأرجنتين (ARG)	الإكوادور (ECU)	موريشيوس (MUS)	جزر سليمان (SLB)
أرمينيا (ARM)	السلفادور (SLV)	المكسيك (MEX)	جنوب إفريقيا (ZAF)
جزر الباهاما (BHS)	غينيا الاستوائية (GNQ)	ميكرونيزيا (FSM)	جنوب السودان (SSD)
بربادوس (BRB)	إريتريا (ERI)	مولدوفا (MDA)	سري لانكا (LKA)
بيلاروسيا (BLR)	إثيوبيا (ETH)	منغوليا (MNG)	سانت كيتس ونيفيس (KNA)
بليز (BLZ)	فيجي (FJI)	الجبل الأسود (MNE)	سانت لوسيا (LCA)

بوتان (BTN)	جنوب السودان (SSD)	ميانمار (MMR)	شارع. فنسنت وجزر غرينادين (VCT)
بوليفيا (BOL)	غانا (GHA)	ناميبيا (NAM)	سوازيلاند (SWZ)
البوسنة والهرسك (BIH)	غرينادا (GRD)	ناورو (NRU)	تنزانيا (TZA)
بوتسوانا (BWA)	غواتيمالا (GTM)	نيبال (NPL)	تايلاند (THA)
البرازيل (BRA)	هايتي (HTI)	نيكاراغوا (NIC)	تيمور الشرقية (TLS)
بلغاريا (BGR)	هندوراس (HND)	بالاو (PLW)	تونغا (TON)
بوروندي (BDI)	المجر (HUN)	بنما (PAN)	رينيداد وتوباغو (TTO)
كابو فيردي (CPV)	الهند (IND)	بابوا غينيا الجديدة (PNG)	توفالو (TUV)
كمبوديا (KHM)	جامايكا (JAM)	باراغواي (PRY)	أوكرانيا (UKR)
جمهورية إفريقيا الوسطى (CAF)	كينيا (KEN)	بيرو (PER)	أوروغواي (URY)
تشيلي (CHL)	كيريباتي (KIR)	الفلبين (PHL)	فانواتو (VUT)
الصين (CHN)	كوسوفو	بولندا (POL)	فنزويلا (VEN)
كولومبيا (COL)	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (LAO)	رومانيا (ROU)	فيتنام (VNM)
جمهورية الكونغو الديمقراطية (COD)	ليسوتو (LSO)	روسيا (RUS)	زامبيا (ZMB)
جمهورية الكونغو (COG)	ليبيريا (LBR)	رواندا (RWA)	زيمبابوي (ZWE)
كوستاريكا (CRI)	مقدونيا الشمالية (MKD)	ساموا (WSM)	
كرواتيا (HRV)	مدغشقر (MDG)	ساو تومي وبرينسيبي (STP)	

الدول المتقدمة * (39):			
أستراليا (AUS)	ألمانيا (DEU)	ليتوانيا (LTU)	سنغافورة (SGP)
النمسا (AUT)	اليونان (GRC)	لوكسمبورغ (LUX)	جمهورية سلوفاكيا (SVK)
بلجيكا (BEL)	هونج كونج (HKG)	ماكاو ريال سعودي (MAC)	سلوفينيا (SVN)
كندا (CAN)	أيسلندا (ISL)	مالطا (MLT)	إسبانيا (ESP)
قبرص (CYP)	أيرلندا (IRL)	هولندا (NLD)	السويد (SWE)
جمهورية التشيك (CZE)	إسرائيل (ISR)	نيوزيلندا (NZL)	سويسرا (CHE)
الدنمارك (DNK)	إيطاليا (ITA)	النرويج (NOR)	تايوان (TWN)
إستونيا (EST)	اليابان (JPN)	البرتغال (PRT)	المملكة المتحدة (GBR)
فنلندا (FIN)	جمهورية كوريا الجنوبية (KOR)	بورتوريكو (PRI)	الولايات المتحدة الأمريكية (USA)
فرنسا (FRA)	لاتفيا (LVA)	سان مارينو (SMR)	

* بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي.

الملحق الثاني: التصنيف الجغرافي لدول منظمة التعاون الإسلامي

جنوب الصحراء الكبرى (21): OIC-SSA		
بنين	غامبيا	نيجيريا
بوركينا فاسو	غينيا	السنغال
الكاميرون	غينيا بيساو	سيراليون
تشاد	مالي	الصومال
جزر القمر	موريتانيا	السودان
كوت ديفوار	موزمبيق	توغو
الغابون	النيجر	أوغندا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19): OIC-MENA		
الجزائر	الكويت	المملكة العربية السعودية
البحرين	لبنان	سوريا*
جيبوتي	ليبيا	تونس
مصر	المغرب	الإمارات العربية المتحدة
العراق	عمان	اليمن
إيران	فلسطين	
الأردن	قطر	

*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي هي معلقة حاليا.

شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9): OIC-ESALA		
أفغانستان	غيانا	المالديف
بنغلاديش	إندونيسيا	باكستان
بروناي دار السلام	ماليزيا	سورينام

أوروبا وآسيا الوسطى (8): OIC-ECA		
ألبانيا	قرغيزستان	تركمانستان
أذربيجان	طاجيكستان	أوزبكستان
كازاخستان	تركيا	

المراجع

Bloom, D. E., Kuhn, M., & Prettner, K. (2014). The contribution of female health to economic development. *IZA Discussion Paper No. 9268*. Available at SSRN https://ssrn.com/abstract=2655308

Boserup, E. (1970). *Woman's role in economic development*. London: Earthscan.

Buang, S. (2017). Better protection for domestic violence victims. Available at: https://www.nst.com.my/opinion/columnists/2017/05/235716/better-protection-domestic-violence-victims

Community of Democracies (2019). Concept Note Women for Peace: Recognizing Women's Role in Peacebuilding. Available at: https://www.peacewomen.org/sites/default/files/Concept%20note%20launch%20of%20Engaging%20Women%20in%20Sustaining%20Peace%20PV.pdf

Connerley, M. L. & Pedersen, P. B. (2005). *Leadership in a diverse and multicultural environment: Developing awareness, knowledge, and skills*. London: Thousand Oaks.

Equal Measures Hub (2020). SDG 4: Education. Available at https://data.em2030.org/goals/sdg4/

Gentilini, U., Almenfi, M.; Orton, I., & Dale, P. (2020). *Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures*. World Bank, Washington, DC.

Ilesanmi, O. O. (2018). Women's visibility in decision making processes in Africa – Progress, challenges and way forward. *Frontiers in Sociology, (3)* 38. Retrieved from https://www.frontiersin.org/ articles /10.3389/fsoc.2018.00038/full

ILO (2019). Social Protection to Promote Gender Equality and Women's and Girls' Empowerment Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@nylo/documents/genericdocument/wcms_674612.pdf

ILO (2020). *World Employment and Social Outlook - Trends 2020*, Geneva.

Jan, M. (2008). Impact of Education on Decision Making Power among Women. *Journal of Educational Planning and Administration*. 22. 273-282

Ministry of Family and Social Policies and the World Bank (2017). Turkey's Integrated Social Assistance System, Available at: https://www.ailevecalisma.gov.tr/SYGM/PDF/Turkeys_integrated_social_assistance_system.pdf

Miranda, R. L. T. (2005). Impact of women's participation and leadership in outcomes, presented at the Expert Group Meeting on 'Equal participation of women and men in decision-making processes, with particular emphasis on political participation and leadership', Addis Ababa, 24-27 October 2005. Ethiopia: UNDESA and UNDAW. Retrieved from http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/eql-men/docs/EP.7_rev.pdf

My Government Portal of Malaysia (2020). Domestic Violence. Available at: https://www.malaysia.gov.my/portal/content/28911

Nampedo, R. (2017). Impact of Education on Decision-making Ability of Women, *Int. J. of Education and Applied Social Science*: Vol. 8, Special Issue, pp. 431-434, June 2017

OECD (2019). Social Protection System Review of Indonesia. Available at: http://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/SPSR_Indonesia_ebook.pdf

OIC (2016). OPAAW: OIC Plan of Action on the Advancement of Women: https://www.oic-oci.org/docdown/?docI D=2918&refID=1110

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2008). *Gender and sustainable development, maximising the economic, social and environmental role of women.* Paris: OECD.

Salcedo La Vina, C. & Morarji, M. (2016). *Making women's voices count in community decision making on land investments.* Washington DC: World Resources Institute. Retrieved from https://www.wri.org/sites/default/files/Making_Womens_Voices_Count_In_Community_Decision-Making_On_Land_ Investments.pdf

SESRIC (2016). *Education and Scientific Development in the OIC Member Countries 2016.* Ankara: Available at: https://www.sesric.org/files/article/559.pdf

SESRIC (2017). *Humanitarian Crises Report in OIC Countries*. Ankara. Available at: https://www.sesric.org/files/article/573.pdf

SESRIC (2019). *OIC Health Report 2019*, Ankara. Available at: https://www.sesric. org/ publications-detail.php?id=491

SESRIC (2019a). *Achieving Peace and Security in a World of Turmoil: An Arduous Challenge for the OIC.* Ankara. Available at: https://www.sesric.org/files/article/659.pdf

SESRIC (2019b). *Urban Development in OIC Countries, Towards Sustainable Urbanization.* Ankara. Available at: https://sesric.org/files/article/713.pdf

SESRIC (2020). *Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries,* Available at: https://www. sesric. org/publications-detail.php?id=504

SPIAC-B (2019). Social protection to promote gender equality and women's and girls' empowerment. Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@nylo/documents/genericdocument/wcms_674612.pdf

Stokes, W. (2005). *Women in contem porary politics.* Cambridge: Polity Press.

UN ECOSOC (1990). Recommendations and conclusions arising from the first review and appraisal of the implementation of the Nairobi Forward-looking Strategies for the Advancement of Women to the year 2000. Available at: https://digitallibrary.un.org/record/196728?ln=en

UN (1995). Beijing Declaration and Platform for Action. Available at: https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf

UN Women (2020a). From Insight to Action, Gender Equality in the Wake of COVID-19. Available at: https://www. unwomen.org/-/media/headquarters /attachments/sections/library/publications/2020/gender-equality-in-the-wake-of-covid-19-en.pdf?la=en&vs=5142

UN Women (2020b). Senegal Factsheet. Available at: https://africa.unwomen.org /en/where-we-are/west-and-central-africa/senegal

UNCTAD (2020). Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian people: Available at: https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb67_d5_en.pdf

UNDP (2019). *Human Development Report 2019*, New York.

UNDP (2020a). Gender and crisis response and recovery. Retrieved from https://www.undp.org/content/undp/en/home/2030-agenda-for-sustainable-development/people/gender-equality/gender-and-crisis-response-and-recovery.html

UNDP (2020b). Gender lens essential to addressing linked climate change and security crises, urged joint UN report. Retrieved from https://www.undp.org /content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2020/Gender-lens-essential-to-addressing-linked-climate-change-and-security-crises.html

UNFPA (2016). Stunning plunge in maternal deaths recorded in Maldives. Available at: https://www.unfpa.org/news/stunning-plunge-maternal-deaths-recorded-maldives

United Nations (2010). *The World's Women 2010: Trends and Statistics.* New York: UN.

United Nations High-Level Panel (UNHLP) (2016). *Leave no one behind a call to action for gender equality and women's economic empowerment.* Report of The UN Secretary-General's High-Level Panel on Women's Economic Empowerment. New York: UN.

WEFI (2020). Women Entrepreneurs Finance Initiative. Available at:https://we-fi.org/research-and-data-on-the-impact-of-the-coronavirus-on-women-led-smes/

WHO (2019). Maternal Mortality Factsheet, Available at: https://www. who.int/news-room/fact-sheets/detail/maternal-mortality

World Bank (2020). *Women, Business and the Law 2020.* Washington, DC: World Bank

World Bank (2020a), Morocco: Can Cash Transfers Help a Country Reach Universal Primary School Education. Available at: https://www.worldbank.org/en/programs/sief-trust-fund/brief/morocco-can-cash-transfers-make-a-difference-in-childrens-schooling